وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي – سعيدة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

إنتشار السلاح النووي وأثـــره على الأمـــــن في منـطقة الشرق الأوسـط

مذكرة لنيـــل شهادة ماستر تخصص: دراسات مغاربية

من إعداد الطالبة: ابوزاطة سعاد

تحت إشراف **الدكتور:** د. عبد العالي عبد القادر

لجنـة المناقشـــة

الأستاذ:	**ا.بـــن زايـــد**	**رئيـــسا**
الدكتور:	د. عبد العالي عبد القادر	**مشرفا مقررا**
الدكتور:	**د . خـــــداوي**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 2015/2014

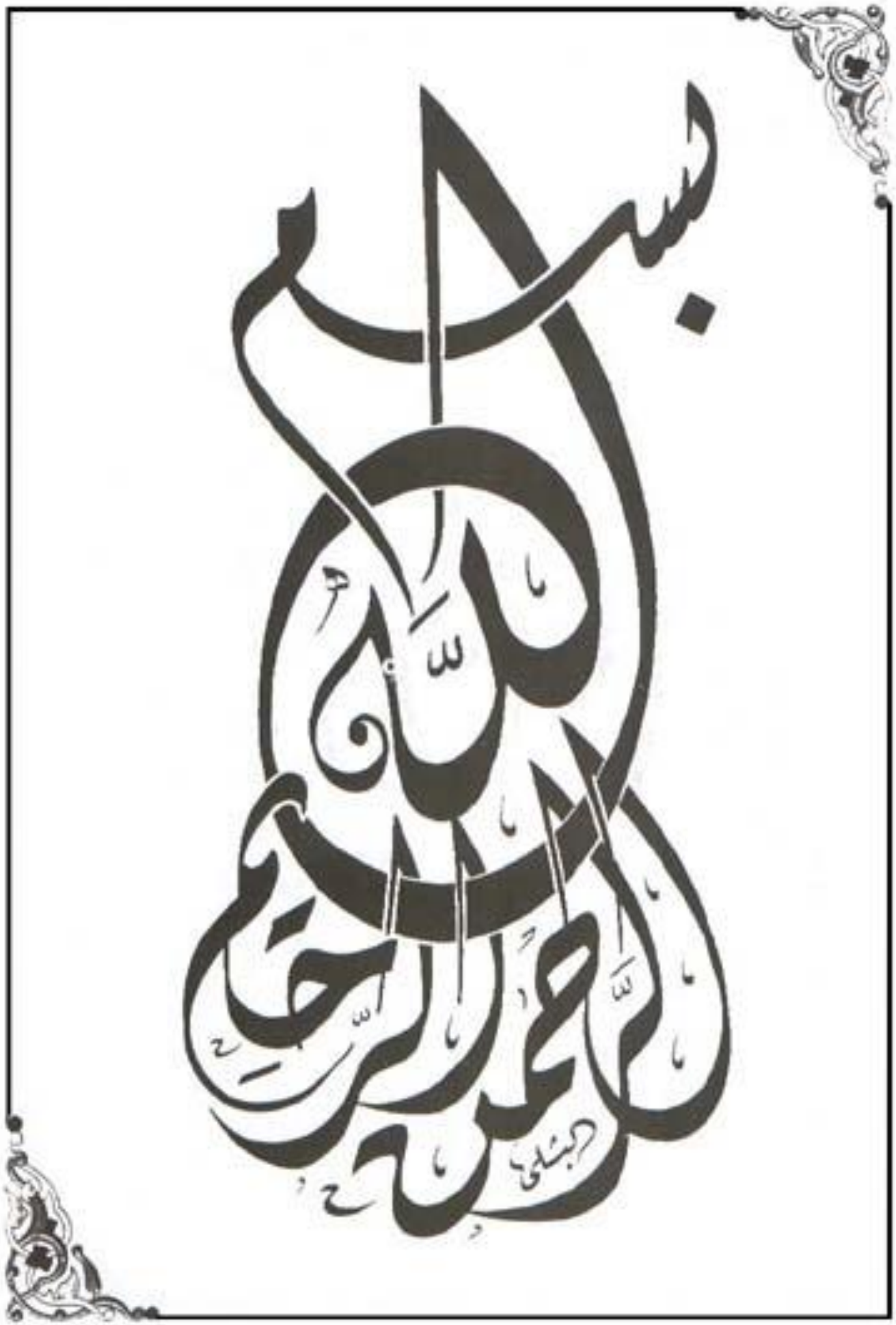
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾(النمل 19).

الحمد والشكر في المقام الأول لله جل علاه وتقدست كلماته على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع راجية منه التوفيق والسداد والإخلاص.

وبمقتضى واجب الإعتراف ،أذكر بكل الشكر والعرفان وأسمى معاني الوفاء والتقدير والإحترام ،من تفضل بالإشراف على هذا العمل ،ودعمني بأفكاره الدكتور: "**عبد العالي عبد القادر**" فجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول أيضا إلى الأستاذي "**هاربي محمد**" الذي ساندي في مسيرتي و وقف على المنابر وجاد علينا بحصيلة فكر،أساتذتي الأفاضل.

ولا يفوتني أن أعبر عن وافر شكري وعظيم امتناني إلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وأستاذ رئيس المشروع "**بن زايد**" على تحملهم عناء قراءة هذه المذكرة وجهودهم القيمة في تقويمها وإثرائها.

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى و جملنا بالعافية.

الحمد للّه الذي لولا توفيقه و عونه لما تم هذا العمل و استوى أما بعد:

أهدي عملي هذا إلى:

مشعل دربي و قرة عيني .... إلى من سهرت الليالي وطالما انتظرت مثل هذه الأيام لتراني اجني ثمار جهدي إلى النبراس المضيء في حياتي إلى البساطة و النزاهة و الطيبة. إلى من هي أغلى من ذاتي ... إلى العظيمة "آمي مريم" لك أجمل حواء، أمي ثم أمي ثم أمي حفظها الله و أطال في عمرها.

الذرع الواقي و الكنز الباقي،إلى من جعل العلم منبع اشتياقي،لك أقدم وسام الإستحقاق،أنت أبي العزيز "طيب" أطال الله عمرك.

إلى من تقاسمت معهم الحياة بحلوها ومرها أخواتي وإخوتي: سمير، فاطمة زهراء، وليد، عبد العالي.

إلى فيض الوفاء والعطاء إلى من قاسمني الحياة زوجي "عبد الوافي".والى كل عائلته الكريمة.

إلى بهجة المنزل....فرح الجدران... إلى القلوب الطاهر والرقيق... إلى النفوس البريئة إلى رياحين حياتي أولادي:تسنيم، عصام، يونس.

إلى صديقتي الحبيبة: مديحة بلعباس.

إلى من كانت سندي وقامت بمساعدتي أختي حبيبتي "نجاة حجاز".

وإلى كل طلبة علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية "ماستر"

الفوج 4دفعة 2015

الخطـــــــة

*الخـــــطة *:

المقـــــــدمة

الفصــل الأول : التسلح النووي الدولي .

المبــحث الأول : ماهية السلاح النووي .

المـطلب الأول : مفهوم الطاقة النووية و إستخداماتها .

المـــطلب الثاني : تعريف السلاح النووي أنواعه وتأثيراته.

المـــبحث الثاني : إنتشار السلاح النووي في العالم.

المطلب الأول : فحص كرونولوجي لإنتشار السلاح النووي في العالم .

المطلب الثاني : الآليات المنظمة للإنتشار النووي في العالم.

الفصل الثاني :القضايا المحورية للتسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الأول : سباق التسلح التقليدي في منطقة الشرق الأوسط .

المطلب الأول :خلفية عن سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني : ظاهرة سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني :الطموحات النووية الإيرانية وإنعكاساتها على الأمن في منطقة الشرق الأوسط .

المطلب الأول : البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني : المواقف الإقليمية والدولية من الملف النووي الإيراني.

الخـاتـــمـة

المقدمة

حين تشعر الدول بنسبة أقل وأقل من الأمان فإنها تضاعف جهودها أكثر لتكديس الأسلحة في ترسانتها إلى الحد الذي يكفي لإخافة العدو وردعه ولكن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة يزيد فقط من الشعور بعدم الأمن وهذا ما يؤدي إلى سباق تسلح عنيف ومن دون نهاية قول **لجوزيف كميللري** في كتابه أزمة (حضارة بين هواجس الأمن وطموحات السياسي و المصالح الاقتصادية) .

تسعى الدول في كل الأزمنة إلى القوة لتعزيز أمنها وحماية نفسها ككيان سياسي وسيادي بين غيرها من الدول والعامل الاعتباري والمهم هو بأي وسيلة يمكن تحقيق هذا الهدف إن الزمن الذي كانت فيه الدول تحافظ على أمنها ببناء قواها العسكرية بالمفهوم التقليدي قد ولى ومضى ذلك لأن الإمكانيات المتوافرة في التسلح العسكري العصري قد فرض معطيات ومفاهيم جديدة تعتمد على أسلحة ذات تكنولوجيا عالية وقدرة تدميرية هائلة أسلحة الدمار الشامل (النووية،الكيماوية، البيولوجية)، هذه الأخيرة التي عرفت تطورًا كبيرًا في نوع وطريقة الاستخدام والتي رسمت إستراتيجيات وسياسات دولية جديدة لما لها من انعكاسات على جميع الدول سواء كانت الدول المالكة أو غير المالكة للسلاح النووي أو التي لها طموحات وأجندات نووية ليستعمل كسلاح سياسي للتأثير في العلاقات الدولية فبعد اكتسابه من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي سارعت كل من بريطانيا (1952) وفرنسا (1960) في إجراء أول تفجير نووي غير أن استخدامه في الحرب العالمية الثانية في هيروشيما ونكازاكي وما أفرزه من قدرة تدميرية بالغة أوجب على العالم ضرورة تكثيف الجهود للحد من انتشاره من خلال قانون دولي يكفل ذلك بدأ بالتوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية سنة**1963** ثم معاهدة الفضاء الخارجي سنة **1967** إلى معاهدة منع انتشار السلاح النووي سنة **1968** غير أن هذه الجهود لم تمنع من انتشار السلاح على نطاق أوسع تجربة الهند**1974** مما فسح المجال لدول أخرى وخلق عندها الرعب في اكتساب هذا السلاح جديد كذلك الحال في منطقة الشرق الأوسط التي تحوي

ملفات نووية هامة ومعقدة جعلت منها محل دراسة وبحث لما لهذه الملفات من آثار وانعكاسات على أمن في هذه المنطقة .

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة وهذا من خلال معالجته لمسألة هامة ومعقدة متمثلة في انتشار السلاح النووي من جهة ومن جهة أخرى انعكاسات وآثار هذا الانتشار على الأمن في منطقة الشرق الأوسط كمنطقة تعرف غليان ومخاض سياسي كبير وتستقطب اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في حقل العلوم السياسية ومحل أنظار العالم لخصوصيتها على جميع الأصعدة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية وكذا لاحتوائها على أهم الملفات النووية في العالم الملف النووي الإسرائيلي والملف الإيراني وما لهذين الملفين من تأثير على العلاقات الدولية سواء إقليميا أو دوليا.

أهداف الدراسة:

الهدف العلمي من الدراسة يعد الموضوع محل الدراسة من المواضيع المهمة في حقل العلوم السياسية وهو في صميم الاختصاص في العلاقات الدولية وهذا بالحديث على الظاهرة في حد ذاتها الانتشار النووي طرحها وتحليلها وكذا تقديم رؤية علمية حول أبعاد هذا الانتشار وآثاره على منطقة الشرق الأوسط والهدف العملي من خلال الفحص الكرونولوجي من خلال تتبع مسار الأحداث التاريخية وتسليط الضوء عليها قصد دراستها ومناقشتها .

مبررات اختيار الموضوع :

وهذا من خلال دوافع ذاتية تمثلت في ميول شخصية لدراسات الأمنية الإستراتيجية لاسيما الموضوع محل الدراسة انتشار السلاح النووي وآثاره على الأمن في منطقة الشرق الأوسط وفق سياسات العليا وكذلك لخصوصية الموضوع بالحديث عن الصراع العربي الإسرائيلي رغم ما عرفه هذا الصراع من تحجيم.

ودوافع موضوعية وهذا للخروج بدراسات السياسية والرقي بها من المنابر الإعلامية نحو دراسات أكاديمية تعتمد على أطر علمية نظرية ومنهجية في محاولة للإثراء العلمي وكذا طرح بدائل وحلول لمواجهة المشكلة.

أدبيات الدراسة :

طبيعة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية تتميز بصفة التراكمية مما يستوجب على الباحث ضرورة الرجوع إلى الدراسات السابقة للاستفادة منها وهنا قصد العرض والنقد والمناقشة وكذا الإثراء لتميز هذه العلوم بالنسبية خاصة مجال العلاقات الدولية والحقيقة الأنطولوجية المتمثلة في تعقيد البيئة الدولية وصعوبة إخضاع ظواهر المتصلة بها إلى المعاينة والانتظام، وقد حاولنا في هذا الصدد الإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة من بينها كتاب عبد القادر رزيق المخادمي **سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات المصالح** سنة **2010** الذي تطرق إلى سباق التسلح الدولي وإلى انتشار السلاح النووي في العالم وكذا إلى المبادرات الدولية للحد من انتشار السلاح النووي وإلى كتاب من تأليف مجموعة مؤلفين إسرائيليين ترجمة أحمد أبو هدبة **إسرائيل والمشروع النووي الإيراني** سنة2006، وهذا بالحديث عن البرنامج النووي الإيراني والرؤية الإسرائيلية لهذا الملف وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط وكتاب **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي** وتناول هذا الكتاب البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على منطقة الخليج وكذا والمواقف الدولية والإقليمية من هذا البرنامج وكتاب طارق فوزي **إسرائيل دولة الدمار الشامل الخطر والمواجهة،** تعرض هذا الكتاب إلى أسلحة الدمار الشامل والقدرات النووية الإسرائيلية وحجم التهديد وأبعاده على الأمن العربي وكتاب أمين المشابقة وآخرون **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة(ما بعد الحرب الباردة)** السنة **2012** ظاهرة انتشار السلاح النووي وكذا القوى الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط ولعبة الأدوار والتجاذب الأمريكي والإيراني والإسرائيلي على المنطقة وعلى مذكرة لنيل شهادة ماجستير ل عرجون شوقي **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة 2007** وهذا في تطرقها إلى حيثيات الانتشار النووي في المنطقة والتهديدات التي يشكلها هذا الانتشار على الأمن في المنطقة في ظل التغيرات والأزمات التي تعرفها المنطقة.

والدراسة التي نحن بصدها تأتي كإضافة إلى الحصاد الفكري الذي سبقها من إسهامات في الدراسات الإستراتيجية الأمنية وتتميز بكونها تعالج موضوع انتشار السلاح النووي في ظل الأحداث الراهنة وما يعرفه العالم من دراسات لموضوع الأمن من زوايا وأبعاد ومستويات وقطاعات مختلف (الأمن المجتمعي، الأمن الإنساني، الأمن البيئي) وهذه المفارقة بين هيمنة الفكر التقليدي في العلاقات الدولية بزيادة المقاربات الوضعية حتى نهاية الثمانينات لتظهر مقاربات انعكاسية بعد وضعية بمفاهيم جديدة للأمن رغم ذلك تبقى هيمنة واضحة وجلية للفكر التقليدي المبني على القوة كما وأن هذه الدراسة تهتم بمنطقة الشرق الأوسط لما لهذه المنطقة من خصوصية وما تعرفه من أحداث وتغيرات وبالحديث عن البرنامجين النوويين الإسرائيلي والإيراني وأثرهما على الأمن في المنطقة.

الإشكـــــالية :

- ما آثار وانعكاسات السلاح النووي على الأمن في منطقة الشرق الأوسط في ظل الاحتقان الذي تعرفه المنطقة وتنامي التهديد النووي الإيراني وتباين ردود الأفعال الدولية والإقليمية لمواجهة المشكلة النووية في المنطقة ؟

التساؤلات الفرعية :

- ما هي الطاقة النووية وما استخداماتها و ما هو السلاح النووي وما أنواعه وتأثيراته ؟
- ما الجذور التاريخية والدوافع الكامنة وراء سعي دول العالم لامتلاك السلاح النووي مما سرع من انتشاره ؟
- وبماذا نفسر معدلات الإنفاق العالية على السلاح في منطقة الشرق الأوسط ؟
- وكيف ساعدت العوامل الداخلية والخارجية على تنامي طموحات دولية في امتلاك السلاح النووي في المنطقة ؟
- وما أبعاد التهديد النووي الإيراني على أمن المنطقة عامتا وعلى دول الخليج على الخصوص؟
- وما الآليات الدولية والإقليمية للحد من انتشار السلاح النووي؟

حدود الإشكالية :

أ_ المجال الزمني : تم التركيز في هذه الدراسة على الإطار الزمني لظهور السلاح النووي كعامل إستراتيجي في العلاقات الدولية هذا بالحديث عن البدايات الأولى لانتشاره بين الحربين العالميتين ورواجه بعد الحرب العالمية الثانية وبلوغه الذروة إبان الحرب الباردة و التطور الكمي والكيفي الحاصل في الفترات الزمنية القريبة .

ب_ المجال المكاني : تنحصر هذه الدراسة في مجالها المكاني أولا الحديث أن السلاح النووي في العالم كنوع من الفحص الكرونولوجي للظاهرة عبر العالم ومن تم التركيز على منطقة الشرق الأوسط و التي لها عدة تعاريف منها ما يضم تركيا وإيران ومنها ما يضم كل دول العربية وإيران وإسرائيل غير أننا سنعتمد تعريف الوكالة الدولية الطاقة الذرية والتي حددت المنطقة بالمجال الجغرافي الذي يمتد من إيران شرقا إلى ليبيا غربا ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا إضافة إلى إسرائيل ويضم خمسة عشرة دولة :ليبيا ،مصر،سوريا،ا لأردن، لبنان، إسرائيل، العراق، إيران، قطر، البحرين، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، عمان، الكويت، اليمن. ونستخدم هذا التعريف لأن الوكالة الدولية الطاقة الذرية تهتم بمجال الطاقة النووية والتسلح النووي كما أنها تدرج إيران كمنطقة شرق أوسطية كما أننا لا يمكن دراسة التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط بمعزل عن دراسة البرنامج النووي الإيراني، وهذا التعريف يستبعد كل من جزر القمر وجيبوتي .

فرضـــــــيات الدراســـــة :

- ❖ الأحداث الدولية خلال الحربين وخاصة خلال الحرب الباردة سارعت من انتشار السلاح النووي.
- ❖ الحرب النووية رسمت إستراتيجية جديدة في إدارة العلاقات الدولية.
- ❖ التطور التكنولوجي العتاد العسكري بمفاهيم عصرية.
- ❖ مغريات السلاح النووي جعلت من طموحات بعض الدول تتنامى في هذا الإطار.
- ❖ منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على اهتمام عالمي لما لها من خصوصية على جميع الأصعدة.

- ❖ الإنفاق العسكري المتعاظم لدول منطقة الشرق الأوسط الترجمة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.
- ❖ إسرائيل كطرف للصراع العربي الإسرائيلي تشكل خطر وتهديد نووي على المنطقة.
- ❖ سعي إسرائيل لاكتساب السلاح النووي لفرض وجودها وهيمنتها إقليميًا ودوليًا.
- ❖ إيران و برنامجها النووي الذي يناطح ويواجه كل المساعي الدولية لكبحه.
- ❖ محاولة إيران الاستحواذ على دور الفاعل في المنطقة في ظل التغيرات العالمية.
- ❖ الازدواجية الدولية في منع والحد من انتشار السلاح النووي ساهمت بشكل كبير في إفشال كل المحاولات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

الإطار النظري و المنهجي للدراسة:

أ_ الإطـــار النظري:

تعتمد هذه الدراسة في إطارها النظري في تفسير ودراسة انتشار السلاح النووي وانعكاساته على الأمن على المدرسة الواقعية التقليدية Realismوالواقعية الجديدة Rea Realismالتي تعوذ جذورها إلى أزيد من سبعة مائة سنة الى الكتابات القديمة لـــــ تويسدس (400-460ق م) ميكيافيللي(1469-1527) هوبز (1588-1679) كلاوزفيتش(1780-1831) نابليون وحديثا مورغانتو، كار، كينان، ولفرز وكسنجر وسيطرت الواقعية أكثر من 20عاما منذ **1940** حيث هيمنة مفاهيمها حول القوة والمصلحة الوطنية توازن القوى والردع النووي من خلال تفسيراتها لمسارات الأحداث الدولية واعتمادها على الدولة المركزState centrice ومبدأ العون الذاتيSelf-Help بالاهتمام بالسياسات العليا High policy التي تتصدر سلم الأولويات أي الجانب الأمني الإستراتيجي وقد اعتبرت المجتمع الدولي يشبه كريات البليارد Billiard Ball أي نظام فوضوي تحكمه دول في تصادم دائم وحالة هو دولي حول القوة العسكرية وزيادة التسلح لتحقيق الأمن وفق معضلة أمنية Security Dilema(جون

هرتس1958)زيادة تسلح الدولة يؤدي إلى زيادة تسلح الدولة ب لأنها تعتبر تسلح الدولة موجه لها ويشكل لها تهديدا وهذا ما يدخل الدول في دوامة لا متناهية من سباق تسلح Arms competition.

ب_ الإطـــار المنهجي:

أما الإطار المنهجي للدراسة قد استعنا بالمنهج التاريخي وهذا لدراسة الامتداد التاريخي للموضوع محل الدراسة وتسليط الضوء على أهم محطات التاريخية سواء على الصعيد العالمي وهذا بالحديث عن التسلح النووي وانتشاره في العالم والتركيز على انتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط Middle East وهذا من خلال دراسة الملف النووي الإسرائيلي والإيراني كما قمنا بالاستعانة بالنهج المقارن لمقارنة التسلح في منطقة الشرق الأوسط من خلال مقارنة الطموحات الدولية في هذا الإطار ومعدلات الإنفاق لدول الاستعانة بالمنهج الإحصائي لرصد وجمع مختلف المعلومات المتعلق بعملية التسلح Armament operation والإنفاق العسكري Militory expenditure قصد عرضها وتحليلها بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل الموضوع ومحاولة الإلمام بأبعاده وحيثياته المختلف وإعطاء تفسيرات للظاهرة كما قمنا بتوظيف بالشق القانوني وهذا بالتطرق للإطار القانوني عند الحديث عن الآليات المنظمة للانتشار النووي من خلال التركيز على أهم الاتفاقيات ومعاهدات الدولية حول الحد من التسلح وانتشار السلاح النووي وكذا المشاريع الدولية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

الإطـار المفاهيـمي للدراســة (الايتيمولوجي):

الأسلـــحة النووية Nuclear weapons: وهي تنقسم إلى أسلحة الانشطارية تستمد قدرتها التدميرية من انشطار أنوية الذرات (اليورانيوم ،البلوتونيوم) وتتراوح قدرتها التدميرية ما بين 15الى 25كيلوطن بحيث واحد طن يعادل انفجار 1000طن من مادة ت.ن.ت وثانيا الأسلحة النووية الاندماجية تنفجر إثر اندماج أنوية الذرات

وهي أكثر تدميرا من الأولى بحيث تقاس قوتها بالميغا طن بحيث كل واحد طن يعادل مليون طن من ت.ن.ت وثالثا الأسلحة النووية التجميعية وهي قنابل الانشطار المصوب و قنابل الانشطار ذات الانضغاط الداخلي .

الصواريخ الباليستية : يعرفها معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي على أنها كل قذيفة تستطيع حمل 500كلغ وأكثر من المواد المتفجرة إلى ما يعادل مسافة 300كلم فما فوق وهناك صواريخ قصيرة المدى من 500كلم إلى 1000كلم و متوسطة المدى من 1000كلم إلى 5500 كلم و صواريخ بعيدة المدى أكثر من 5500كلم .

التكنولوجية النووية: وهي المعرفة العلمية والتقنية التي تستوجب لبناء صناعة نووية مرتبط بالمعدات و الأجهزة اللازمة لإنشاء وتشغيل مفاعلات الطاقة النووية

وتعد تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم الخطوة المهمة في ذلك وهذا الأخير يوجد طبيعيا يورانيوم235 واليورانيوم 238 وبنسبة وزنية0.71 بالمائة و99.28 بالمائة على التوالي علما أن الأول أخف وهو الذي تنشطر نواته باحتمال كبير عند قصفها بالنيترونات وتنبعث طاقة كبيرة على إثر ذلك والتي تستخدم وقودها لتشغيل المفاعلات النووية لإنتاج الكهرباء أو المادة الأولية لإنتاج السلاح النووي ولكي يتحقق ذلك يجب أن تكون نسبة الأول أكبر من النسبة الطبيعية أن تصبح 3.5 بالمائة في حالة إنتاج كهرباء و93 بالمائة في إنتاج السلاح والأول يسمى يورانيوم واطئ التخصيب والثاني عالي التخصيب وهناك ثلاث طرق للتخصيب التخصيب الكهرومغناطيسي والتخصيب بالتنافذ الغازي والتخصيب بالطرد المركزي

الـردع: عرفته الموسوعة العسكرية على أنه التلويح باستخدام القوة وإقناع الخصم أن تكلفت خسائر الفعل تفوق تحقيق الأهداف يعتمد على العامل النفسي السيكولوجي وأساسه قوة الضربة الأولى التي تضعف الرد عند الخصم.

البرنامج النووي Nuclear programme:

وهو خطة الدولة في الطاقة النووية واستخداماتها ويتضمن تحديد الأهداف والأولويات في شكل مشاريع وبرامج عمل ستم تنفيذها في إطار جدول زمني محدد.

الإستراتيجية :

وهي مصطلح عسكري وتعني فن الحرب ويعرفها كلاوزفيتش على أنها الأساليب والوسائل المستخدمة والتي يراد منها تحقيق الهدف النهائي للحرب بصورة شمولية وفيما تعلق بالإستراتيجية النووية تعني خطة الدولة في هذا المجال .

الضمانات النووية Nuclear Safeguards: وهي وفق تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبارة عن مجموعة من الإجراءات الفنية والتقنية والقانونية تهدف إلى التحقق من عدم تحريف المعدات والمواد النووية عن الاستخدام السلمي إلى الاستخدام العسكري.

_ هندسة الدراسة :

ارتكزت هذه الدراسة لموضوع الانتشار السلاح النووي وانعكاساته على الأمن في منطقة الشرق الأوسط على فصلين، وسم الفصل الأول بالتسلح النووي الدولي تطرقنا من خلاله إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان ماهية السلاح النووي تطرقنا إلى مطلبين المطلب الأول مفهوم الطاقة النووية واستخداماتها استعرضنا الإرهاصات الأولى للطاقة النووية بدايتا من مفهوم الطاقة و مصادرها ومنه تفاصيل اكتشاف الطاقة النووية ومفاهيمها (الإشعاع النووي، تركيب الذرة في المادة، الاحتراق النووي، التفاعل المتسلسل في اليورانيوم وغيرها من المفاهيم) مع رسومات توضيحية ،و التطرق إلى مغريات هذه الطاقة وتزايد الطلب الدولي عليها من خلال الاستخدامات السلمية كطاقة بديلة مستدامة مقارنة مع الطاقة التقليدية وما يحيط هذه الطاقة من مخاطر متعلقة بالأمان النووي (النفايات النووية وكيفية التخلص منها والحوادث النووية) وكذا التطرق إلى الطاقة النووية ومستقبل التنمية في الوطن العربي .

المطلب الثاني: تعريف السلاح النووي أنواعه وتأثيراته كانت بداية هذا بالتطرق إلى أسلحة الدمار الشامل البيولوجي والكيماوية والنووية لتحديد الفرق بين هذه الأنواع من الأسلحة والتعرض للخصائص النسبية لها مع الاستفاضة في أنواع الأسلحة النووية الذرية و الهدروجينية و الأسلحة النتروجينية والأسلحة النووية التكتيكية وإلى أنظمة إطلاق الصواريخ ومنه إلى نواتج وآثار السلاح النووي من تأثيرات ناجمة عن الانفجار ،الإشعاع الحراري، التأثيرات الإشعاعية من أشعة السينية أشعة غاما أشعة النيوترونية.

المبحث الثاني : انتشار السلاح النووي في العالم من خلال مطلبين المطلب الأول فحص كرونولوجي للانتشار النووي في العالم الإطار المفاهيمي للانتشار النووي أفقيا وعموديا الحديث عن النادي النووي الدول الخمس المالكة للسلاح النووي والتطلع الدولي لامتلاك هذا السلاح.

المطلب الثاني :الآليات المنظمة للانتشار النووي في العالم استعرضنا مفهوم الأمن النووي ومجموع الأجهزة الموكل لها هذا الجانب مثل وكالة الدولية للطاقة الذرية ودور هيئة الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة في لعب أدوار مهمة في الحد من انتشار السلاح النووي فكرة مناطق الخالية من السلاح حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، حظر الأسلحة في المحيط الهادي و جنوب شرق آسيا والقطب الجنوبي وإلى معاهدة موسكو في إطار الحد الجزئي للسلاح النووي من خلال حد التجارب النووية ومعاهدة انتشار الأسلحة النووية وبنودها كأهم معاهدة وتقييم هذه المعاهدة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووي وخلاصة الفصل كمحصلة لدراسة الفصل الأول.

أما **الفصل الثاني** : القضايا المحورية للتسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط يحتوي هذا الفصل على مبحثين المبحث الأول :سباق التسلح التقليدي في منطقة الشرق الأوسط مقسم إلى مطلبين **المطلب الأول**: خلفية عن سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط تعرضنا الاختلاف في التحديد الجغرافي لمصطلح الشرق الأوسط استدعت هذه الدراسة التطرق إلى الخلفية التاريخية من جملة الأحداث و التطورات التي عرفتها المنطقة كقاعدة رسمت مجموع السياسات المنتهج في المجال العسكري **المطلب**

الثاني: ظاهرة التسلح في منطقة الشرق الأوسط مفهوم سباق التسلح وإلى أهمية المنطقة الشرق أوسطية وسباق التسلح التقليدي عبر مراحل والإنفاق العسكري وخاصة منطقة الخليج وهذا تمهيدا للمبحث الثاني : الطموحات النووية الإيرانية وانعكاساتها على الأمن منطقة الشرق الأوسط مقسم إلى مطلبين المطلب الأول: البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن في منطقة الشرق الأوسط تطرقنا في البداية إلى خصوصية النظام السياسي في إيران و منه إلى جهود الدولة الذاتية في البناء التقليدي للقدرات العسكرية و الصفقات التسلح الخارجي و برنامج النووي عبر مراحل حتى دخول إيران النادي النووي و أزمة البرنامج النووي الإيراني .

المطلب الثاني : مواقف الإقليمية والدولية من الملف النووي الإيراني تعرضنا لتصاعد الدور الإيراني وإصرار على البرنامج النووي وأهم المواقف الإقليمية موقف دول الخليج العربي و الموقف المصري والموقف السوري و المواقف الدولية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية فرنسا بريطانيا ألمانيا والموقف الروسي وموقف كل من وكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن خلاصة الفصل الثاني مجموعة الاستنتاجات والخاتمة الدراسة.

الفصل الأول

التسلح الدولي النووي

تمـــــــهيد:

لقد شهد العالم في القرن الماضي تطورًا تكنولوجيا كبيرًا في جميع الأصعدة ومن بين أهم هذه المجالات المجال الطاقوي باعتبار أنه المحرك الأساسي لأي تطور في الدولة ومع تنامي الاستهلاك المتزايد للطاقة اعتمادًا على الطاقة التقليدية كان لابد من إيجاد بدائل تحقق الاحتياجات الحالية وتضمن الاحتياجات المستقبلية وهنا أتت الطاقة بمختلف أنواعها عرفت الطاقة البديلة من الطاقة الشمسية إلى طاقة الرياح وغيرها من الأنواع وصولا إلى الطاقة النووية هذه الأخيرة التي شكلت جدلا كبيرًا تأرجح بين الوجه الحسن لها من كسب لكميات هائلة من الطاقة والعديد من الإيجابيات وبين الوجه الآخر المتمثل في استعمال هذه الطاقة في الصناعة العسكرية وإنتاج أسلحة فتاك.

كانت المعطيات الدولية والتغيرات التي عرفها العالم في المراحل الأولى لاكتشاف هذه الطاقة من أهم العوامل التي أدت إلى تطورها بشكل متسارع وكبير ومع تطور الطاقة النووية أزداد الطلب والتنافس الدولي على امتلكها وخاصة في الصناعة العسكرية مما سرع من انتشارها في العالم وما كان لهذا الانتشار من تداعيات على الأمن العالمي.

كان أول إعلان عن الطاقة النووية في حرب نووية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان (نكازاكي وهيروشيما)،خلفت هذه الحرب خسائر كبيرة مادية وبشرية مما أذهل العالم في القدرة التدميرية لهذه الأسلحة ودق ناقوس الخطر وكان لابد من ضرورة تنظيم انتشار السلاح النووي في العالم عبر آليات دولية تضبط وتراقب هذا السباق الدولي، رغم ذلك اصطدمت هذه الآليات بواقع دولي حد من فعاليتها ليستمر انتشار السلاح النووي عبر العالم.

المبـــحث الأول: ماهية السلاح النووي

في عام **1939** اكتشف الإنسان نوعا جديدًا من الوقود يعطي كميات من الطاقة تعادل ملايين المرات الطاقة التي يمكن الحصول عليها من نفس الكمية من الوقود العادي وبهذا وضع الإنسان يده على مصدر جديد للطاقة[1]. و لم يكن هذا الاكتشاف الجديد وليد الصدفة ولكنه جاء سياق تطورات علمية بدأت عندما اكتشف **رونتجن** أشعة اكس[2] في عام **1894**، ثم بينت أبحاث السيدة **كيري** وزوجها **بيير كيري** أن النشاط الإشعاعي لليورانيوم سببه عدم استقرار نواة ذرة مما يؤدي إلى انطلاق بعض الجسيمات مصحوبة بطاقة حرارية وإشعاعية وذلك في عدة مراحل متتابعة حتى تصل إلى حالة الاستقرار، وقد حفز ذلك علماء الفيزياء النووية الكيمياء النووية على دراسة نواة الذرة وكشف بعض أسرارها فتبين أن التفاعلات الكيميائية العادية تحدث بين الكترونات الذرة ولا تمس النواة على الإطلاق ولكن هناك تفاعلات تحدث نتيجة للتغيرات في النواة نفسها وتنطلق منها طاقة تعادل ملايين المرات الطاقة التي تنطلق من التفاعلات الكيميائية فنشأ التفكير في استخدام هذه التفاعلات النووية كمصدر للطاقة يفوق المصادر التقليدية ملايين المرات من نفس الكمية وبعد ذلك تسارعت الأبحاث في هذا المجال إلى إمكانية استخدام أحد التفاعلات النووية التي تحدث في النواة لذرة اليورانيوم كمصدر للطاقة الحرارية وسمي هذا التفاعل بالتفاعل **الإنشطار La fusion** وكان أول من توصل إلى اكتشاف هذا التفاعل الانشطاري عالمين ألمانيين هما **هان** و**ستراسمان** عام **1938** وعلى الفور التقط هذا الاكتشاف

1_علي كامل حمامصي، الإنسان و الطاقة، (القاهرة: دار المعارف، 1974)، ص124.

2_ توصل الباحث الألماني رونتجنwilhelmconradrotgen إلى إكتشاف الأشعة الصينية إكس(أشعة x) عام 1895 أنشغل العلماء بدراستها ومعرفة مصادرها، وهكذا توصل الفرنسي هنري فكيرل عن طريق الصدفة أن الألواح فوتوغرافية الملفوفة بغلاف أسود السميك الموجود بالقرب بالأملاح اليورانيوم قد تعرضت للإشعاعات غير مرئية يشابه تأثير أشعة إكس فنستنتج وجود ظاهرة لم تكن معروفة سميت بالنشاط الإشعاعي الذي يحدث نتيجة تغيرات تجري في قلب الذرة وكانت أول محاولة في تكنولوجيا الإشعاع النووي ما توصل إليه الفيزيائي ليو فيلارد عام 1934من أن النيترونات يمكن أن تتفاعل مع المواد المشعة لتخليق نيترونات أكثر عن طريق التفاعل المتسلسل، يمكن إنتاج طاقة قابلة للاستهلاك كما يمكن إجراء انفجار لأغراض عسكرية راجع كل من محمد فتحي، الذرة والقنبلة الذرية(القاهرة: دار اللطائف للنشر والتوزيع، ط1، 2003)، ص27.جون فناشي، طاقة التقنية وتوجيهات المستقبل ترجمة، عبد الباسط على صالح كرمان، (قاهرة:مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص471.

فريق من الباحثين لجامعة شيكاغو الأمريكية بقيادة **أنريكو فيرمي**[1]وتابعوه حتى تمكنوا من وضعه موضع التطبيق بتصميم و تشغيل أول مفاعل تجريبي لاستخدام اليورانيوم كوقود لإنتاج الطاقة الحرارية في عام **1939** وقد عرفت الطاقة المتولدة عن اليورانيوم باسم الطاقة النووية الانشطارية ومن وقتها أصبح اليورانيوم وقودًا ذا أهمية بالغة وكبيرة والتفاعل والانشطار هو انفلاق نواة اليورانيوم إلى نواتين أصغر من الأصلية مع التحول جزء ضئيل من مادة النواة إلى طاقة وذلك حسب معادلة النسبية التي تنص على أن الطاقة تساوي المادة مضروبة في مربع سرعة الضوء مقدرة بالسنتيمتر في الثانية أي عشر آلاف مليون سنتيمتر في الثانية الواحدة وبهذا نجد أن انشطار كيلوغرام واحد من اليورانيوم يعادل حرق 2200طن من الفحم الحجري أو حرق 1200طن من البترول، ونواة اليورانيوم المادة الواحدة في الطبيعة التي يمكن الحصول منها على الطاقة النووية الانشطارية إلا أن تفرع منه نوعيات أخرى من الوقود التي يمكن الحصول عليه مثل: البلوتونيوم. أما المفاعل: فهو التجهيز التكنولوجي الذي يتم فيه استخراج الطاقة النووية من الانشطار على هيئة طاقة حرارية تستخدم في توليد الكهرباء عن طريق توليد البخار الذي يوجه إلى إدارة التربينات والمولدات الكهربائية لقد ظلت هذه الأبحاث سرية ولم يعلن عنها حتى عام **1945** مع تنامي هذه التكنولوجية للمجال العسكري الاستراتيجي ولهذا سنقوم باستعراضها من خلال التطرق إلى مفهوم الطاقة النووية واستخداماتها وكذا الطاقة النووية ومستقبل التنمية في العالم العربي وكذا الحديث عن السلاح النووي ورفع الالتباس في المفهوم عند الحديث عن أسلحة الدمار الشامل وكذا أنواعه ومنه الحديث عن خصائصـــــه وتأثيراته.[2]

1_ عبر أرتر هوليكو مبتن عالم الفيزياء الأمريكي عن ولادة العصر الذري بعبارته الشهيرة:"لقد وصل البحار الإيطالي إلى دنيا جديدة" قاصد البحار الإيطالي عالم الطبيعيات الإيطالي أنريكو فيرمي وقد أجرى هذا الأخير أول تجربة ذرية 2 ديسمبر 1942.

1_علي كامل حمامصي، المرجع نفسه، ص124-125.

المطلب الأول: ماهية الطاقة النووية و استخداماتها

تعــريف الطاقة:

الطاقة: "أصل كلمة الطاقة يوناني وتعني **enrgia** القوة في حالة الحركة يعتمد الإنسان على الطاقة في جميع مظاهر حياته اليومية وفي الحقيقة يصعب تعريفها فهي ليست شيئا ولا تأخذ شكلا مميزًا كمادة ولا تشغل حيزًا ولكنها مصدر كل حركة حاول البعض إعطائها تعريف أنها القدرة على أداء شغل أو عمل فالطاقة الكلية لأي جسم تعتمد على موضعه وحالة حركته وحالته الداخلية وتركيبته الكيميائية وكتلته".

تنقسم الطاقة إلى طاقة الحركية، والطاقة الكامنة.

مصادر الطاقة: يمكن تقسيم مصادر الطاقة إلى عدة أقسام:

1_ حسب منشئها إلى قسمين: مصادر طبيعية وصناعية.

2_ حسب بقائها تنقسم إلى: مصادر تقليدية ومصادر متجددة، مصادر دائمة.[1]

الطاقة النووية :

هي انشطار نووي أو تفاعل تسلسلي يصطدم نيوترون بنواة ذرة[2]اليورانيوم (U235) فتنقسم منتجة ثلاثة نيوترونات وتصطدم تلك بأنوية اليورانيوم التي تنقسم بدورها منتجة من (2) إلى (3) من النيوترونات(الكرات الصغيرة الخضراء) تصطدم هي الأخرى باليورانيوم فتقسمه وهكذا يتزايد عدد الإنشطارات في جزء من الثانية تزايدًا كبيرًا يصاحب هذا الانقسام انطلاق طاقة حرارية كبيرة، الطاقة النووية هي الطاقة التي تنطلق أثناء انشطار أو اندماج الأنوية الذرية تشكل الطاقة النووية (20%)

1_ حسن أحمد شحات، تلوث بيئي ومخاطر الطاقة، (القاهرة: دار العربية للكتاب، ط2، 2003)، ص 25. نقلا عن: مهداوي عبد القادر، الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين حق الشعوب في التنمية ومتطلبات الأمن الدولي، أطروحة دكتوراه، قسم: القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014،ص 14.

2_ كلمة الذرة atomهي أصغر الدقائق الموجودة في الكون وهي مشتقة من كلمة الإغريقية acomos ومعناها غير قابل للتجزئة والذرات الدقيقة جداً إذا أنها لا ترى بالعين المجردة وهناك وهناك حوالي مئة نوع من الذرات في الطبيعة وما إختلاف الأشياء إلا بإختلاف الذرات المكونة لها.قال تعالى:(وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ (61))سورة يونس، قال تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَلا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرُ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ (3))سورة سبأ. لقد كان الاعتقاد السائد قديماً أن الذرة هي أصغر جزء في المادة وما شئ أصغر منها وزناً وحجماً وأخيراً توصل العلم الحديث في القرن 19 أن الذرات بعض العناصر تتجزأ لتخرج منها جسيمات ألفا وبيتا وغاما وأن الذرات تحتوي على البروتونات والنيترونات وإلكترونات.

من الطاقة المولدة في العالم العلماء ينظرون إلى الطاقة النووية كمصدر حقيقي لا ينضب للطاقة وما يثير المعارضة حول مستقبلها هو التكاليف العالية لبناء المفاعلات والمخاوف العامة حول السلامة وصعوبة التخلص الآمن من النفايات عالية الإشعاع بالنسبة للتكاليف وهي عالية نسبيا من حيث بناء المفاعل النووي ولكن تلك التكاليف تعوض بمرور الوقت حيث أن الوقود النووي رخيص نسبيا.

الإشعـــاع الـنووي:

إن لم يكن قاتلا فهو يتسبب في عاهات وتشوهات وإعاقات تصعب معالجتها وتنتج من تأثير الإشعاع النووي على مكونات الخلايا الحية نتيجة تفاعلات لا علاقة لها بالتفاعلات الطبيعية على الخلية وحجم الجرعة المؤثرة يختلف حسب نوعية الكائنات فهناك حشرات تموت عندما تمتص أجسامها طاقة النووية تصل فقط (20) جراي وأخرى تموت بجرعة حوالي 3000جراي ضعف الجرعة السابقة 150 مرة، تتأثر الثديات عند جرعة لا تزيد عن (2) جراي، وفيروسات تتحمل (200) جراي أي ضعف الجرعة المؤثرة على الثديات (100) مرة.[1]

تركيب الذرة في المادة:

إن المادة هي التحام عدد من الذرا ة المختلفة فيها، والذرة هي اللبنة التي تتكون منها المادة والذرة هي عالم متناهي الصغر ورغم المعرفة العلمية المتطورة إلا أننا في كشفنا لهذا العالم لا نزال في البدايات، تتكون الذرة من جسيمات بصفة عامة من ثلاثة جسيمات رئيسية هي البروتونات التي تحمل شحنة كهربائية موجبة والالكترونات التي تحوي شحنة كهربائية سالبة والنيوترونات المتعادلة كهربائيا وتتجمع البروتونات والنيوترونات في كتلة مركزية واحدة تسمى النواة التي تحيط بها وتسبح حولها الالكترونات في مدارات على أبعاد شاسعة على مستوى الأبعاد الذرية سحابة الكترونية تغلف هذه النواة قطر النواة يتراوح في حدود 10^{-13} سم بينما يتراوح قطر الذرة كلها في حدود10^{-8} سم أي أن السحابة الالكترونية تبعد عن نواتها بمقدار 100000

1_ممدوح فتحي عبد الصبور، الطاقة النووية وإنتاج الطاقة(مجلة أسيوط للدراسات البيئية العدد 22 يناير 2002)، ص24_26.

ضعف قطر النواة، والنواة معظمها فراغ وبالتالي المادة معظمها فراغ وتتحدد هوية الذرة وبالتالي هوية العنصر بعدد البروتونات الموجودة في النواة أي بالرقم الذري.

وإذا أخذنا اليورانيوم كمثال نجد أن جميع ذراته تحتوي على 92 بروتون في النواة و 92 إلكترون تدور في عدة مدارات حول هذه النواة وتحتوي معظم النويات على 146 نيوترون بالإضافة إلى البروتونات بينما تحتوي بعض نويات الأخرى على 143 نيوترون فقط ولذلك يقال أن اليورانيوم نظيرين هما اليورانيوم 238 واليورانيوم 235.[1]

الشكل رقم (1) :اليورانيوم235 [2]

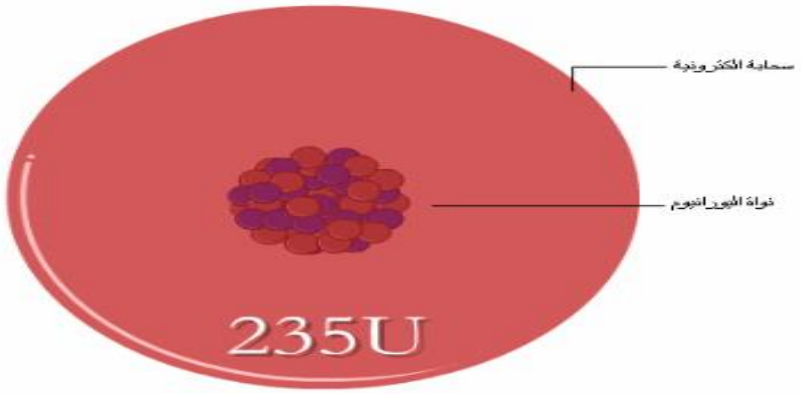

الشكل رقم (2) : مكونات نواة اليورانيوم

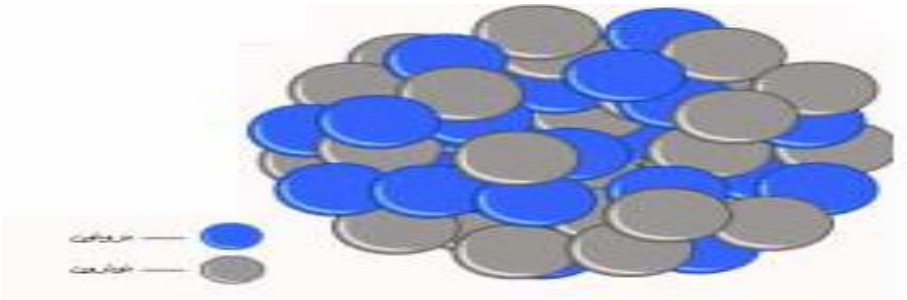

التفاعل النووي:

1_يوجد اليورانيوم في الطبيعة في ثلاثة نظائر: هي u235 وu238 تحتوي على 142 و143 و145 نترونات على التوالي ويشكل اليورانيوم 238 حوالي 9,28% من إجمالي اليورانيوم الطبيعي بينما يمثل اليورانيوم 235 حوالي 0,71% واليورانيوم 234 حوالي 0,06% ويورانيوم 235 هي النظير الطبيعي الوحيدة الذي يمكن إخضاع نواته لعملية الإنشطار.

2_ممدوح عبد الغفور حسن، الأسلحة النووية وعهدت عدم إنتشارها (القاهرة: الشركة العربية للنشر والتوزيع، 1995) ص24_32.

التفاعلات النووية تختلف جذريا عن التفاعلات الكيميائية في أنها لا تطيع قوانين بقاء المادة والطاقة، ففيها يمكن تحويل المادة إلى طاقة حسب معادلة النسبية المشهورة التي تنص على أن المادة والطاقة هما صورتين لنفس الشيء وأن كمية الطاقة المقابلة لأي كمية من المادة مضروبة في مربع سرعة الضوء مقدرة بالسنتيمتر والثانية والتي تبلغ 20 الف مليون متر في الثانية وهذا الرقم تركيزًا متناهيًا ويعني أيضًا يمكن الحصول على كميات هائلة من الطاقة من جزء صغير جدًا من المادة إذا استطعنا أن نجبر المادة على أن تتحول إلى طاقة حسب المعادلة عن طريق التفاعل النووي.[1]

الاحتراق النووي:

وهو انشطار نواة ذرة مادة الوقود النووي بفعل قذفها بنيوترون خارجي لكي تعطي نواتين مجموع كتلتيهما أقل من كتلة نواة الذرة المنشطرة ويتحول فرق الكتلة المنشطرة ونواتج على هذا التفاعل النووي إلى طاقة حرارية وطاقة إشعاعية ويطلق على هذا التفاعل النووي تعبير الاحتراق النووي الانشطاري ولكن هذا التفاعل لا يجري من تلقاء نفسه في الوقود النووي إلا نادرًا جدًا بفعل نيوترون شارد وإذا حدث فإنه يحدث لنواة واحدة كل عدة سنوات ولكي يكون مجديا لابد من إصدار الوقود النووي بالمنشط الذي يجعل التفاعل يبدأ أولا وفي نفس الوقت تهيئة الظروف لكي يكون التفاعل متسلسلا وفي نفس الوقت أيضا إيجاد وسيلة للتحكم في مقدار التفاعل بحيث يمكن زيادة معدله وإبطائه أو وقفه تماما حسب رغبة وهذا ما يتم في المفاعل النووي الذي هو عبارة عن تجهيز معين يحتوي في قلبه على الوقود المصمم بطريقة معينة ومعه مصدر للنيوترونات التي تنطلق لتحدث الانشطار في أنوية مادة الوقود ويؤدي هذا الانشطار إلى انطلاق مزيد من النيوترونات فتحدث إنشطارات جديدة في أنوية أخرى ينتج عنها نيوترونات أخرى تؤدي إلى مزيد من الانشطار وهكذا يصبح التفاعل متسلسلا واليورانيوم هو العنصر الوحيد الذي يوجد في الطبيعة وله قابلية الانشطار.

التفاعل المتسلسل في اليورانيوم:

---

[1] _ ممدوح عبد الغفور حسن، نفس المرجع السابق، ص32.

عند اختراق أحد النيوترونات الشاردة في الجو للسحابة الالكترونية لإحدى ذرات اليورانيوم[1] واصطدامها بالنواة فإن هذه النواة تنشطر لتكوين نواتي عنصرين أخف من اليورانيوم ويتحول جزء من كتلة النواة الأصلية إلى طاقة هائلة تعادل ملايين المرات قدر الطاقة المنطلقة من اتحاد ذرة الكربون والأكسجين في الاحتراق العادي ولأن نواة اليورانيوم تحتوي على نسبة من النيوترونات تزيد عن النسبة في العنصرين الناتجين عن انشطار فإن هذا الانشطار يحدث عنه بعض النيوترونات المحررة التي يفرض بعضها نفسه على الشرطين إلى الحد الذي يشبهها تماما ولذلك تكون نواتج الانشطار عبارة عن نظائر مشعة بدرجات مختلفة وتظل بعد ذلك النيوترونات محررة لا تجد لها مكانًا وبالحساب وجد أن التفاعل انشطاري لليورانيوم ينتج عنه بالإضافة إلى النظائر المشعة اثنين أو ثلاثة نيوترونات محررة بإحداث تفاعلين أو ثلاث تفاعلات انشطارية في أنوية مجاورة وبالتالي ينتج عن هذا الانشطار الجديد نيوترونات محررة تعمل على مزيد من الإنشطارات وهكذا يصبح التفاعل متسلسل بل ومتزايد بسرعة كبيرة مع انطلاق طاقة هائلة إذا لم يتحكم فيه[2] يؤدي إلى انفجار، إذا للحصول على الطاقة المحبوسة في النواة علينا أن نهيأ الظروف للنيوترونات المحررة من التفاعل الانشطاري لكي تحدث إنشطارات أخرى وإذا كان الغرض هو توجيه الطاقة النووية للاستخدامات السلمية، فعلينا في نفس الوقت تدبير وسيلة للتحكم في التفاعل المتسلسل حتى لا يتسارع ويصل إلى مرحلة الانفجار ولكن إذا كان الغرض منه التفجير النووي يترك التفاعل المتسلسل ليصل إلى نهايته دون التحكم فيه، ومن هنا فكرة الأسلحة والاستخدام العسكري للطاقة النووية هذا الأخير الذي يستدعي تقنية وتكنولوجيا عالية من خلال رفع تركيز اليورانيوم من 0,7% إلى 90% أو أكثر حتى يمكن أن يحدث فيه تفاعل انشطار متسلسل بسرعة متزايدة يؤدي إلى انفجار، ويسمى في هذه الحالة

1_يورانيوم فلز مشع أبيض فضي لون، رمزه الكيميائي u هو ثاني أثقل عنصر موجود في الطبيعة بعد البلوتون هو عنصر مشع أي تنبعث منه أشعة عمره طويل جداً يصل إلى 4,5 مليار سنة يستغلوا مهندس اليورانيوم في عدة تطبيقات منه إستخدامه في البوصلات الطائرة، لحفظ توازن الطائرة يوجد اليورانيوم أساساً في الصخور الرسوبية والغرانتية كما يوجد بتركيزات أقل في الأنهار والبحيرات والمحيطات والمصدر الأساسي لليورانيوم هو اليورانيك أكتشف أول مرة على يد الكيميائي الالماني مارتن كلابوت: سمي اليورانيوم على إسم كوكب أورانواس.

2_جون بيلز وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث ط1،2001)، ص711.

اليورانيوم عالي الإثراء أو عالي التخصيب(highly enriched uranium(HEU والإنزال عملية صعبة ومكلفة حاليا لأن النظيرين يتطابقان في كل الخصائص الكيميائية والفيزيائية ويختلفان في الفرق الضئيل في الكثافة وقد وجد أن أفضل طريقة لفصلهما تعتمد على هذا الفرق الضئيل ويتم ذلك بتحويل اليورانيوم إلى سادس فلوريد اليورانيوم وهو مركب غازي ثم إمراره خلال مرشحات خاصة بحيث يمر سادس فلوريد اليورانيوم 235 أسرع قليلا من نظيره الآخر فيخرج مرشح بتركيز أعلى قليلا وبتكرار العملية عدة مرات خلال خلايا متتابعة من هذه المرشحات يمكن تركيز اليورانيوم 235 بنسب مختلفة وكلما زاد عدد الخلايا المتتابعة التي يمر بها سادس فلوريد اليورانيوم كلما ازدادت خصوبته وتعتبر مصانع التخصيب أكبر مصانع حيث يصل فيها طول الخلايا المتراصة[1] بجوار بعضها إلى حوالي 3 كيلومترات ويصل ارتفاع الخلية الواحدة حوالي 10 أمتار وقطرها 3 أمتار والمسافة بين كل خليتين لا تقل عن3 أمتار وترص الخلايا في خطوط متوازية تتصل ببعضها في نهاياتها بالتبادل ولذلك فإن سعر اليورانيوم مرتفع جدًا وليس من السهل الحصول عليه وهناك عملية أخرى وتدعى بتخصيب المنخفض أو الإثراء المنخفض (LEU) low enriched uranium وهو رفع نسبية اليورانيوم 235 إلى نسبة 3% البلوتونيوم واليورانيوم قد يبدو من الاستعراض السابق أن اليورانيوم 238 ليس له فائدة في التكنولوجية النووية فهو غير قابل للانشطار كما أنه ينافس اليورانيوم في اقتناص النيوترونات ولكنه في الواقع يمكنه أن يقوم بدوره أكثر فعالية من نظيره الآخر فعند اقتناصه للنيوترونات يتحول إلى عنصر رقمه الذري 239 وهو عنصر لا يوجد في الطبيعة ولكنه يتكون في المفاعلات النووية ويسعى البلوتونيوم وقد وجد أن البلوتونيوم أفضل من اليورانيوم كمتفجر نووي حيث تبلغ كتلته الحرجة حوالي 10 كيلوغرام وتفاعله الانشطاري يتسارع بمعدل أكبر من اليورانيوم.

وسنوضح في الشكـــــــل رقـــــم (3): إصطدام النواة بنترون.

[1] _ ممدوح عبد الغفور حسن، مرجع سابق الذكر، ص32_36.

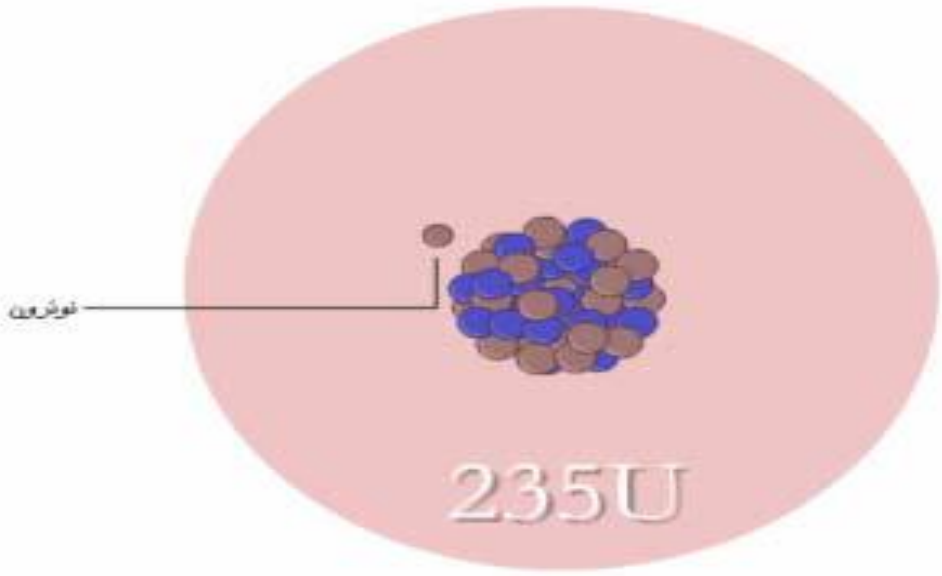

الشكـــــــــــل رقم (4): نواتـــج الإنشـــطار.

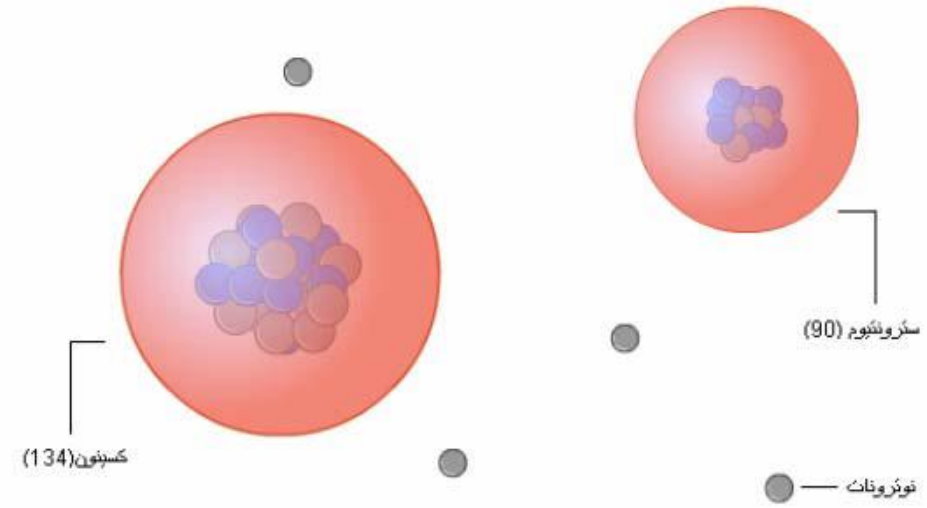

الشكـــــــــل رقم(5):التفـــــــاعل المتـــــــــسلسل[1]

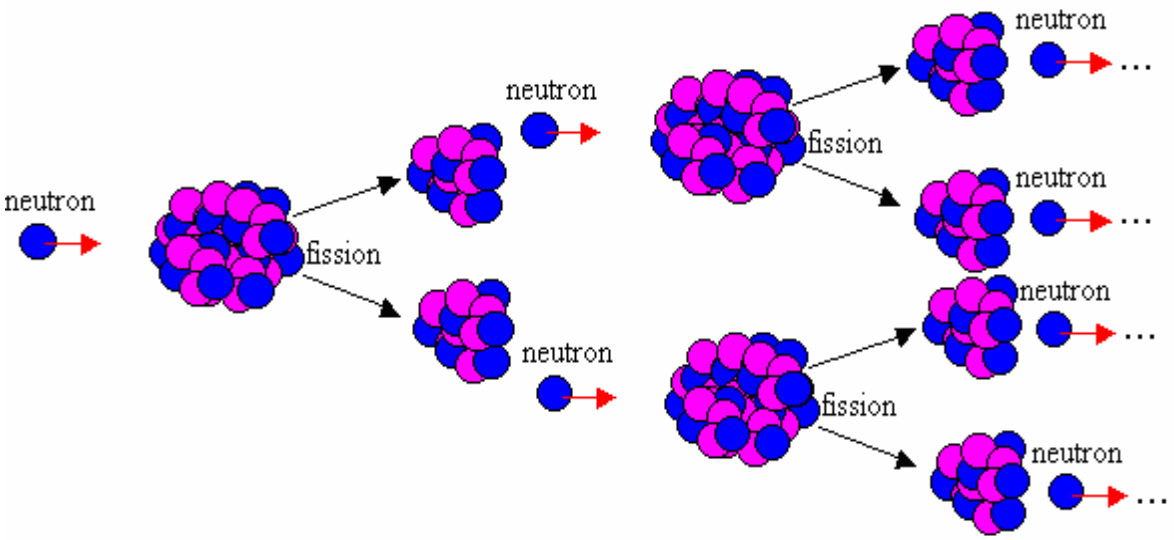

وقد عرف موضوع الطاقة النووية واستخداماتها المختلفة والمتناقضة من خلال الوجه السلمي الموفر للطاقة البديلة وتحقيق تنمية مستدامة ووجه آخر المتمثل في الجانب العسكري واستعمالات هذه الطاقة كأداة إستراتيجية لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية للدول رواجا كبيرا أو فسح المجال لوضع مقارنات بين الطاقة التقليدية من خلال أضرارها البيئـــية وتكاليفها وهذه الطاقة البديلة ومالها من ميزات وخصائص وهذا بالحديث عن كمية النفايات المشعة نتيجة الانشطار النووي لمحطات إنتاج الكهرباء بالمفاعلات النووية المحدودة مقارنة بكمية النفايات بالمحطات الحرارية التي تعمل بالطاقة الأحفورية كالنفط أو الفحم فالنفايات النووية تصل 3مليغرام لكل كيلوواط ساعي مقابل حوالي 700غرام ثاني أكسيد الكربون لكل كيلوواط ساعي بالمحطات الحرارية العادية لكن هذه الكمية الصغيرة من الإشعاع النووي قد تكون قاتلة أو تسبب عاهات وتشوهات لا علاج لها ولهذا فإن جميع الدول المستعمل لهذه الطاقة لإنتاج

1_ ممدوح عبد الغفور حسن، مرجع نفسه، ص37.

الطاقة الكهربائية تعمل على التخلص من نفاياتها المشعة[1] بدفنها في طبقات جيولوجية عميقة تحت سطح الأرض وقد تستمر فعالية الإشعاعات إلى الآلاف من السنين حتى يخمد هذا الإشعاع أو يصل إلى مستوى يعادل الإشعاع الطبيعي[2]، ولهذا يحاول العلماء حاليا توليد الطاقة عن طريق الاندماج النووي بدلا من الانشطار النووي الذي تنشطر فيه ذراة اليورانيوم وتعطي بروتونات ونيوترونات وجسيمات دقيقة تحول حركتها إلى حرارة من ماء التبريد و من بخاره المرتفع الضغط تولد الطاقة الكهربائية.

وتقنية الاندماج النووي للحصول على الطاقة التي تجري حاليا في الشمس والتي تسفر عن نفايات مشعة قليلة ويتزايد سنويا الطلب على استهلاك الطاقة النووية لأن مخزون البترول قد لا يلبي الاحتياجات الدولية في المراحل القادمة مما دفع الكثير من الدول للبحث وتنمية الطاقات البديلة وتعد الطاقة النووية من أهم هذه المصادر الطاقوية وذلك لتميزها اقتصاديا وبيئيا فكمية الطاقة الكهربائية التي ينتجها طن واحد من اليورانيوم نحتاج لملايين البراميل من البترول كما أن محطة الطاقة الشمسية المطلوبة لتوليد كمية من الطاقة تبلغ مساحتها نحو 300 ضعف مساحة المحطة النووية التي تولد القدرة نفسها.

ويوجد نوعان من مفاعلات الطاقة النووية هما النظائر المشعة وهي ما تستخدم لأغراض طبية وزراعية وصناعية والآخر الطاقة الكهربائية أو تحلية المياه وهو ما أكده الاتحاد السوفيتي السابق فأنشأ أولى محطات تحلية المياه بالطاقة النووية في كازاخستان وفي سنة **1999** قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (**IEA**) بتحفيز مشروع التعاون الإقليمي بعنوان النظام المتكامل للتحلية النووية والذي كان من نتائجه

1_حاول بعض العلماء أعطاء بعض التعاريف للنفايات المشعة منها تعريف: أنها بقايا التفاعلات النووية المستخدمة في المفاعلات الذرية لأغراض عديدة، منها الأبحاث وإنتاج النظائر المشعة للإستخدامات السلمية، كذلك هي بقايا العناصر المشعة بعد النشاط الإشعاعي لها.تصنف النفايات إلى نوعين: النفايات حميدة، ونفايات خطيرة هذه الأخير تحتوي على مركبات تأثر تأثيراً مزمناً، راجع :صلاح محمد بدر الدين، ألتزام الدولي لحماية حقوق الإنسان دراسة في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المتخصصة والممارسات الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1997)، ص148.تقوم الولايات المتحدة بالتخلص من النفايات بإغراقها في البسيفيكي، بريطانيا تلقى في بحر المانش العبوات النووية، فرنسا أنشأت خط أنابيب داخل المانش لإغراق الفضلات الذرية، تدل بعض المعطيات أن إجمالي ما دفن بعمق المحيط الأطلسي قد بلغ حوالي 40 ألف طن من سنة 1976 إلى غاية 1982.

2_عبد القادر رزيق المخادمي، سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)، ص153_156.

الاتفاق بين الصين والمغرب على إنشاء محطة تحلية للمياه في مدينة تطوان بالمملكة المغربية بقدرة إنتاجية تساوي (8000م^3) يوميا.

والجدير بالذكر أن الاتحاد السوفياتي أول من استخدم التكنولوجيا النووية وتحلية المياه وكان ذلك في مفاعل أوبيتك سنة **1954** ثم تبعته بريطانيا مفاعل كالدرهول سنة **1956** تولد أكثر من سدس الكهرباء المولد في العالم من خلال 440 مفاعل في 31 دولة وهناك 17 دولة في العالم تعتمد بشكل كلي كما أن فرنسا وليتوانيا تحصلان على نحو 75%من احتياجاتها الكهربائية من الطاقة النووية وقد سخرت هذه الدول محطات آمنة مجهزة بأحدث التجهيزات للوقاية من الأخطار المحتملة من استخدامات الطاقة النووية رغم هذا لم يمنع من وجود حوادث[1]رغم قلتها فإنه قد تم تسجيل حادثين نوويين لم تسبب الأولى منها تسرب عالي للإشعاعات في (ثري مايل) بالولايات المتحدة الأمريكية أما الثانية في روسيا (تشرنوبيل) حيث كانت نسبة التسرب الإشعاعي عالية وتمكنوا من السيطرة عليه،أما عن الطاقة النووية في العالم العربي أدركت الدول العربية ما للطاقة النووية من أهمية قصوى في مختلف المجالات وأيضا مواكبة التقدم العلمي الصاعد على المستوى العالمي منذ بداية الستينات وحتى بداية السبعينات حيث قام عدد من الحكومات العربية كالعراق سوريا ليبيا الجزائر بالتفكير في بناء وإنشاء مؤسسات علمية لممارسة تطبيقات العلوم النووية وكانت البداية أن أصدر الرئيس جمال عبد الناصر ورئيس وزرائه في ذلك الوقت قرار في 1955/02/17بتشكيل لجنة الطاقة الذرية.

وقد سارعت أعمال التطور البرنامج النووي المصري في جميع الاتجاهات العلمية النووية في الطب، الزراعة، الصناعة والمياه بشكل معقول في مصر وكانت قصة النجاح بدء تشغيل المفاعل سنة **1962** ومعمل الطبيعة التجريبية (أنشاص) واكتمل المشروع بحلول سنة **1963** وكانت المنطقة تحتوي على مفاعلين لدى إسرائيل الأول بقدرة 5 ميغاواط بدأ العمل في 1960/06/16 والآخر بقدر 26 ميغاواط بدأ العمل في1961/12/08 ومفاعل مصري بقدرة 2 ميغاواط بينما بدأت

1_عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع نفسه، ص162-169.

إيران بمفاعل 5 ميغاواط بدأ العمل في1967/11/01 والعراق بمفاعل 5 ميغاواط بدأ العمل فـي 1967/01/01 وهنا يتضح مما سبق وجود رؤية لمنع إسرائيل من انفراد بالتقنية النووية في المنطقة.[1]

وقد توالت لاحقا الخطوات العربية للاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية وظهرت رغبة في التطور العمل المشترك في ذلك المجال مبكرا بما يمكن أن يستفيد منه العالم العربي من هذه الطاقة واستخداماتها وهكذا جاء قرار مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دورة اجتماعه الثانية بالإسكندرية في 1964/09/11 بإنشاء المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الإغراض السلمية في نطاق الجامعة العربية.

وكان المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية والذي يتخذ من لندن مقرا له قد أكد خشية المجتمع الدولي من ظاهرة انتشار وامتلاك الطاقة النووية في منطقة الشرق الأوسط محملة إيران وإسرائيل مسؤولية إعلان ما لا يقل عن 13 دولة عربية إضافة إلى تركيا عن رغبتها في المضي ببرامج لإنتاج الطاقة النووية واستكشافها وعلى الرغم من تنامي الحديث عن التهديدات والأخطار الناجمة عن ذلك، رغم ذلك تبقى الطموحات العربية الدولية في هذا السباق متفاوتة لتحقيق كل دولة لأهداف إستراتيجية، وقد سجلت الإمارات العربية المتحدة قرار بالتعاون مع فرنسا لبناء مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة ومن المقرر البدء في العمل عليه سنة **2017**، كما تحدثت وسائل الإعلام عن اتفاق مماثل وقعته البحريين مع الولايات المتحدة الأمريكية وعن مباحثات جرت بين الحكومة الفرنسية في عهد شيراك وبين دولة قطر والمملكة المغربية في شأن إنشاء برامج نووية مشتركة وكذا الحال بالنسبة لتونس حول الحديث عن بدأ دراسة جدوى لمشروع نووي كما كشفت الجزائر والأردن عن نيتهما في السعي للحصول على الطاقة النووية وهذا للنهوض بمستقبل التنمية العربية من خلال الفوائد الكثيرة للطاقة النووية في مجالات الطب، الزراعة، الصناعــة، المياه الجوفية الوقاية الإشعاعية والبحوث

[1]_بيير غالوا، إستراتيجية العصر النووي ترجمة سعيد السيد،(دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط1 1984)، ص73_74.

المعمقة في مجال المياه السطحية وأمراض المناطق الحارة[1] والأسمدة البيئية خاصة التطوير الزراعي في الأراضي الصحراوية وعلى هذا الأساس تركزت الأبحاث العلمية في الدول العربية على مجال تحسين السلالات النباتية من خلال تعريض البذور للإشعاع النووي بهدف مقاومة الانحناء في المحاصيل الحبوب عن طريق إنتاج سلالات قصيرة الساق غليظة لمقاومة تأثير الرياح كما يستخدم الإشعاع الذري للبذور في التحكم في موعد النضج عن موعد هجوم الحشرات والآفات ونفس الحال أهمية الجرعات الإشعاعية في مقاومة الحشرات الضارة، أيضا أزمة الماء التي يعانيها الوطن العربي فحاليا هناك مليار شخص حوالي 20%من سكان العالم لا يحصلون على مياه نقية وسيواجه أكثر من ثلث سكان العالم نقصا في المياه مع حلول عام 2025 وهنا ثاني أهمية تقنية، الطاقة النووية التي تستخدم من خلال طريقتين طرق هيدرولوجيا النظائر لتحديد خرائط المياه الجوفية وأماكنها وأساليب شحنها من جديد تحديد نجاعة استخدامها والآخر منها يتعلق باستخدام مصادر الطاقة الحديثة ومنها النووية لإزالة الملوحة من المياه تحلية مياه البحر وعلى هذا الأساس يتضح لنا الدور الحيوي لاستخدام الطاقة النووية في المجتمعات الصحراوية خاصة أن الأرض العربية جلها تقريبا أراض صحراوية مما يحتم علينا الاستفادة من الإمكانيات التكنولوجية للطاقة النووية من جهة ومن جهة أخرى الخروج من قوقعة الاقتصاديات الريعية المعتمد على الصناعة الاستخراجية البترولية والتي جعلت من شعوب المنطقة العربية شعوب مستهلك بالدرجة الأولى لتميز اقتصادياتها بالثراء في مجال الطاقة التقليدية المحروقات، مما جعلها لا تحرك ساكنا للإنتاج العلمي والتطور التكنولوجي وخاصة في إنتاج طاقة النووية طموحات محدودة ومكبلة جعلت من هذه الدول في مؤخرة الركب في هذا الإطار.[2]

---

[1] **عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع نفسه، ص27.**

[2] **عبد القادر رزيق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات،(دمشق:دار الفكر،ط1،2004)ص25.**

المطلب الثاني: تعريف السلاح النووي أنواعه و تأثيراته

عرف العالم تطورا سريعا في نوع الأسلحة المستخدمة في الحروب وفي كفاءة هذه الأسلحة وقدرتها التدميرية، ففي مطلع القرن العشرين وفي الحرب العالمية الأولى استخدمت الأسلحة الكيماوية بشكل منظم أدى إلى إصابة أعداد كبيرة من كلى الطرفين المتحاربين رغم أن نوع وطريقة استخدام المواد في تلك الحرب كان بدائيا إذا ما قورن بالتقدم الذي شهدته تلك الأسلحة فيما بعد من إدخال الغازات فتاك أخرى وكذا التطور الحاصل في طريقة جعل هذه المواد الكيماوية ونشرها بحملها على رؤوس صواريخ ذات المدى المختلف زيادة على قدرة هذه الأسلحة بلوغ الأهداف وبشكل دقيق، وفي الحرب العالمية الثانية فوجئ العالم باستخدام سلاح فتاك جديد وهو السلاح النووي.

ولسوء الطالع الطاقة النووية أن جاءت هذه الاكتشافات في بداية الحرب العالمية الثانية، مما دفع بعض العلماء الأمريكيين الذين كانوا يعملون مع **فيرمى** في التفكير في استخدام اليورانيوم كمتفجر فكتبوا رسالة إلى الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت يبينون فيها هذه الإمكانية[1] التي يمكن أن تكون لها آثار بالغة في الحرب خاصة وإن اكتشاف التفاعل الانشطاري ثم في ألمانيا ولابد من متابعة العلماء الألمان لهذا كشف سيقودهم إلى نفس الفكرة التي ستضع في أيديهم هذا السلاح الفتاك وعلى الفور وعلى أثر حادثة **(بيل هاربور)** الذي دمر فيها الأسطول الأمريكي، أمر الرئيس الأمريكي بتوحيد كل الجهود في مشروع واحد تحت إشراف وزارة الدفاع لإنتاج القنبلة الذرية لاستخدامها في الحرب عليها اسم مشروع **(مانهاتن)** وبهذا جاء أول إعلان عن الطاقة النووية بصورة مفجعة ومذهلة للعالم أجمع عندما ألقيت أول قنبلة نووية على **هيروشيما** والتي تبعتها قنبلة **ناجازاكي**، ومن ذلك الوقت تتابع التنافس بين الدول العظمى على امتلاك الأسلحة النووية من مظاهر العظمة الدولية حتى وصل مخزون الولايات المتحدة الأمريكية من الرؤوس النووية بحوالي9000 رأس نووي مجموع القوة التفجيرية تعادل 3آلاف مليون طن من المواد شديدة الانفجار ومخزون الاتحاد السوفيتي قدر

[1] _ ممدوح عطية، عبد الفتاح بدوي، السلاح الشامل أو الدمار الشامل: نزع أسلحة الدمار الشامل، (باريس: دار الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي، 1991)، ص67_68.

بحوالي7000 رأس نووي مجموع قوتها التفجيرية تعادل 7آلاف مليون طن من المواد شديدة الانفجار ولو وزع هذا المجموع من المخزون العالمي لكان نصيب كل فرد لا يقل عن 2طن من المواد شديدة الانفجار هذا غير مخزون دول أخرى من أمثال بريطانيا وفرنسا والهند ولم يقتصر الأمر على هذين السلاحين الخطيرين بل تعدى إلى ظهور أسلحة أخرى للفتك والقتل وما أصطلح عليه بالحرب الجرثومية وهي تسخير عدد كبير من الكائنات المحرضة صنعت منها قذائف لنقل جرثومات وفيروسات.[1]

أسلحة الدمار الشامل:weapons of mass

تعبير أسلحة الدمار الشامل يطلق على ثلاثة أنواع من الأسلحة رئيسية:

أ_الأسلحة الكيماوية :chemical weapons

أدت صناعة الحرب في هذا العصر إلى اختراع وسائل فناء بالغة الأثر في هلاك الجنس البشري أوشكت مقوماته وذلك باستعمال مواد كيماوية وبناءًا على هذه المواد سمي هذا النوع من الحروب بالحروب الكيماوية(الحرب الصامتة) ولم تقتصر هذه الغازات من مجرد الإزعاج والإرباك في حالات غازات المسيلة للدموع والغازات التي تعطي الدخان لتغطي تقدم وانسحاب القوات المقاتلة لتخفي المراكز الإستراتيجية عن أعين العدو وغازات الإشارة بين الحلفاء في الحرب والغازات تؤثر على مواد والنبات والحيوان وغير ذلك. [2]

استعملت الغازات لأول مرة في نهاية الحرب العالمية الأولى عام **1915**عندما أطلق الجيش الألماني غاز الكلورين على مساحة أربعة أميال مربعة وكان عدد الإصابات من جراء ذلك خمسة عشر ألف مصاب كانت خمسة ألاف منها قاتلة بعدها ستة أشهر استعمله الانجليز في نفس الحرب واستعمل الألمان في عام**1917**الخردل وكان من ذلك الوقت أكثر عامل يحدث خسائر وإصابات إذ جرى قذف تسعة ملايين قذيفة مليئة بغاز الخردل أحدثت خسائر كبيرة.

---

[1] _ ممدوح عطية، عبد الفتاح بدوي، المرجع نفسه، ص68_69.

2_منيب الساكت، غالب صباريني، ماضي جغبير، أسلحة الدمار الشامل البيولوجية_الكيماوية_النووية، (الأردن: دار الزهران للنشر و التوزيع، ط1، 2010)، ص13_17.

وقد تعددت تقنيات هذا السلاح إلى عدة أنواع من غازات الكلور وغازات الفوسيجين الخانقة الغازات الخانقة choking agenis وغازات التي تؤثر على الدمblood agents، غازات المنفطة blisten agents وكذا الغازات المقيأة vomiting agents، الغازات التي تؤثر على الأعصابnerve gazes، الغازات المسيلة للدموع tears gazesوكذا الغازات الحارقة من غاز الكبريتي والنتروجيني وقنابل حارقة والنابالم.[1]

ب_ الأسلحة البيولوجية:biological weapons

وتتمثل أساسا في الأمراض المعدية سواء بسبب البكتيريا أو الفيروسات أو الفطريات والتي يترتب على استعمالها الإصابة بالأمراض كالطاعون والكوليرا وغيرها كما ينشأ عن استخدامها تأثير مماثل لأضرار غاز الأعصاب و يتم تربيتها في مزارع خاصة لاستخلاص سمومها واستخدامها بوصفها غازات مركزة.[2]

الخصائص النسبية للأسلحة الكيماوية والبيولوجية:

لا تحتاج غالبية الأسلحة الكيماوية والبيولوجية للتكنولوجيا العالية للسلاح النووي كما أن تكاليفها لا تقارن بتكلفة الأسلحة النووية الباهظة وسائل نقلها ليست بالتعقيد ولا بتكلفة السلاح النووي. صعوبة واستحالة اكتشافها في بعض الأحيان مما يجعل سرية تصنيعها وتخزينها أمرًا ميسورًا.

يترتب على استعمالها أضرار بالكائنات الحية تقترب من نتائج استعمال السلاح النووي في الكثير من أنواعها كما أن من الأسلحة البيولوجية ما يضر بالتوازن الطبيعي بين الكائنات الحية في البيئة.[3]

ج_ الأسلحة النووية:nuclear weapons(atomic)

تتلخص الفكرة الأساسية في السلاح النووي في توصيل كتلة من مادة انشطارية مثل اليورانيوم 235 أو البلوتونيوم 239 إلى الكتلة الحرجة[1] التي يحدث لها انفجار

1_منيب الساكن، غالب صباريني،ماضي الجغبير،المرجع نفسه، ص17_25.
2_عبد العظيم سلهب وآخرون، علم السموم الحديث،(عمان:دار المستقبل1990)، ص83_84.
3_طارق فوزي إسرائيل دولة الدمار الشامل الخطر والمواجهة، (القاهرة دار الأحمدي للنشر، ط1، 2003، ص17.

تلقائي في جزء من الثانية و تعتمد الكتلة الحرجة للمادة المنشطرة على عدة عوامل منها شكل الكتلة والضغط الواقع عليها وتقاس قوة القنبلة النووية بما يعادلها من مواد شديدة الانفجار مادة ت.ن.تT .N.T حيث استعمل في هيروشيما ونكازاكي ما قدره 13_20 ألف طن من مادة T.NT إلا أنه في الوقت الحاضر تعاظمت قوة هذه القنابل حيث أن متوسط القنبلة الهيدروجينية مثلا تعادل 500 كيلو طن وقد تصل 20 مليون طن كما ازدادت مدى هذه الأسلحة بحيث أصبحت تستطيع بلوغ أي هدف في العالم خلال دقائق من خلال جعلها على رؤوس حربية.

أنواع الأسلحة النووية:

تعتبر الأسلحة النووية أحدى أنواع أسلحة الدمار الشامل تشتمل على أربعة أصناف بأنواعها الاندماجية والانشطارية والتجميعية:

أ_القنبلة الذريـة: تتكون من عنصر اليورانيوم 235 أو البلتونيوم 239 بنسبة 80% واليورانيوم 238 بنسبة 20% ينتج عن ضغطها انفجار يولد كرة من النار شديدة التوهج كما ينتج ضوء أقل من ضوء الشمس يصاحب ذلك موجة شدتها في مركز الانفجار إلى مئة مليون درجة مئوية.

ب_القنبلة الهيـدروجنية: يصنع هذا النوع من القنابل من مادتي الديتوريوم والتريتنيوم مضافًا إليها القنبلة الذرية فتكون قوتها أشدة قوة من القنبلة النووية.

ج_القنبلة النيـــــترونيـــة: هي قنبلة هيدروجنية مصغرة تمتاز بقوتها على إختراق أجسام الكائنات الحية بينما تبقي على المباني والمنشأت.

د_الأسلحة النووية التكتيكية: تسمى أسلحة الجيل الثالث تستخدم خصوصا في الأغراض الدفاعية وتمتاز بدقة عالية بإصابة أهدافها وقد جرى تطوير هذا النوع من الأسلحة النووية لاستخدامها في العلميات الحربية القصيرة.[2]

4_الكتلة الحرجة:هي الحد الأدنى من كمية اليورانيوم الكافية لتأمين سلاح نووي واحد وتحددها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ب25 كيلوغرام من اليورانيوم أو 8 كيلوغرام من البلوتونيوم.

[1]–ممدوح حامدة عطية، أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين، (القاهرة: دار الثقافية للنشر، ط1، 2004)، ص 10.

وقد سعى العلماء في أماكن مختلفة من العالم إلى دراسة مدى تأثير الحرب النووية في حالة وقوعها على العالم ومن ذلك محاولة حساب حجم الطبقة الكثيفة التي يمكن أن تشكل في الجو نتيجة للتفجيرات النووية حيث تتكون من مقادير ضخمة من الأدخنة وخام السخام الناتج عن احتراق الغابات والمدن التي تحول دون وصول أشعة الشمس إلى سطح الأرض حيث دلت الدراسات أن الظلام سوف يستمر أسابيع عديدة كما أن درجة حرارة تصل ما دون الصفر كما قد يلحق بطبقة الأزون أضرار مما يؤدي إلى دخول كميات كبيرة من الأشعة فوق بنفسجية وقدر أن حدوث تفجير نووي بقياس 5000 ميغا طن فإن متوسط درجة الحرارة في اليابسة يصل إلى 25درجة مئوية تحت الصفر وبأن المياه والخزانات والبحيرات تتجمد وضوء النهار ينخفض بنسبة 95% أو أكثر وتتأثر جميع الكائنات الحية على الأرض.[1]

الخصائص النسبية للأسلحة النووية:

من خصائص السلاح النووي أنه يحتاج إلى تكنولوجيا ومكونات لا تتوافر إلا لدى الدول المتقدمة التي تعتبرها حكرا عليها وبالتالي فهي غير متاحة بسهولة وتخضع لعوامل كثيرة في انتشارها مثل الرقابة والتوازنات[2] السياسة الدولية عالية التكاليف وتحتاج إلى إنفاق مالي عالي يتحتم لاستعمالها وسائل نقل Delevery systems خاصة سواء صواريخ متطورة أو طائرات وهي باهظة الثمن، سهولة اكتشافها والتفتيش عليهاDetestion verification من خلال معدات مهيأة لذلك.

أنظمة إطلاق الصواريخ النووية:

وهي مجموعة من النظم المستعملة لوضع القنبلة النووية في المكان المراد انفجاره أو بالقرب من الهدف الرئيسي وهناك مجموعة من الوسائل لتحقيق هذا الغرض.

1_وائل الفاعوري، الحرب والبيئة أبيض وأسود، (عمان : دار الخليج2009)،ص30.
2_طارق فوزي، مرجع سابق الذكر، ص15_16.

القنابل الموجهة بتأثير الجاذبية الأرضية:

وتعتبر هذه الوسيلة التي استعملت في إسقاط القنابل ذات الانشطار المصوب على مدينة هيروشيما وقنابل الانشطار ذات الانضغاط الداخلي التي ألقيت على مدينة **ناكازاكي** حيث كانت هذه القنابل مصممة لتقوم الطائرات بإسقاطها على الأهداف المطلوبة أو بالقرب منها.

الصواريخ الموجهة ذات الرؤوس النووية:

وهي عبارة عن صواريخ تتبع مسار محددا لا يمكن الخروج عنه وتطلق هذه الصواريخ عادة بسرعة يتراوح مقدارها بين (1,1كلم)في الثانية إلى(1,3كلم) في الثانية وتقسم هذه الصواريخ بصورة عامة إلى صواريخ قصيرة المدى ويصل مداها إلى أقل من(1000كم) ومنها على سبيل المثال صواريخ(v-2) الألمانية وصواريخ(ss-21)السوفيتية وصواريخ الروسية وهناك أيضا صواريخ متوسطة المدى يصل مداها إلى (2500_3500كلم) وأخيرًا يوجد صواريخ عابرة للقارات يصل مداها إلى أكثر من 3500كلم وتستعمل[1] عادة الصواريخ المتوسطة المدى والعابرة للقارات في تحميل الرؤوس النووية بينما تستعمل الصواريخ قصيرة المدى لأغراض هجومية في المعارك التقليدية ومنذ نهاية السبعينات شهد تصنيع الصواريخ الموجهة تطورا كبيرا من ناحية الدقة في إصابة الأهداف.

صواريخ كروز:

وتسمى أيضا صواريخ توماهاك، تعتبر هذه الصواريخ موجهة وتستعمل أداة إطلاق نفاثة تمكن الصواريخ من الطيران لمسافات بعيدة تقدر بآلاف الكيلومترات ومنذ سنة **2001** ثم التركيز على استعمال هذا النوع من الصواريخ من قبل القوات البحرية الأمريكية وتكلفت تصنيع كل صاروخ ما يقارب 2مليون دولار أمريكي وتشمل هذه الصواريخ بدورها نوعين، نوع قادر على حمل الرؤوس النووية ونوع آخر يحمل الرؤوس الحربية التقليدية.

1_أمين مشابقة، سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط(مرحلة ما بعد الحرب الباردة)،(الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص154_155.

الصواريخ ذات الرؤوس النووية الموجهة من الغواصات:

في سبتمبر **1995** نجح الاتحاد السوفييتي في إطلاق هذه الصواريخ وشكلت انعطاف مهما في مسار الحرب الباردة تمكنت الولايات المتحدة بعد سنوات عديدة من تصنيع صواريخ مشابهة.

أنظمة الإطلاق أخرى وتشمل استعمال القذائف المدفعية والألغام وقذائف **الهاون** وتعتبر هذه الأنواع من الأنظمة أصغر الأنظمة حجما ويمكن استعمالها بسهولة ومن أشهر قذائف **الهاون** الأمريكية المسماة **Davy Crockett** والتي صممت في الخمسينات وتم تزويد ألمانيا الغربية بها إبان الحرب الباردة وكانت تحتوي على رأس نووي بقوة 20طن من مادةTNT وتم اختبارها في سنة 1962 في صحراء نيفادا في الولايات المتحدة الأمريكية كما ولازالت هذه الأنظمة تعرف تطورات.[1]

ومن الأنظمة الصاروخية الأكثر شيوعا هي **الصواريخ الباليستيةBallistic** التي تخضع في نظام طيرانه وهبوطه للجاذبية الأرضية فهو يحتاج إلى قوة دافعة هي المحرك الذي يرفعه إلى الفضاء حتى يبلغ النقطة القصوى وبعدها يسقط بقوة الجاذبية الأرضية على الهدف المحدد له وهو يعمل بمحرك يستخدم الوقود السائل أو الصلب أو الاثنين معا وتتم العملية داخل الجسم الصاروخ ولا يستخدم الأكسجين الموجود في الخارج وتبلغ سرعة الصاروخ الباليستي حوالي 25ألف كلم/ساعة بينما لا تتجاوز سرعة الصاروخ الجوال 200كلم/ساعة ويتراوح طول الصاروخ الباليستي ما بين10 و30 مترا شكل أنبوب اسطواني ويتضمن الأقسام الآتية المحرك، الوقود، دماغ الصاروخ، الحمولة وهي تتراوح ما بين قمر صناعي مبرمج لوضعه في مدار حول الأرض أو رأس قد يحمل متفجرات عادية أو سلاحا كيماويا أو جرثوميا أو نوويا، يمكن تصنيف الصواريخ الباليستية وفق حمولتها أو مداها:

- ✓ صواريخ قصيرة المدى لا يزيد مداها عن100كلم (SRBM)missile short range ballisti.

1_أمين مشابقة، سعد شاكر شلبي، المرجع نفسه، ص155_156.

- ✓ صواريخ متوسطة المدى 2500كلم و5500كلم Intermediate range(IRBM) ballisticmissile.
- ✓ صواريخ عابرة القارات ومداها يفوق 5500كلم Intercontinental(ICBM) ballistic missile.
- ✓ صواريخ الغواصاتSubmarine launch ballistic missile(SLBM).

نواتج وآثار السلاح النووي:

ينتج عن السلاح وانفجار السلاح النووي ثلاثة تأثيرات:

تأثيرات الناتجة عن الانفجار التأثيرات الناتجة عن الإشعاع الحراري والإشعاع الذري وجميعها تعتمد على قوة الانفجار وشدة تأثيره وللبعد عن النقطة الصفر.[1]

التأثيرات الناجمة عن الانفجار:

تطلق تفاعلات الانشطار أو الاندماج الحراري في الأسلحة النووية كميات هائلة من الطاقة ضمن حيز صغير وخلال فترة قصيرة من الوقت وينتج عن ارتفاع بالغ في درجة الحرارة قد تصل إلى ملايين الدرجات المئوية وكذا الضغط الجوي العادي وتتم التفاعلات النووية في جزء من المليون من الثانية وينتج عن ذلك كرة نارية وتتصاعد الغيوم على شكل نبتة الفطر ويرافقها طاقة حرارية وإشعاعية وعصف الانفجار.

وفي البدء ينتج عن الارتفاع الشديد للحرارة طاقة إشعاعية يمتصها الجو المحيط بسرعة فترتفع حرارته فورا ويتكرر الإشعاع ثانية من جزئيات الهواء بموجات أطول قليلا وبهذه الطريقة تتعاظم الكرة النارية وتتمدد مما يولد موجة ضغط شديدة حيث يطرد الهواء الخارجي الأقل حرارة وتنتقل هذه الموجة بسرعة تفوق سرعة الصوت وتشع في جميع الاتجاهات من الكرة النارية.

وعندما تلامس مقدمة موجة الضغط الأرض تنعكس في موجة أخرى تنتقل في الهواء الذي ضغطته وسخنته الموجة الأول بسرعة أكبر من هذه الأخيرة فتلحق بها وتضاعف قوتها وتوسع مدى المساحة المدمرة وينتج عن اندماج الموجتين موجة جديدة عمودية الاتجاه تخلق رياحًا موازية سطح الأرض فتزيد من فعالية القدرة التدميرية

1_أمين مشابقة، سعد شاكر شلبي، المرجع نفسه، ص155_156.

لموجة الانفجار وعندما تلامس هذه الموجة الجديدة نقطة على سطح الأرض يزيد ضغط الهواء المحلي بشكل كبير يسمى الارتفاع في الضغط قمة الضغط المرتفع ويقاس بالباوند (543,6غم) لكل إنش مربع وتتناسب قمة الضغط المرتفع مع مدى الدمار الذي يسببه الانفجار وتنظم إلى الضغوطات المرتفعة لموجة الانفجار ضغوط أخرى ديناميكية تثير رياحا عاصفة أثر مرور موجة الانفجار نفسها وتعتمد المساحة التي يغطيها ضغط موجة الانفجار على العلو الذي تم فيه التفجير حيث أنه في الانفجار السطحي يلامس جزء من الكرة النارية سطح الأرض ويغطي بالضغط مساحة أقل من الانفجار في الهواء ويعود هذا إلى أن جزء كبير من الطاقة في حالة التفجير السطحي يستهلك في حفر الأرض وتبخير الأجسام الصلبة بدلا من الاسهام في موجة التفجير.[1]

الإشعاع الحراري:

تتحول جميع الطاقة الناتجة عن الانفجار إلى حرارة بما في ذلك الطاقة المتمثلة في موجة الضغط وفي تطاير حطام السلاح والطاقة في النظائر المشعة للطاقة الناتجة على شكل إشعاع كهرومغناطيسي والذي يمثل 75%من مجموعة طاقة النووية.

ويتكون الإشعاع في البداية على شكل إشعاع وفي الأخير طيف أشعة سينية حرارية وتنتشر هذه الحرارة المشعة أو تمتص بالتلامس مع المواد فتسخن جزيئات الهواء منتجة إشعاع من جديد بموجات أطول قليلا وتسخن جزيئات الهواء الأخرى ويستمر ذلك حتى تنتج أشعة دون الحمراء وهي أشعة لا تمتص جزيئات الهواء كليا وهذه العملية هي مصدر تأثيرات الإشعاع الحراري خلال الثواني القليلة الأولى بعد الانفجار النووي.

تطلق الانفجارات السطحية مستويات منخفضة جدا من الإشعاع الحراري بالمقارنة مع الإنفجارات في الهواء بسبب الحاجز الأرضي وامتصاص هذا الإشعاع من قبل الغبار الناتج عن الإنفجار وضياع جزء في حفر وتبخير الأرض وغيرها من العوامل.[2]

1_مارك أهارول، الشتاء النووي تأثيرات الحرب النووية على الإنسان و البيئة، ترجمة عبد الله حيدر، (بيروت:دار الرقى 1986)،ص43.

1_ماضي توفيق جغبير، الأشعة و الحياة، (الأردن:منشورات جامعة الأردنية، 1987)، ص50.

التأثيرات الإشعاعية الناجمة عن السلاح النووي:

عند حدوث انفجار نووي تنطلق كمية من الطاقة الناتجة عنه على شكل إشعاع وينتج من هذا الإشعاع أضرار شديدة في الكائنات الحية ويمكن تفسير إشعاع انفجار النووي إلى قسمين أولي و متأخر المدى لأشعة غاما الناتجة عن التفجير النووي بقوة 20 كيلوطن مثلا هو حوالي 3,2 كم إذ أن الكرة النارية للإنفجار في الهواء ترتفع بسرعة في الهواء البارد المجاور لتصل إلى مستوى 3,2كم في حوالي دقيقة وذلك عندما يتم تفجير رأس نووي في الهواء بالقرب من الأرض.

وهناك خمسة أنواع مختلفة من الأشعة تنتج عن التفجير النووي وهي أشعة ألفا، بيتا، السينية والنيوترونات، كما يمكن تقسيم الإشعاعات إلى قسمين رئيسيين أحدهما يتكون من أمواج وحزم من الطاقة ليس لها وزن مثل الأشعة السينية(أشعة إكس) وأشعة غاما، أما القسم الثاني فيتكون من جسيمات ذات وزن مثل أشعة بيتا وأشعة ألفا.

الأشعـــة السينية:

تتكون من موجات تشبه الموجات الضوئية إلا أنها أقصر منها وتحمل طاقة أكبر ولهذه الأشعة القدرة عل اختراق الجسم خصوصا الأجزاء اللحمية فيه وتستطيع الأشعة السينية التي تحمل طاقة قليلة نسبيا أن تسبب حروقا في الجلد عن طريق التعرض لكميات كبيرة منها.

أشعـــة غامـا:

تشبه الأشعة السينية إلا أن طول موجاتها أقصر وبالتالي فهي أشد قوة وأكثر تركيزًا وقدرة على الضرر وتولد الكرة النارية الناتجة[1] عن الانفجار النووي موجات كثيفة لأشعة غاما يشكل خطرًا في المراحل التي تعقب الانفجار النووي.

أشعـة بيتـا:

2_راتب كحالة، الأشعة، (دمشق: المطبعة الجامعية 1976)، ص40_45.

وهي عبارة عن نوبات من ذرات الهليوم و هي ثقيلة وقدرتها على اختراق الجلد قد لا تتعدى 1ملم إلا أنها تشكل خطورة كبيرة على الجسم من طريق الاستنشاق مثلا إذ تسبب ضررا كبيرا في الأعضاء الداخلية.

الأشعة النيوترونية:

النيوترون هو أحد مكونات النواة في الذرة ولا يحمل هذا الجسم أي شحنة ولهذه الأشعة القدرة على التفاعل في أنسجة الجسم مسببة أضرار كبيرة وتحتوي الكرات النارية الناتجة عن الإنفجار النووي على الكثير من النيوترونات وقد تصمم بعض القنابل النووية على أساس توليد اكبر كمية ممكنة من الإشعاع النيوتروني ولا يقتصر تأثير الإشعاع على الآثار اللحظية من حرق أو إتلاف للخلايا الحية وإنما قد يسبب أمراض إشعاعية ويترك آثار مطولة الأمد. [1]

ولهذا يعتبر السلاح النووي من التكنولوجيات العالية الدقة والمتطورة بشكل كبير وبالتالي هي ترجمة حقيقية لتفوق دولة المالكة في المجال العسكري وبامتياز ومما يخول لها استعمال هذا السلاح كوسيلة سياسة تتحكم فيها في مساواة العلاقات الدولية وتفرض من خلالها إملاءات سواء الدول المالك بعضها مع بعض أو الدول المتخلفة أو الدول غير مالكة للسلاح النووي.

المبحث الثاني : انتشار السلاح النووي في العالم

1_طارق فوزي، مرجع سابق الذكر، ص21_22.

المغريات التي قدمتها الطاقة النووية وتسارع التطور التكنولوجي الذي عرفته في جميع المجالات الصناعية والفلاحية والطبية وتحلية المياه وتوفير وتقديم كميات هائلة من الطاقة تغني عن الطاقة التقليدية التي تعتمد عليها الإقتصادات العالمية كل هذا من جهة ومن الجهة أخرى ما قدمته هذه الطاقة في المجال العسكري جعل العالم يقف مذهولا من القدرة التدميرية للأسلحة النووية على اختلاف أنواعها وتأثيراتها هذه الأخيرة التي عرفت ولازالت تعرف تطورا كبيرا سواء تقنيا أو كميا ليضع هذا السلاح الاستراتيجي العالم في حالة سباق تسلح دولي لا متناهي نحوى أسلحة الدمار الشامل واستعمال هذا السلاح كسلاح سياسي للتأثير على العلاقات الدولية وبسط قوة وهيمنة الدولة المالك له ضمن دوامة دولية لتسخير العتاد العسكري بصورة جديدة تعتمد على تكنولوجية عالية الدقة.

وهذا من ترجمته الطموحات الدولية في هذا الإطار وسعي الدول إلى اكتساب السلاح النووي بدأ بالولايات المتحدة الأمريكية كأول دولة امتلكه السلاح النووي واستعملته في حربها ضد اليابان **1945** لتدور عجلة هذا الاختراع وتتعاظم الرغبة في امتلاكه من قبل دول أخرى وقد سرعت الفترة التي ظهر فيها من وثيرة انتشارها حيث أنه ظهر إبان الحرب العالمية الثانية وتزايد السعي لاكتسابه خلال الحرب الباردة من قبل الدول المتصارعة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وكذلك الاتحاد السوفياتي وما عرفه العالم من تغيرات في تلك المرحلة وما أنعكس عليه من تقنيات جديدة في العلاقات الدولية واصطلح على تسميتها بالردع النووي ويعني هذا المفهوم التلويح باستخدام القوة واعتماد على الجانب السيكولوجي لكبح الخصم.

تعدى الأمر القوى الكبرى المالك للسلاح النووي لتظهر حمى سباق تسلح نووي لدول أخرى من بينها بريطانيا التي امتلكت سلاحها النووي **1952** وتليها فرنسا بعدما قامت بالتجارب النووية في صحراء رقان بالجزائر **1960** لتختم الصين عقد الدول الخمس بامتلاكها للقنبلة النووية بعد نجاح تفجيراتها **1964** مما دق ناقوس الخطر مع تنامي الطموحات الدولية لامتلاك هذا السلاح من قبل دول أخرى بعدما أصبح السلاح النووي رمز لعظمة الدول باعتباره سلاح استراتيجي بالغ الأهمية ولا يمكن مضاهته

فأصبح من الضروري وضع سقف لهذه الطموحات الدولية ومن هنا علت أصوات العقلاء في المجتمع الدولي لتنديد بخطورة هذا الأخيرة وضرورة منعه والحد من انتشار عبر آليات دولية ضابط له ومتحكم في مسارات تصاعده وتكالب الدولي نحوه ومن خلال هذا المبحث سوف نستعرض أهم المحطات التاريخية لانتشار السلاح النووي وكذا الحديث عن الآليات الدولية لضبط انتشار السلاح النووي في العالم.

المطلب الأول : فحص كرونولوجي لانتشار السلاح النووي في العالم

إن الحديث عن انتشار السلاح النووي في العالم يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن العديد من المصطلحات والمفاهيم ومن أهم المفاهيم مفهوم الانتشار النووي وهذا بالحديث عن انتشار العمودي والانتشار الأفقي والوقوف عليها والولوج إلى كرونولوجيا انتشار السلاح النووي وسباق التسلح الدولي النووي.

_الانتشار النووي :

يعرف الانتشار النووي بالعملية التي يقوم بموجبها دولة أو جهة أو شخص بامتلاك أو استعمال أو التهديد باستعمال مواد انشطارية قابلة للانشطار تنتج دمار إشعاعي أو حراري أو مادي وهو ينقسم إلى مفهومين أساسيين (الانتشار العمود والانتشار الأفقي).

_الانتشار النووي العمودي :

وهو مفهوم الخاص بانتشار الأسلحة النووية في البلدان المالكة لها قبل 1967 أي البلدان الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا بريطانيا، فرنسا،الصين) وما يقابل هذا المفهوم مصطلح **"نزع السلاح النووي "**.

_الانتشار الأفـــــقـي :

وهو مفهوم الخاص بالدول غير المالكة للأسلحة النووية أو ما يعرف بالبلدان الصغيرة وعلى رأسها نجد (الهند، باكستان، إسرائيل، كوريا الشمالية، اليابان) والمفهوم المقابل له هو مصطلح منع انتشار وهو مصطلح شائع الاستعمال وهذا السعي الدول الكبرى من منع انتشار السلاح النووي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

يبدو جليا للمتتبع التطور السريع للأسلحة النووية والانتشار السريع لها وهذا راجع للفترة الأولى لاكتشافها والإعلان عنها عمليًا في انفجار كل من هيروشيما ونكزاكي خلال الحرب العالمية الثانية وقلبه لموازين القوى رأسا على عقب وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية جديدة في تصارع مع الاتحاد السوفياتي وتسابق للسيطرة على العالم هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة الدول الأخرى وضع نفسها في المكان والموضع الصحيح.

وفي هذا الإطار وكتسلسل كرونولوجي للدول المالكة للسلاح النووي تأتي الولايات المتحدة في الصدارة في 16 جويلية **1945أول قنبلة أنشطارية ألقيت على هيروشيما في اليابان في 06أوت 1945** وعلى نكزاكي في 09 أوت **1945** لتليها روسيا الاتحاد السوفياتي سابقًا بأول قنبلة انشطارية في 29 أوت **1949** وبعدها أول قنبلة اندماجية في أوت **1953** وقنبلة تيرمونوية (ضخمة التدمير)في 22 نوفمبر **1955** وأخرى في **1961** وبعدها بريطانيا قامت بتصنيع أول قنبلة انشطارية في 03 أكتوبر **1952** وفي 8 نوفمبر **1957** أول قنبلة تيرمو نووية بريطانية لتأتي بعدها فرنسا بأول قنبلة انشطارية 13 فبراير **1960** وأخرى تيرمونوية ضخمة التدمير في 24 أوت **1968**، وبعدها الصين بأول قنبلة انشطارية 16 أكتوبر**1964** وأول قنبلة تيرمو نووية شديدة التدمير 17 يوليو **1967** وبهذا يكتمل النادي النووي المكون من الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة والمالكة لحق الفيتو حق النقض الدولي وقد حاولت الهند الإلتحاق بهذا الركب بأول تفجير انشطاري هندي 18 ماي **1974**وبعدها بأول قنبلة اندماجية في 11 ماي **1998** وقنبلة انشطارية 13 ماي

1_سويد محمد الطيب،رواص البشير، انتشار الأسلحة النووية في البلدان الصغيرة (باكستان نموذج)مذكرة ليسانس في العلوم السياسية،(جامعة ورقلة كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013)، ص20.

1998 لتليها باكستان في 28 ماي **1998** بأول قنبلة انشطارية وكوريا الشمالية في 09 أكتوبر 2006 باختبار وسعي لقنبلة انشطارية.

جدول رقم (1)يوضح الدول النووية وتواريخ حصولها على الأسلحة:

تاريخ الصنع	اسم القنبلة	القدرة التدميرية	الدولة	ملاحظة
16يوليو1945	Trinity	19	أمريكا	أول قنبلة انشطارية
6اغسطس1945	Little boy	15	أمريكا	ألقيت على هيروشيما اليابان
9اغسطس1949	Fat man	21	أمريكا	ألقيت على نكازاكي اليابان.
29اغسطس1949	Joe L	22	روسيا	أول قنبلة انشطارية روسية.
13اكتوبر1952	Hurricane	25	المملكة المتحدة	أول قنبلة انشطارية انجليزية.
1نوفمبر1952	Ivy mike	10,200	أمريكا	الولايات المتحدة الأمريكية تضع أول قنبلة ترمومترية (ضخمة التدمير) ولم يتم اعتمادها من الحكومة.
12اغسطس1953	Jo4’	400	روسيا	أول قنبلة اندماجية.
1مارس1954	Castle bravo	15,00	أمريكا	قنبلة تيرمومترية.

22نوفمبر1955	RDS-37	1,600	روســيا	أول قنـبلة تيرمومترية.
8نوفمبر1957	Grapple	1,800	بريطـانيـا	أول قنبلة تيرمومترية.
13فبراير1960	Gerboise bleue	60	فرنـــسا	أول قنبلة انشطارية.
31اكتوبر1961	Tsar bomba	50,00	روســيا	اختبار قنبلة تيرمومترية أكبر تدمير نووي في التاريخ.
6اكتوبر1964	Test 596	22	الصـــين	أول قنبلة انشطارية.
17يوليو1967	Test 6	3,300	الصـين	أول قنبلة تيرمومترية.
24اغسطس1968	Canopus	2,600	فرنـسا	أول قنبلة تيرمومترية.
18ماي1974	Smiling buddha	12	الهـنـد	أول تفجير انشطاري.
11ماي1998	Shakli II	12	الهـنـد	قنبلـــة انشـــطارية.
28ماي1998	Chagai-I	9	باكستان	أول قنبلة انشطارية.
19اكتوبر2006	Hwadaeri	ـــ	كوريا الشمالية	ـ

من خلال الجدول نلاحظ التطور السريع الانتشار السريع الذي عرفه السلاح النووي كما وكيفا خلال فترات زمنية متقاربة بدايتا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية التجربة الكورية وتداعيات هذا المشروع وانعكاساته على القارة الآسيوية وقد تميز المشهد الاستراتيجي الأسيوي في مستهل القرن الحادي والعشرين من خلال المؤشرات التالية:

أولها انتقال الثقل في النظامين السياسي والاقتصادي إلى آسيا وبروز إقتصادات قوية في هذه القارة تنافس الإقتصادات العالمية وموجات التغيير السياسية التي عرفتها المنطقة وانتشار تكتلات الإقليمية جديدة وكذا دخول العامل النووي في السياسة الآسياوية وبشدة وهذا ما يبلوره الانتشار النووي في كل من الهند وباكستان وسباق التسلح النووي والتنافس الحاصل بينهما لتطوير المزيد من البرامج الحاملة لرؤوس النووية مما أدى إلى تزايد انتشار السلاح النووي بشكل مطرد في العالم.[1]

بعد تجربة النووية الأولى لكوريا الشمالية والتحديها للمجتمع الدولي و سعيها لاكتساب السلاح النووي أعلنت اليابان في **1993** بأنها تدرس إمكانية إنتاج أسلحة نووية بسبب خوفها من نشوء قوة نووية كورية تهدد مصالحها كما أن الدريعة الكورية لقيت تأييدا من التيار المتشدد في اليابان وهذا لإعادة بعث اليابان من جديد من خلال توسيع الدور العسكري وتعزيز التحالف الأمني والاستراتيجي مع الولايات المتحدة وهذا كله في ضوء عدم نجاح العقوبات الاقتصادية والعسكرية في دفع كوريا الشمالية من التخلص من برامجها النووية.

دخل العالم العربي وخاصة منطقة الشرق الأوسط دوامة سباق التسلح وانعكاساته على الأمن والسلم الإقليمي والدولي وهذا من خلال الحديث عن برنامج النووي العراقي الذي استند على الطاقة البشرية حيث جندت الحكومة العراقي ثلاثة وأربعون ألف وستة مائة وخمسة وأربعون عالما ومهندسًا في المجال النووي واعتمدت في برنامجها على دول كبرى وخاصة فرنسا في سنتي **1945**و**1981** وتم الاتفاق مع فرنسا على بناء مفاعلات نووية بقوة 500 ميغاواط لأغراض سلمية والثاني هو موقع

1_ سوسن العساف: إستراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الاستقرار الدولي، (بيروت: دار الأبحاث والنشر 2006)، الصفحة 74-90.

تموز أو ما يعرف بـ **أوزاريك** ومفاعل أم هو مفاعل **(تموز2)** أو **أوزيرس** كما تعاونت مع الاتحاد السوفياتي سابقا وألمانيا وبلجيكا ومع الولايات المتحدة الأمريكية وشركة ايطالية لصنع مفاعلات نووية غير أن القصف الإسرائيلي لمفاعل **(تموز)** عرقل من تقدم البرنامج النووي وكذا الأحداث المتعاقب التي عرفتها العراق وانشغالها بالجهات الداخلية في الآونة الأخيرة.

لا بد من الحديث عن البرنامج النووي الليبي فقد اهتمت ليبيا بهذا المجال وأبرمت بهذا الشأن العديد من الاتفاقيات مع كل من فرنسا وألمانيا والهند والأرجنتين والسويد والبرازيل و لكن العديد من الأسباب حالة دون ذلك.[1]

الثابت لحد الساعة أن هناك أقل من عشرة بلدان تمتلك السلاح النووي ومن أصل الدول التي تمتلك التقنية النووية هناك خمس دول تمتلك أسلحة متطورة وأسلحة الدمار الشامل وفق التعريف التي تعتمد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وهي وفق ذلك القوى الدولية الكاملة العضوية في مجلس الأمن الدولي أي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحاد السوفياتي سابقًا وبريطانيا وفرنسا والصين وكلها باستثناء الصين كانت دول حليفة التي انتصرت على دول المحور في الحرب العالمية الثانية ومن المعروف إن القوى النووية الكبرى تعمل على احتكار السلاح النووي وتعارض امتلاكه من الجانب أي دولة أخرى وإن كان هذا البرنامج لأغراض سلمية كحال إيران لكن جرى خرق هذا الحظر وقام العديد من الدول بصناعة أسلحة النووية مثل إسرائيل والهند وجنوب إفريقيا وباكستان وكوريا الشمالية .

لقد أصبح منذ **1995** مع اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي من الممنوع على أي دولة أن تكون مالكة للسلاح النووي وتتمتع بعضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت نفسه والسبب هو أن أحد شروط الاتفاقية هو حظر انتشار السلاح النووي وهذا لا ينطبق من حيث المبدأ على القوى النووية التقليدية كون برامجها النووية أصبحت سابقة الاتفاقية وفي النهاية أن الدول التي سعت منذ ذلك الحين لدخول النادي النووي عليها أن تختار بين برنامج نووي عسكري يعرضها لمتاعب مع المجتمع

[1] _جعفر ضياء،جعفر النعمان،سعد الدين النعيمي،الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووي العراقي، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 2005)،ص 127 -134.

الدولي كما هو الحال بالنسبة لإيران وبين برنامج نووي سلمي تتولى منظمة الطاقة الإشراف عليه ومراقبته بصورة دائمة وتقديم المساعدات الفنية اللازمة له وهذا ما يعرفه الملفين النوويين الملف النووي الإيراني والملف كوريا الشمالية.

لقد فضلت غالبية القوى النووية الجديدة أي الواقعة خارج نادي الكبار الخمس الخيار العسكري الذي وصلت إليه عبر دروب وعرة بدأت بإقامة برنامج نووي ثم انتهت إلى برنامج عسكري، وقد رأت هذه القوى الجديدة التي تقع أغلبيتها في منطقة جغرافية واحدة آسيا الوسطـــى وشرق آسيا أن امتلاك سلاح الردع أفضل لها من الناحية الإستراتيجية من التوظيف النووي في الميدان السلمي فالمشكلات التي يعيشها بسبب الآثار السلبية التي خلفتها الحرب الباردة والخلافات الأثنية والحدودية بشقيها الساكن والمتحرك دفعها لتأمين نفسها بوجه التهديدات التي يمثلها الجار الآخر كما هو الحال بين الهند والصين وباكستان وكوريا الشمالية والجنوبية واليابان وجاراتها وإذا كان خروج كوريا الشمالية من نظام حظر الانتشار النووي في سنة **2003** يمكن اعتباره انجرافًا وتحديًا فإن التحدي الإيراني يشكل سابقة في ظل الفشل الدولي في التعامل مع ملف النووي لكوريا الشمالية الأمر الذي سيقود إلى انهيار نظام حظر انتشار السلاح النووي و يفتح الباب إلى سباق تسلح إذ تلجأ تركيا ومصر لإنتاج قنابل نووية وهنا يمكن أن يكون العالم أمام 9 أو 10 دول نووية وقد يرتفع عدد الدول النووية إلى30 دولة نووية.[1]

لقد أثار الملف النووي الإيراني سخب كبير في أوساط المجتمع الدولي وأثار الكثير من الجدل حول انتشار السلاح النووي في إيران و انعكاسات هذا الانتشار على منطقة الشرق الأوسط وبالمقابل الملف النووي الإسرائيلي كما ورد في معهد للدراسات الإستراتيجية والذي يتخذ من لندن مقرا له من أن البرنامج النووي الإسرائيلي والإيراني سوف يدفع دولا أخرى في المنطقة إلى التفكير في الشروع في الإستفادة من التكنولوجيا النووية وبالتالي فإن من المفترض أن الجهود الرامية إلى تسليط الضوء على البرنامج النووي الإيراني أن تقوم أيضا و بالمقابل بالحديث عن البرنامج النووي

1_عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق ذكر، ص 118-122.

الإسرائيلي حيث تمتلك هذه الأخيرة ترسانة نووية متطور وأمام هذا الصمت والغموض الذي يكتنف الملف النووي الإسرائيلي والهدوء الدولي في هذا الإطار وسياسة الكيل بمكيالين والازدواجية الدولية وغض الطرف عن البرنامج النووي الإسرائيلي وما يشكله من تهديدات على الأمن الإقليمي والدولي. سنتعرض حيثيات الانتشار النووي لدول النادي النووي الخمس وفي هذا الإطار لابد من استعراض القدرات النووية الإستراتيجية الأمريكية كأول دولة في مقدمة الركب النووي مع الإشارة إلى أن الأرقام تتبدل وتتغير لاسيما التسارع التكنولوجي الذي تعرفه الدول في هذا الإطار.

تحتوي الترسانة النووية الأمريكية على حوالي 500 رأس نووي فاعل وعلى 332 مقذوفة قصيرة المدى وعلى1.750 مقذو فات طويلة المدى وعلى حوالي 14 غواصة حاملة للصواريخ وعلى 97 طائرة ثقيلة قاصفة و24 مقذوفات باليستية محمولة بحريا ومقذوفات عابرة للقارات و500 رؤوس حربية المتبقية بعد ستارت (1) و (2) حتى نهاية 2007 حوالي 2000-3000رأس حربي.

_ الأساطيـل الأمريكـــية:

1_**الأسطول الثاني**: ويتضمن (5) حاملات طائرات (21) سفينة قتال وبعمل في مياه المحيط الأطلسي سرق الولايات المتحدة الأمريكية.

2_**الأسطول الثالث**: يتضمن (4) حاملات طائرات 27 سفينة قتالية ويعمل في المحيط الهادي غرب الولايات المتحدة.

3_**الأسطول الخامس**: يتضمن 4 ناقلات جنود 2 سفينة قتال و يعمل في المحيط الهندي.

4_**الأسطول السادس**: 4حاملات طائرات7 ناقلات جنود، 12 سفينة قتال، 5 غواصات، 14 سفينة مساعدة ويعمل في البحر المتوسط.

5_**الأسطول السابع**: 2 حاملات طائرات 19 سفينة قتال 7 غواصات 19 مساعدة و يعمل في المحيط الهادي .

مجموعة الاستطلاع الاستخبارات الإستراتيجية :

- الأقمار الصناعية.
- أقمار التصوير بالبلورات المحسنة.
- أقمار لاكروس la crosse.
- أقمار المحيطات للاستطلاع الالكتروني لاكتشاف السقف.
- 24 قمرا للملاحة.
- نظام كشق التفجيرات النووية.
- 33قمرا للتجسس اصطناعيا.

مجموعات الدفاعات الإستراتيجية:

- القيادة الجوية الفضائية لأمر يلجأ شمالية.
- برنامج الإسناد الدفاعي (DSP).
- نظام الإنذار المبكر عن الصواريخ الباليستية.
- نظام المراقبة الفضائية البحرية الأمريكية.
- نظام الرادار الكاشف المحيطي ذو المواصفات الهجومية.
- نظام المراقبة الأرضي الالكتروبصري.
- الرادارات الدفاعية الجوية.
- نظام الإنذار الشعاعي.[1]

ولرفع اللبس بين الصاروخ والمقذوفات فالصاروخ هو القذيفة التي تنطلق سواء من قاعدة أرضية أو قاعدة بحرية أو قاعدة جوية والتي لا يسيطر عليها بعد الانطلاق أما المقذوفة فهي القذيفة التي تطلق من القواعد والتي يمكن تسييرها وتوجيهها والتحكم بها بعد الانطلاق سواءًا توجيهها نحو الهدف أو إلغاء ذلك.[2]

تبلورت العقيدة العسكرية الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة على إستراتيجيتين واضحتين وهما الردع والاحتواء والقائمين أساسا على ردع التهديدات واحتواء الاتحاد

---

[1] _ديب علي حسن،الولايات المتحدة الأمريكية من الخيبة إلىالإمبراطورية، (دمشق،دار الأوائل 2004)،ص 350-351.

2_عبد الوهاب القصاب،أهم سمات وإعادة تنظيم القوات الأمريكية،(بغداد: مجلة الحكمة، عدد 8، 2002)، ص 52-53.

السوفياتي كمرحلة أساسية أولى ومن تم الانتقال والاستعداد للتحرك نحو الخيار النووي في حالة ظهور نوايا لاجتياح أوروبا أو تجاوز المصالح الأمريكية العالمية.

ومن هنا جاءت المرحلة الثانية وتطوير القاعدة العسكرية الأمريكية بالإستراتيجية القتالية مع الاحتفاظ بقدرات وإمكانات ووسائل إيصال عالية المستوى وذلك من خلال تطوير سلاح غواصات لتحقيق ضربة إستراتيجية نووية وكذلك عن طريق تطوير حاملات الطائرات بحيث تؤمن انفتاحًا بحريًا متوازيًا وانتشارًا واسعًا وتؤمن إيصال شحنة نووية في المكان والوقت المعنيين وهنا بروز طائرات(**f14**)(f18) لتقوما بهذه المهمة علاوة على مبادرة الدفاع الاستراتيجي والانتداب ومرونة وسلامة ذلك وكذلك بتشكيل قوات دفاع سريع.

الإستراتيجية النووية الأمريكية خلال و بعد الحرب الباردة:

قد مرت الإستراتيجية النووية الأمريكية بعدة مراحل وهذا على حسب متطلبات العلاقات الدولية ومن أبرز هذه المراحل:

إستراتيجية الإحتواء: وهي أول إستراتيجية نووية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت في الفترة(1945-1945) حيث استجابة لمبدأ الاحتواء والذي وضعه الرئيس الأمريكي **تومان** حيث استأثر الولايات المتحدة بإكتسابها للسلاح النووي إلا أن ذلك لم يعمر طويلا فقد كسر الاتحاد السوفياتي طوق الاحتكار الأمريكي للقوة النووية بتفجير أول قنبلة نووية **1949** وهيدروجينية **1953** الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية من إعادة النظر في أساسها و مفاهيم الإستراتيجية المعتمدة:

أ_إستراتيجية الرد الشامل:

وظهرت على يد وزير الخارجية الأمريكية السابق **جون فوسترد** وتقضي هذه الإستراتيجية بالإستجابة إلى مبدأ الرد الشامل حيث تتضمن إستراتيجية الردع النووي بالرد الشامل بالقضاء على العدو السوفياتي بكل ما يوجد من سلاح نووي ولكن هذه الإستراتيجية لم تحظى بالنجاح حيث أطلق السوفيات في عام **1957** أول صاروخ باليستي يحمل قمرًا اصطناعيًا(سبوتنيك) إلى مدار حول الأرض مما اعتبرته القيادة

الأمريكية قدرة السوفيات على حمل الرؤوس النووية إلى كل مكان في العالم وهذا يعني تفوق استراتيجي للسوفياتي عابر للقارات.

ب_إستراتيجية الرد المرن:

وقد أسهم في وضع هذه الإستراتيجية الرئيس الأمريكي **تايلور** وقبله **ازنهاور** ثم طورها الرئيس الأمريكي **كيندي** ووزير دفاعه **روبرت مكنمار** والرد المرن وفق الرواية الأمريكية ليس الرد المماثل فقد يكون الرد على الهجوم دفاعا نووي تكتسبها أو فعلا محددًا.

ج_إستراتيجية الرد بالتدرج:

وتتضمن في الوقت واحد بعض الخصائص الرد المرن وبعض خصائص الرد الشامل وتقتضي هذه الإستراتيجية التدرج في التنفيذ من الأصغر إلى الأكبر و من البسيط إلى المعقد وقد اعتمد هذه الإستراتيجية من مطلع السبعينيات رغم التفوق السوفيتي في الصواريخ البالستيية العابرة للقارات مما دفع إلى ظهور نظرية الكفاية الدفاعية و نظرية الرعب النووي المتبادل من جهة [1]ومذهب شليزنجو لتصعيد العقاب وتكثيفه من جهة ثالثة.

د_إستراتيجية حرب النجوم:

وتقوم إستراتيجية حرب النجوم التي أطلقها الرئيس الأمريكي السابق **رونالد ريغان 1983**تحت عنوان مبادرة الدفاع الاستراتيجي أمام الكونغرس الأمريكي والتي وافقت أوروبا عليها وسمحت بنشر الصواريخ بيريشنغ وكروز (572) صاروخا وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي تضمنت العقيدة الأمريكية تغيرات أساسية شملت التخطيط الإستراتيجي والخروج من إطار الردع (الإحتواء، الرد المرن، الإنتقام الشامل ...إلخ) وأصبحت تقوم على ملامح أساسية تضمنها التقريران الاستراتجيان المقدمان إلى وزارة الدفاع 1993إلى1994:

---

[1] _ ريتشارد نيكسون،1999 نصر بلا حرب ترجعه عبر الخليج ترجمةأبو غزال (القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط 1، 1988)ص43-45.

✍_عدم السماح لأي قوة دولية وإقليمية بالتصاعد في قدراتها العسكرية لكي لا تشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

✍_إعادة صياغة للتهديدات الدولية على حسب الفترة الراهنة وإعادة صياغة الأخطار المتمثلة في معسكر الإعداء المنظمات الإرهابية التطلعات الدولية لامتلاك السلاح النووي من قبل دول نامية وكذا الاهتمام الأمريكي بحد من انتشار السلاح النووي.[1]

حيازة الاتحاد السوفياتي للسلاح النووي:

حيث قام الاتحاد السوفياتي من إنتاج القنبلة النووية ابتداءا من **1949** وأزال احتكار الولايات المتحدة الأمريكية لأسلحة النووية ليبدأ التنافس في المجال النووي.

قام الرئيس ستالين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بجمع العلماء والخبراء الطاقة من أجل حثهم على العمل للحاق بالركب النووي في مجال صناعة العسكرية رغم ذلك كانت العقيدة العسكرية لستالين محافظة مؤمنة بأن التفوق العسكري للاتحاد السوفياتي سيكون بالأسلحة النووية وبعد وفاته **1953-1955** تنامت الأهمية البالغة للأسلحة النووية كسلاح استراتيجي ومن هنا قام الاتحاد السوفياتي بتفجير أول قنبلة ذرية كانت تسعى إلى صنعها من تصريح بوتسدام 21 أوت **1945** خاصة أن القوة النووية للولايات المتحدة الأمريكية كانت تزداد كمًا ونوعًا.

عرف الاتحاد السوفياتي تطورًا في مجال الصواريخ ابتداء من سنة **1951** إذ تغير الدول الأولى بعد ألمانيا في دراستها للصواريخ كما استفادت من مخابر ومراكز دراسة الأسلحة الجديدة في ألمانيا الشرقية كما أدى إمتلاك الاتحاد السوفياتي للسلاح النووي إلى نوع من التكافئ وقيام وضع دولي جديد قائم على توازن دولي وسباق نحو التسلح لا نظير له أدى إلى إنتاج الصواريخ العابرة للقارات من قبل الاتحاد السوفياتي فهذا التطور المذهل في العتاد العسكري الذي حقق مبدأ الردع للدولتين السوفياتية والأمريكية.

أما بعد الحرب العالمية الباردة وتصدع المعسكر الشيوعي وجدت روسيا نفسها محاطة بدول الحلف الأطلسي المزودة بعتاد عسكري متطور مما أدى إلى مصادقة

---

[1] _عبد القادر المخادمي، مرجع السابق الذكر، ص97 -100.

البرلمان الروسي على اتفاقية ستارت الثانية وذلك في 14 أفريل **2000** والتي تعاون خلالها البرلمان الروسي والرئيس الأمريكي بخصوص نزع السلاح ليتم تخفيض عدد الرؤوس النووية للدولتين إلى النصف 3500 رأس نووي ليخفض هذا العدد ويصل إلى 1500 في إطار مفاوضات ستارت 3 وهو الأمر الذي أمكنه التخلص من عبء تخزينها وصيانتها التي تستنفذ قدر كبير من إمكانياتها ومواردها وتأثر على نموها الاقتصادي وتطورها.[1]

الأسلحة النووية البريطانية :

رغم إدراك بريطانيا برغبة الولايات المتحدة الأمريكية في احتكار السلاح النووي وعدم انتقال المعلومات والأسرار المتعلقة بصناعة السلاح النووي إلى الحلفاء إلا أن هذا لم يمنع من تحالف أمريكي البريطاني في هذا الإطار فيسنة **1942**إلى **1953** ورغم توقيع اتفاقية كبيك بين أمريكا وبريطانيا **1943** المتضمنة سبل التعاون الأمريكي البريطاني في مجال تبادل وتداول الأسرار النووية عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياستها الاحتكارية للسلاح النووي وبعد الحرب العالمية الثانية من خلال قانون **مكماهون** المتعلق بوضع الطاقة النووية تحت تصرف منظمة دولية لمنع تسرب المعلومات وقامت بريطانيا نتيجة الموقف الأمريكي من صناعة قنبلتها في سرية وسرعة وقامت بتفجيرها في 03 أكتوبر **1952**لتبقى سياسة دفاعية دونتها في كتاب الأبيض للدفاع لسنة **1957** وهذه الإستراتيجية تقوم على تجنب استعمال السلاح النووي ولضمان الأمن الأوروبي المشترك وتجدر الإشارة إلى أنها تمتلك 185 رأسا حربيا يمكن أن يقذف من أسطول ذي أربع غواصات نووية (ترايدنت) وطائرات عاصفة وصوامع.

_ الأسلحة النووية الفرنسية :

شجعت إدارة الرئيس الفرنسي ديغول صناعة الأسلحة النووية ولذلك أنشأ مفوضية الطاقة الذرية سنة **1945** لتستخدم في الأغراض السلمية لتتحول إلى أغراض

1_مراشفي شافية.مسار انتشار الأسلحة النووية في العالم دراسة حالة الشرق الأوسط،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية، ص 14-15.

عسكرية لأهمية الإستراتيجية للسلاح النووي في المنطقة الأوروبية [1]وسط التردد الدولي حول امتلاك فرنسا للسلاح النووي عززت الحكومة الفرنسية جهودها لامتلاك السلاح النووي وإقامة برنامج نووي لتقوم بأول تفجير في **1960** لتدخل النادي النووي وقد تبنت فرنسا إستراتيجية ردع ضعيف للقوي ورفض للخضوع والسيطرة الأمريكية من جهة أخرى ردًا على سياسة الرد المتدرج المعتمد من الحلف الأطلسي.

_ البرنامج النووي الصيني :

ظهرت على المستوى السياسي رغبة الصين في امتلاك السلاح النووي بمساعدة من الاتحاد السوفياتي في سنوات الخمسينيات غير أن الاتحاد انتهج سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في احتكار هذه الصناعة مما احدث قطيعة بين الاتحاد والصين في 20 جوان **1959** فواصلت الصناعة النووية لقنبلتها الذرية لتتمكن لأول تفجير في01جوان **1964** لتقوم بسلسلة من التفجيرات التجريبية وقد تكونت الترسانة النووية الصينية من 400 رأس نووي أما أسطولها يتكون من 30 مقذوفة بالستية عابرة للقارات وظهرت الصين في الساحة الدولية لدورها الجيوسياسي والجيوقتصادي رغم تأخرها نوعا ما في إنتاج سلاحها النووي برغم ذلك فهي مازالت إلى حد الآن تقوم بتجاربها النووية رسميا في منطقة لب النووية وأحرزت تطورا كبيرا منذ **1998** إذ تمكنت من إنتاج رؤوس نووية جديدة تشبه الإنتاج الأخير للولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في (w88) كما أن الإنفاق العسكري الصيني عرف ارتفاعا كبيرا وهذا كله لتحقيق ترسانة نووية قوية ومتطورة وبهذا يكتمل الانتشار كما ونوعا للأسلحة النووية في شكلها الأفقي في الدول النووية الكبرى.[2]

المطلب الثاني :الآليات المنظمة للانتشار النووي في العالم

بعد التطور المذهل الذي عرفه العالم في مجال الطاقة النووية والاستخدام العسكري لهذه الطاقة كسلاح استراتيجي فتاك يستطيع تدمير العالم عدة مرات وفي ظل

---

[1] _زايدي وردية، استخدام الطاقة الذرية الأغراض عسكرية وسلمية رسالة ماجستير في القانون جامعة تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012، الصفحة 91-92.

1_مراشفي شافية،مرجع نفسه،ص20-23.

التطورات الدولية المتسارعة للعالم وظهور معطيات جديدة ومصادر تهديد متعددة تعدت مصادر التهديد التقليدية أي الدول والظهور ظاهرة الإرهاب الدولي وتبعياته على الساحة الدولية وخاصة بعد إحداث 11 سبتمبر التي هزت العالم بأسرة ورسمت استراتيجيات وسياسات دولية جديدة كان لابد من التفكير في كبح التطور النووي ووضع سقف للطموحات الدولية في هذا الإطار وقد ظهرت العديد من المفاهيم من أهمها مفهوم الأمن النووي وهو يعني إحدى المجالات الأمنية التي تهتم بالوقاية والكشف واتخاذ التدابير الأزمة وهذا للحد من :

1_سرقة المواد النووية أو أية مواد مشعة أو المعدات المتعلقة بها.

2_الأعمال التخريبية للمنشئات النووية.

3_التداول الغير المشروع لأغراض إجرامية للمواد النووية أو أي مواد مشعة أخرى.

وقد تم توزيع مهام الأمن النووي من خلال خطة وضعت حيز التطبيق من عام **2006**إلى عام **2010** وفي هذه الفترة استضافة الولايات المتحدة الأمريكية 47 دولة في 14 /2010/04 لمناقشة الخطر النووي على مستقبل البشرية وقد اهتم الأمن النووي بـــ :

أ_الوقاية:

ويعني تأمين الحماية الكاملة للمواد النووية ومختلف المواد إضافة إلى حماية المعدات المستخدمة لبرامج نووية.

ب_الكـــشف: والذي يتم من خلال استخدام إجازة ومعدات للكشف عن المواد النووية.

ج/الاستجابة: وهي المهمة الأصعب حيث تشتمل على:

_كيفية التعامل مع المواد المكتشفة_كيفية التعامل مع التهريب النووي.[1]

_الأدلة الجنائية النووية.

_التوثيق وربط الأحداث.

الوكـــالة الدولية للطاقة الذرية:

1_مير سلاف قريقوريك، الأمن النووي،(الرياض: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2007)، ص86-92.

تعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1] IAEA منظمة دولية متخصصة أنشأت في 26 أكتوبر **1956** من قبل منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الفعالية في مجال التعاون الدولي للاستخدام السلمي لطاقة الذرية لمنع تحويله لإغراض عسكرية مقرها بفينا دخل نظام الوكالة حيز التنفيذ في 29 جويلية 1957 بعد التصديق عليه من 18 دولة وحدد النظام الأساسي مهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

1_ توسيع إستخدام السلمي للطاقة الذرية لتحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي وذلك بإستخدام هذه الطاقة بتوليد الكهرباء، الطب، الزراعة والصناعة دون إلحاق الضرر.

2_ دراسة الوكالة للأوضاع الاقتصادية والفنية في المجال الذري وتقديم مساعدات فنية ومالية من خبراء ومعدات ومواد نووية.

3_ تشجيع الدراسات والأبحاث وتعقد اجتماعات علمية في مجال الطاقة النووية.

4_ التوسط لنقل الخبرات والمعونات الخاصة بإستخدام الطاقة الذرية بين الدول.

5_ جمع المعلومات والبيانات العلمية والفنية للطاقة النووية.

6_ الإهتمام بالمشاكل التي تنجم عن إستخدام الطاقة الذرية مثلا: مشكلة التخلص من الرواسب المشعة.

7_ حماية العاملين في المصانع الذرية.

مهـام الوكـالة الدولية للطاقة الذرية:

وقد أسهمت[2] الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور كبير في تقديم الدعم في مجال الأمن النووي من خلال:

أ_ المؤلفات:

بحيث تزود الدول بالعديد من المؤلفات التي تهتم بهذا الجانب ومن إصدرتها **"سلسلة الأمن النووي"**.

2_ يوجد فرق بين الوكالة الذرية لطاقة AIEوالوكالة الذرية لطاقة الذرية IAEA فالأولى تتولى دراسة مشاكل الطاقة في العلاقات الدولية أما الثانية فتتولى الإشراف على إستعمال السلمي للطاقة الذرية وعدم إستخدامها لأغراض عسكرية، راجع: غازي حسن صباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2007)، ص 174.

[2]_ جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية المتخصصة، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع)، ص 42.

ب_تأهيل الكوادر البشرية:

بحيث قامت الوكالة من خلال الدورات التدريبية بتأهيل الكوادر البشرية في هذا المجال (موظفي التحكم النووية، مشغلي المنشآت النووية،رجال الجمارك، عناصر الإستخبارات،...إلخ).

ج_خدمات المساندة الأمن النووي:وتدخل من ضمنها:

1/خدمة الأمـــن النـــــووي الدولـي: وهي خدمة إرشادية تسهر لتقديم النصح ضمن أنشطة الأمن النووي في الولايات المتحدة الأمريكية.

2/خدمة إرشاد حـماية الدولـية: تهتم بقضايا السلامة والحماية تأسست عام **1996** وقد ساهمت في العديد من البرامج التدريبية وتقديم الدعم الفني.

3/ فريق الخبراء الدولي.

4/خدمات التحكم الدولي.

ساهمت التجارب النووية المتزايدة والمتسارعة والتي أنتجت صناعة عسكرية ذات قدرة تدميرية عالية وكذا مخلفات هذه الصناعة من تهديد على البيئة من خلال النفايات النووية بالغة الخطورة والتي تبقى فعالية خطورتها لفترات زمنية طويلة وما تفرزه هذه السموم المشعة من تهديد على البشرية وكذا العوامل الدولية المتغير إلى عقد دول العزم على وضع حد لهذا الانتشار النووي وهذا بعقد اتفاقيات دولية لحظر التجارب النووية جزئيا في الفضاء الخارجي والماء والجو كما تعهدت في معاهد منع انتشار الأسلحة النووية بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمكنت الدول من إبرام اتفاقية حظر التجارب النووية جزئيا ولكن ذلك لم يكن كافيا للسباق نحو التسلح الذي عرفه العالم خلال الحرب الباردة ليتمكن من إبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية والتي منعت من حيازة الدولة للأسلحة النووية **1968** ومعاهدة الحظر الكلي للتجارب النووية وذلك سنة **1996** وشجعت منظمة الأمم المتحدة لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية كخطوة لمنع انتشار السلاح النووي على المستوى الإقليمي وفي هذا

الصدد سنقوم باستعراض أهم الخطوات التي سار نحوها العالم لحظر والحد ومنع انتشار السلاح النووي في العالم.

أ_ إبرام معاهدة موسكو:

تميزت الفترة الممتدة من **1945** إلى **1985** بإجراء عدد كبير من التجارب النووية ووصول التنافس الدولي والسباق نحو امتلاك السلاح النووي إلى ذروته إذ سجلت الولايات المتحدة الأمريكية 817 تجربة نووية مقابل 564 تجربة أجرتها موسكو[1]، وكانت أول محاولة لحظر هذه التجارب النووية في 15اوت **1963** في موسكو هدفت إلى احتكار السلاح النووي وكانت المفاوضات في الستينات دون أن تتوصل إلى نتيجة لتتصل الدولة الأمريكية و السوفيتية والبريطانية ببـعضها البعض بعد الأزمة الكوربية وتوصل إلى اتفاقية موسكو في 5اوت **1963** المتعلق بالحظر الجزئي للتجارب النووية في الجو والماء والأرض والفضاء دخلت حيز التنفيذ في 10اكتوبر **1963**واشترط لتعديل هذه الاتفاقية موافقة الدول الثلاثة المؤسسة لها تميزت هذه الاتفاقية بعزوف فرنسا والصين عن الانضمام إليها لأنهما اعتبرتا هذه الاتفاقية تقلل من شأنهما كما أن هذه الاتفاقية تعتبر اتفاقية عالمية إذ وقعت عليها 115دولة من بينها 7دول أعضاء في هيئة الأمم المتحدة وتم مصادقة 93دولة في 12 جويلية **1967** من بينها مصر.[2]

رغم الرفض الفرنسي للانضمام إلى الاتفاقية إلا أنها أيدت ما جاءت به وعملت على تكريس الحد من انتشار السلاح النووي ومع ذلك قامت فرنسا بعديد من التجارب النووية في هذه الفترة مما أدى إلى استياء الدول المجاورة لها فقد قامت استراليا ونيوزيلاند برفع دعوة ضد فرنسا وطلبت إصدار قرار بعدم شرعية التجارب النووية الفرنسية ومخالفتها للقانون الدولي، غير أن فرنسا دافعت عن نفسها بعدم أحقية محكمة العدل الدولية بهذه القضايا وعدم اختصاصها وكذا الشرط الذي وضعته فرنسا بعدم التدخل في مسائل الدفاع الوطني 20ماي**1966**لم تهتم محكمة العدل الدولية لذلك

[1]_ غسان الجندي، الوضع القانوني للأسلحة النووية، (عمان: دار وائل للنشر، ط1، 2000)،ص23_25.
1_ غسان الجندي المرجع نفسه،ص25_60.

وأصدرت حكما تمهيديا 22جوان **1973** بأن تكف الحكومة الفرنسية عن التجارب النووية التي تلحق الضرر باستراليا من خلال تساقط غبار ذري.

أهداف اتفاقية موسكو:

منعت هذه الاتفاقية التجارب النووية التي تقوم بها الدول سواء في إقليمها[1]وتحت إشرافها أو في نطاق حدود سلطتها الشرعية وبحظر ذلك جوًا وخارج حدودها أو في الفضاء أو المياه الداخلية للدولة أو أعالي البحار والمحيطات وضعت حدود للتجارب النووية للاستخدامات السلمية وترخيص بإجرائها تحت الأرض (باطن الأرض) وقد منحت هذه الاتفاقية في المادة الرابعة حق الانسحاب للأطراف على أن تلتزم الدول منذ تاريخ انسحابها بالمعاهدة لمدة ثلاثة أشهر وبإمكان هذه الدول إجراء تجاربها بانتهاء المدة في أي مكان.

معـــــاهدة منع انتشار السلاح النووي:

لا تعتبر إثارة مسألة منع انتشار السلاح النووي أمرا جديدا على المستوى الدولي إذ تضمن اتفاق قلعة الكيبيك المنعقد بين الرئيس الأمريكي روزفلت والوزير البريطاني تشرشل في 9اوت **1943** بند خاص يمنع انتشار الأسلحة النووية وتعهدت ايطاليا، بلغاريا فلندا، رومانيا في اتفاقات سلام التي انعقدت عام1947 بعدم امتلاك أو صناعة سلاح نووي والتزمت ألمانيا الاتحادية في مؤتمر لندن عام**1954** بعدم صناعتها للسلاح النووي وكانت هذه أول خطوة أيضا بامتناع الدول النووية عن نقل معلومات متعلقة بالصناعة النووية رغم ذلك لم يظهر كهدف قائم بذاته إلا في عام **1958** عندما قدم مشروع قرار يمنع انتشار السلاح النووي إلى جمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها 13 وهنا أخذت مسألة النووية اهتمام في المباحثات، قامت اللجنة المكلفة بنزع السلاح بتشكيل لجنة فرعية أوكلت لها مهمة التفاوض لإعداد اتفاقية منع انتشار السلاح النووي لتنتقل الجهود إلى اللجنة الثمانية عشر عضوًا ومع ذلك تواصل سباق نحو التسلح فأصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا طالب فيه من اللجنة ثمانية عشر

[1]_محمود خيري بنونة القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية، (القاهرة: مؤسسة دار الشعب، ط2، 1971)، ص121.

عضو إعداد مشروع معاهدة وأوصى بمد الحظر الجزئي ليصبح حظرا شاملا للتسلح والتجارب النووية وأجرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي مفاوضات سرية حول مشروع الاتفاق إذ حاولت تمرير المشروع الذي يتوافق مع مصالحها وتحقق لها ذلك. [1]

وضعت معاهدة عدم الانتشار في صورتها النهائية في عام **1967** بعد عشرون عاما من جهود الجمعية العامة واللجان المختصة ومرور عشر أعوام على لجنة الثمانية عشرة عضوا لتعدل في 11مارس **1968** وتخضع للتوقيع 12جوان **1968** فوقعتها أكثر من70دولة حتى **1971** ووصل في عام **1995** إلى 170دولة تتكون الاتفاقية من11مادة تشمل بعضها فقرة واحدة والبعض الآخر عدة فقرات بالإضافة إلى الديباجة التي تعتبر جزءا من الاتفاقية، وتنص الديباجة على الأهداف التي تسعى إليها الدول الأطراف في المعاهدة والأسس التي تستند عليها في إبرامها وأهم ما ورد في هذه الديباجة النقاط التالية:

✶التأكيد على أن الحرب النووية تنزل الدمار بالبشرية قاطبة وأن انتشار الأسلحة النووية يزيد كثيرًا أخطار مثل هذه الحرب.

✶الدعوة إلى التعاون على منع انتشار الأسلحة النووية وعلى تسهيل تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الأنشطة النووية السلمية.

✶إتاحة جميع تقنيات الطاقة النووية السلمية للدول الأطراف في المعاهدة بالاشتراك والتعاون فيما بينها بالنظر إلى أهمية الطاقة النووية في التنمية بما يشمل الاستخدامات السلمية للتفجيرات النووية.

✶الإعلان عن الرغبة في منع التجارب النووية كخطوة نحو وقف صنع أسلحة النووية وتصفية كل المخزون منها وذلك في ظل معاهدة شاملة لنزع السلاح التام تحت رقابة دولية فعالة.

✶إلتزام الدول في علاقتها وفق ميثاق الأمم المتحدة بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد وحدة أراضي أي دولة واستقلالها السياسي.

---

[1] _ **محمود خيري بنونة، المرجع نفسه، ص122_125.**

وقد حددت الاتفاقية في مادتها التاسعة ما يسمى الدول النووية وهي الدول التي فجرت القنبلة الذرية قبل 1ينار**1967** وتشمل الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، أما باقي الدول فهي دول غير نووية ولا يسمح لها بامتلاك أي أسلحة نووية. [1]

تقييـم معـــاهدة منع انتشـــار السلاح النووي:

رغم الاطمئنان الذي أحدثته معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في المجتمع الدولي إذ اعتقدت أن السلاح النووي سينحصر إنتاجه بين الدول الصناعية المتقدمة الكبرى إلا أنه ومع مرور الوقت قامت الهند بأول تفجير **1974** وقامت دول أخرى موقعة على الاتفاقية بتطوير قدراتها النووية لتتولى التجارب النووية ويتسع نطاق الدول النووية مما ترجم فشل معاهدة منع انتشار السلاح النووي بل على العكس أدت إلى امتلاكه من جنوب إفريقيا التي أعلنت إمتلاكها للسلاح النووي منها الهند والباكستان كما قامت دول بلإخلال بالمعاهدة وقامت بنشاط نووي متقدم أمثال البرازيل والأرجنتين وكوريا الشمالية والتايوان دولة على شفا النووية بتكنولوجيا نووية عالية قد تؤدي إلى امتلاكها للسلاح النووي ويرى الباحثون أن الثغرة الأساسية التي وقعت فيها معاهدة منع انتشار النووي هي أنها لم تقم بوضع توازنات بين الالتزامات والمسؤوليات إذ أبقت الدول التي تملك الأسلحة النووية في وضع ممتاز وألزمت الدول التي لا تملك السلاح النووي بعدم حيازتها دون توفير الحماية لها رغم أن الدول الثلاثة التي تمتلك الأسلحة النووية تعهدت بتوفير الحماية لها عبر قرار 255 الصادر عن مجلس الأمن في سنة **1968** الذي يؤكد على ذلك. إلا أن ذلك لا يعتبر كافيًا لأن وجود حق الاعتراض الذي تمتلكه الدول غير الأعضاء في معاهدة الانتشار يجعلها تعترض على القرارات الصادرة من مجلس الأمن إضافة إلى أن استعمال القوة وفقا لميثاق الأمم المتحدة ضد عدوان نووي يستغرق وقتا طويلا نظرا لما يحتاجه من إجراءات ووقت في مجلس الأمن. [2]

1_ ممدوح عبد الغفور حسن،، المرجع سابق الذكر، ص57_60.
2_ زايدي وردية، استخدام الطاقة الذرية لأغراض عسكرية وسلمية، مرجع سابق، ص70_85.

وأمام كل هذه الأحداث وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الإرهاب الدولي والتجارة بالمواد النووية وإعلان الشرطة الايطالية 20ماي**1998** عن وجود عصابة لتهريب المواد النووية أوصلت قضيب من اليورانيوم إلى روما، ووسط التجاهل الدولي للتسريبات من المفاعل النووي وتسارع الأحداث في هذا الإطار كارثة تشرنوبيل **1986** أبرمت اتفاقية في ماي **1992** حول سلامة المفاعل النووي ونص ميثاق منظمة الأمم المتحدة على نزع السلاح في المواد 11-26 ووسعت الجمعية العامة الحديث عن نزع السلاح العام والشامل تحت رقابة جماعية كما وأصدر مجلس الأمن قرار 1540 الذي طالب بسن قانون لتنفيذ معاهدة منع انتشار ومنع انتقال المواد النووية إلى أيدي الإرهابيين الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تضمن هذا القرار.

_ إمتناع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات غير التابعة لها والتي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصال أو حيازة هذه الأسلحة والوسائل ومنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها.

_ إعتماد وتنفيذ جميع الدول وفقا لإجراءاتها الوطنية قوانين فعالة مناسبة تحظر على أي جهة غير تابعة لدول منع أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصال أو حيازتها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها لا سيما في الأغراض الإرهابية كما تحظر محاولة الانخراط في الأنشطة المذكورة أو مساعدة وتمويل.

_ عدم تفسير أي من الالتزامات المنصوص عليها في هذا القرار لما يتعارض مع حقوق والتزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي واتفاقية الأسلحة الكيماوية والبيولوجية أو بما يغير هذه الحقوق أو الالتزامات أو يغير من مسؤولية الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ويعتبر هذا القرار في إطار مجلس الأمن آلية جديدة لحظر انتشار السلاح النووي والذي يهدد الأمن والسلم الدوليين وقد طبق مجلس الأمن هذه الآلية في 1992 على العراق باعتباره يعنى

بالحفاظ على الأمن الدولي ويرفض استعمال أو التهديد بالقوة أو الاستخدام العسكري.[1]

وقد تبنت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة العديد من الأفكار للحفاظ على الأمن والسلم العالمي في إطار هذا الانتشار الذي عرفته الأسلحة النووية ابتداء من**1954** وتضمن تقرير لجنة خبراء مقدم للجمعية العامة في دورتها 34 لعام 1984 المبادئ التي يحكمها إنشاء مناطق منزوعة السلاح وهي :

_ إنشاء مناطق منزوعة السلاح بناء على اتفاق بين مجموعات من الدول أو بين دول المنطقة بمفردها.

_ إجراء عدد من ترتيبات من شأنها تجريد المنطقة من الأسلحة التقليدية والنووية.

_ إتيان مبادرة إنشاء المنطقة منزوعة السلاح من دول المنطقة ويكون الانضمام إليها اختياريا.

_ إنضمام جميع دول المنطقة وبصفة خاصة الدول القوية عسكريا إلى المعاهدة المنشئة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية يعزز فعاليتها.

_ اتخاذ ترتيبات فعالة لمنع تواجد هذه الأسلحة في الزمن الحاضر والمستقبل.

_ قيام دول المنطقة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

_عدم محدودية المعاهدة المنشئة للمنطقة المنزوعة ومن بين الاتفاقيات في هذا الصدد.

1) حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية تلاتيلولكو:

أدت أزمة الصواريخ الكوبية التي وقعت في سنة **1962** إلى إبرام أمريكا اللاتينية لمعاهدة تلاتيلولكو والتي أبرمت في 14فبراير **1967** والتي جعلت من المنطقة منطقة خالية من السلاح النووي والتي تحرم الإطراف من قيام بأي نشاط في أقاليمها في مجال الأسلحة النووية وتقتصر استخدام الطاقة النووية على كل الإغراض السلمية فقط وتعد هذه المنطقة أول منطقة في العالم آهلة بالسكان خالية من الأسلحة النووية.[2]

---

[1] _فوزي حسين الاتفاقيات الدولية النووية فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون جامعة الجزائر كلية حقوق 2002 ص136-139.

1_ زايدي وردية، استخدام الطاقة الذرية لأغراض عسكرية وسلمية، مرجع سابق، ص24

2) حظر الأسلحة النووية في المحيط الهادي اتفاقية "راروتنجا":

تم التوقيع على اتفاقية في 06 أوت**1986** وجعلت من المحيط الهادي منطقة خالية من الأسلحة النووية التزمت دول منطقة بالأحكام إلا أنها تعرضت للخرق من طرف الدول الكبرى كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي أجرت تجارب على المنطقة.

3) حظر الأسلحة النووية في إفريقيا الجنوبية معاهدة "بليندابا":

وتحمل هذه إتفاقية اسم بلد إفريقي في جنوب ووقعت من مجوعة الدول الإفريقية معادا المغرب في 11 أفريل **1996** وهدفت إلى جعل المنطقة خالية من السلاح النووي .

4) حظر الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا "اتفاقية بانكوك":

فضلت دول المنطقة العمل في إطار رابطة الإسيان لتطوير الاقتصاد بدلا من تطوير القوة العسكرية فأصبحت منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي بموجب اتفاقية ودخلت حيز التنفيذ سنة **1997.**

5_ معـــاهدة جنوب القطب الجنوبي انتركتيكا :

تعد معاهدة القطب الجنوبي أول معاهدة لحرم التجارب النووية وقد وقع المعاهدة 12 دولة في 1 ديسمبر **1959** في واشنطن هدفت لتحريم ممارسة أي تجارب نووية لصناعة السلاح في القطب الجنوبي وكذا لتحريم التخلص من فضلات النووية المواد المشعة في القطب الجنوبي ولضمان ذلك منحت المعاهدة أطرافها حق المراقبة والتفتيش.

حضر الأسلحة النووية وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على المشروع في ديسمبر **1970** ووقعت عليه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقًا والمملكة المتحدة في 11 فبراير **1970** وتحرم المعاهدة وضع أو زرع الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل أخرى في قاع البحار والمحيطات ومن تحت القاع

خارج نطاق الحد الخارجي لمنطقة 12 ميلا المشار إليها في القسم الثاني من اتفاقية البحر الإقليمي والمنطقة المجاورة لسنة **1958**.

معاهـــدة الحظر الشامل للتجارب النووية:

ألزمت المادة السادسة من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية الدول عامة على العمل لإبرام معاهدة لنزع السلاح العام والكامل وتم فعلا التوصل إلى مؤتمر تجديد اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية في سنة 1995 إلى رزنامة من القرارات تجميد التجارب النووية تدعوا الدول للإمتناع عن إجرائها والإكثار من المناطق منزوعة السلاح أو خالية من الأسلحة النووية عارضت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الانطلاق في مفوضات حضر تجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح في الفترة ما بين 1990-1992 وفي تجاذبات بين إدارة الرئيس الأمريكي بوش والكونغرس الأمريكي وفي **1993** قررت إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون إيقاف كافة التجارب النووية ومباركة الجهود الدولية الإبرام المعاهدة وأدى تغير الموقف الأمريكي إلى تفويض لجنة لصياغة اتفاقية حظر التجارب النووية فتبنت جمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة اتفاقية الحظر الكلي للتجارب النووية في 10 جويلية **1996** وقد رفضت هذه الاتفاقية لعدة صعوبات منها:

1_صعوبة سيطرة والحظر الكامل للتجارب النووية لأنها أصبحت تجري في المخابر.

2_الطموحات الدولية في كسب ترسانة نووية لأسباب إستراتجية و أمنية مختلفة .

3_رغبة الدول الكبرى في تحقيق المزيد من التطور في المجال الاستخدام العسكر للطاقة النووية إذ أصبح معيار للعظمة والقوة وهذا ما ترجمه السباق نحو تطوير النوعي والكسب الكمي للسلاح النووي وتسارع الحاصل في التكنولوجيا النووية وهذا ما حد من إمكانية دخول معاهدة الحضر الشامل للسلاح النووي حيز التنفيذ.

خلاصـــــــــــة الفصـــــــل:

الطاقة النووية سلاح ذو حدين انبهر العالم لهذه الطاقة البديلة التي تغنيه عن المصادر التقليدية للطاقة بل وتوفر له كميات هائلة منها وتضمن تلبية حاجياته الحاضرة والمستقبلية ليذهب نحو محطات اقتصادية كبرى وتحقق الرفاهية للشعوب في ظل التكتلات الاقتصادية الموازية لهذه الفترة وتحقق تنمية مستدامة sustainable dévelopement المصطلح الذي يعني توفير متطلبات الحاضر دون الماس بحاجيات الأجيال المستقبلية حسب اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.

وهذا ما رسمته الملامح الأولى للطاقة النووية نحو الاستخدام السلمي في عديد من المجلات لتتنامى هذه التكنولوجيا وتعرف تسارع كبير في خضم التطورات وتغيرات دولية ليعلن عن هذه الطاقة في ساحات المعارك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في

أول تفجير باليابان ليقف العالم أمام هذه القدرة التدميرية الهائلة وهذا السلاح الفتاك ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة قوية يقابلها الاتحاد السوفيتي والتنافس الشديد بين المعسكرين ومحالة كل طرف بسط هيمنته والسيطرة على العالم من خلال قوته العسكرية وخاصة في مجال الصناعة النووية العسكرية هذا السلاح الاستراتيجي الذي يحقق الردع ليتفوق الاتحاد السوفياتي في مراحل لاحقت في هذا المجال من خلال صناعته لصواريخ عابرة للقارات وبعد تمكن كل من بريطانيا وفرنسا والصين من إجراء تجاربهم النووية الأولى وامتلاك السلاح النووي اكتمل النادي النووي ولم يتوقف هذا الانتشار عند هذا الحد بل ذهب إلى أبعد من ذلك وهذا من خلال ظهور تطلعات دولية لامتلاك السلاح النووي واللعب في ساحة الكبار وهذا بالحديث عن مجموعة من الدول خطت خطوات كبيرة في مجال الأسلحة النووية أمثال الهند والباكستان والأرجنتين والبرازيل وغيرها من الدول وكذا بالحديث عن الملف النووي الإسرائيلي وما يكتنفه من غموض والملف الإيراني .

عرفت مسألة انتشار السلاح النووي ردود أفعال دولية كثيرة نحو إيقاف ومنع والحد من هذا الانتشار وهذا من خلال العديد من المؤتمرات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية سواء الحديث عن أسلحة الدمار الشامل بصيغة عامة أو بحديث عن السلاح النووي بصفة خاصة تميزت بالحد الجزئي للسلاح النووي من خلال منع لتجارب النووية وإيجاد طرق وسبل لخلق مناطق خالية من السلاح النووي أو من خلال معاهدة دولية تمثلت في معاهدة منع انتشار النووي وكذا من خلال الجهود مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية أو من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية كل هذا لم يلقي أي صدى بل على العكس جل هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تزامنت مع فترة الحرب الباردة هذه الفترة التي عرفت سباق نحو تسلح كبير بين الدول كما أصبح فيها السلاح النووي يشكل هاجسا دوليا هذا من جهة ومن جهة أخرى عرفت الطاقة النووية نوعا من الاحتكار من قبل الدول الكبرى حتى في الاستخدامات السلمية بتضييق الخناق على الدول التي تحاول الاستفادة من الامتيازات التي تقدمها هذه الطاقة بالمقابل عدم وجود إرادة حقيقية من قبل الدول النووية الكبرى في التخلي عن تجاربها

النووية في الاستخدامات العسكرية رغم ما تحدته من خطر على البيئة والإنسان بلو الأمر البالغ الخطورة دخولها في صفقات سرية لدفن نفايات هذه التكنولوجيا وكذا الازدواجية الدولية في معالجة هذه القضايا وهذا ما سنتعرض له في الفصل الثاني من الدراسة خلال الملف النووي الإسرائيلي والإيراني.

دون إغفال القصر القانوني الذي عرفته معاهدة الحد من انتشار النووي باعتبارها الأهم وهذا من حيث الالتزام بتنفيذ قراراتها والآليات المهيأ لذلك ناهيك عن القصر في جانب الواجبات والالتزامات الدولية في هذا الإطار وكذا الخرق الذي تعرضت له المعاهدة من قبل القوى النووية الكبرى وهذا ما فسرته التطورات المتعاقبة للسلاح النووي بعد تاريخ المعاهدة وكذا عدم قبول هذه الدول المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهذا ما أعرب عن رغبة هذه الدول في زيادة التطور الكمي وكيفي لترسانتها النووية لتنجر من بعدها العديد من التجاوزات من قبل دول أخرى.

ومنه لابد من توافر إرادة دولية حقيقية لمنع الشامل للتجارب والانتشار الذي تعرفه الأسلحة النووية مدعم بأجهزة دولية تحقق إلزامية تنفيذ القرارات بهذا الخصوص ولتضع هذه الطاقة موضعها الصحيح من خلال استخدامها سلميا والاستفادة منها فيما يخدم البشرية لا فيما يدمرها ويؤدي إلى فنائها.

الفصل الثاني

القضايا المحورية للتسلح النووي في

منطقة الشرق الأوسط

تمـــــــهيد:

بعد التطرق إلى الطاقة النووية والحديث عن استخداماتها المختلفة السلمية بتعبير الطاقة النووية المستدامة وكذا استعمالاتها العسكرية كسـلاح فتاك ذو قدرة تدميرية عالية بمختلف أنواعه وتأثيره.

وبعد التعرض إلى كرونولوجيا الانتشار النووي في العالم والآليات المنظمة لهذا الانتشار ورغم المعاهدات والاتفاقيات وإسهامات العديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والجمعية العامة وعلى رأسهم هيئة الأمم المتحدة إلا أنه تواصل انتشار السلاح النووي في العالم وظهرت العديد من الدول تسعى إلى امتلاكه واكتساب ترسانة نووية.

شكلت منطقة الشرق الأوسط النقطة الساخنة والخطيرة لا بل النقطة الأكثر سخونة في العالم لما عرفته هذه المنطقة من جملة التحولات والتغيرات على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد انعكست كل هذه التغيرات على سياستها خاصة فيما تعلق بسياستها العليا أي إستراتيجيتها الأمنية فقد شهدت المنطقة سباق تسلح قد تفاوت في طموحاته بين سباق تسلح نحو أسلحة تقليدية وآخر أسلحة غير تقليدية أي أسلحة دمار شامل.

كما وقد شكل التواجد الإسرائيلي في المنطقة العامل الأساسي بل وخلق وضع جديد أدى إلى سعي دول المنطقة الشرق أوسطية إلى التسلح ضمن سباق لا متناهي نحو تسلح بالإضافة إلى أسباب أخرى من صراعات إقليمية ودولية وكذا إلى عوامل إقتصادية ومالية متعلق بالثروة النفطية في المنطقة وغيرها من العوامل.

من المعلوم أن السلاح النووي في الشرق الأوسط كان ولا يزال حكراً على إسرائيل في المنطقة حيث أن هذه الأخيرة رأت أن التفوق في مجال الأسلحة التقليدية لم يكن رادعاً حقيقياً في المنطقة وكان لا بد من إكتساب السلاح النووي لما يقدمه من إستراتيجية جديدة ويحقق لها الردع.

رغم التعتيم الذي تتبعه إسرائيل حول منظومتها العسكرية الغير تقليدية فمن الراجع أنها تمتلك العديد من أنواع أسلحة الدمار الشامل ذلك لأنها لم تنضم إلى الإتفاقية

الدولية المتعلقة بحظر هذه الأسلحة وهناك العديد من الدلائل التي تؤكد أن إسرائيل تمتلك أسلحة الدمار الشامل من أهمها:

👍_إن إمتلاك إسرائيل للسلاح النووي والذي يعتبر أكثر تعقيد أو تكلفة فهو دليل على إمتلاكها للأسلحة الكيماوية والبيولوجية والتي هي أكثر سهولة وأقل تكلفة.

✌_التحالف الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي والاتفاقيات الثنائية في مجال التعاون الأمن والدفاع إضافة إلى النفوذ اليهودي ودوائر صنع القرار الأمريكية خاصة المؤسسات العسكرية وهذا ما يؤهل إسرائيل للحصول على الخبرة والتقنية في هذا الإطارة.

وسنتعرض في هذا الفصل إلى سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط وهذا بوجهيه التقليدي والغير تقليدي.

المبحث الأول: سباق التسلح التقليدي في منطقة الشرق الأوسط

لقد ألقت النظرية التقليدية في العلاقات الدولية بظلالها بتفسيرها لمفاهيم المتخصصة في العلاقات الدولية من خلال كتابات لكسنجر ومورغانتو وغيرهم العديد حول سعي الدولة كفاعل وحيد ووحدوي في العلاقات الدولية إلى القوة والهيمنة والبقاء.

وهذا ما ترجمته وجسده الواقع الدولي بالفعل، من خلال الصراعات الدولية والإقليمية ومن أهم الشرايين المغذية لهذه الصراعات هي ظاهرة السباق نحو التسلح الذي شهده العالم عبر التاريخ للهيمنة بالنسبة للدول الكبرى والسعي للبقاء بالنسبة للدول الأخرى رغم ما عرفه هذا السباق من مستجدات ذهبت به من السعي إلى الجانب الكمي وحشد العتاد العسكري إلى السعي إلى الكسب النوعي للعتاد العسكري وهذا مع التطور التكنولوجي الهائل الذي عرفه هذا المجال.

شهدت المنطقة الشرق أوسطية العديد من التجاذبان والتغيرات متأثرت بعوامل داخلية وخارجية التي رسمت بدورها ملامح مسارها وحددت سيادتها فوسط الغليان الذي كان يعرفه العالم خلال وبعد الحرب العالمية الثانية كانت المنطقة الشرق أوسطية هي أيضا تواجه العديد من التغيرات الجذرية تزامنت مع تنامي أهمية هذه المنطقة من جهة ومع الصراعات والنزاعات التي عرفتها المنطقة من جهة أخرى مما فرض على دولها مواكبة الأوضاع الجديدة.

وسنتعرض في هذا المبحث إلى خلفية سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط وهذا بالحديث عن أهم الأحداث التي شهدتها المنطقة والتي انعكست على سياستها الأمنية ومنه الحديث عن ظاهرة سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط مع التركيز على دول الخليج في إطار التسلح التقليدي من خلال إحداث مقارنة بين دول الخليج ودول الطوق وإسرائيل.

المطلب الأول: خليفة عن سباق التسلح في الشرق الأوسط

لقد أطلق مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة سنة **1902** حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي **ألفريد تايد ماهان** ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي[1] وشاع إستخدام المفهوم خصوصا لدى البريطانيين في تقسيم مستعمراتها إلى ثلاثة أقسام: الشرق الأدنى، الشرق الأقصى، الشرق الأوسط.[2]

تعددت التعاريف والتحديد الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط حيث حددت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط من خلال إقتراحها لمشروع الإصلاحات الإقتصادية والسياسية ومجموعة الثمانية(G8) سنة **2003** بكافة الدول الممتدة من المغرب الأقصى غرباً إلى إيران شرقاً، أي الدول العربية إضافة إلى إسرائيل وإيران وتتبعه تركيا من المنطقة، وهذا ما أيده معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (United Nations Institute For Disarmament Research)[3] كما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية إختلفت عن الولايات المتحدة الأمريكية وتحديد الجغرافي للمنطقة إذ جاء تحديدها للمنطقة ودراسة فنية أعدتها حول تطبيق الضمانان ومجال الطاقة النووية في الشرق الأوسط سنة **1989** وهي المنطقة الممتدة من إيران شرقا إلى ليبيا غرباً ومن سوريا شمالًا إلى اليمن جنوبا وتضم **15** دولة وهي ليبيا، مصر، سوريا، الأردن، لبنان إسرائيل، العراق، إيران قطر، البحرين، السعودية، الإمارات العربية، عمان، الكويت، اليمن.

مرت المنطقة الشرق أوسطية بعدة أحداث على مراحل زمنية متفاوت وعدة صراعات ويعد قيام الدولة الإسرائيلية من أهم هذه الأحداث في المنطقة في 15 ماي

1_Lenzowski, G, The Middle East In World Affairs, (New York: Connell University Pres, 1982), P18.

2_الكعكي، عجمي أحمد، الشرق الأوسط والصراع الدولي، (بيروت، دار النهضة العربية)، ص 14.

3_معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح: هو منطقة حكومية دولية داخل الأمم المتحدة يجري بحوث بشأن نزع السلاح والأمن يقع مقره في جينيف بسويسرا وهي مركز مفاوضات الثنائية أو متعددة الأطراف بخصوص نزع السلاح وعدم إنتشار ويتولي المعهد إستكشاف القضايا الراهنة ذات الصلة بمختلف الأسلحة الموجودة حالياً والتي ستوجد مستقبلا فضلا عن الدبلوماسية العالمية والتوترات والنزاعات ويعمل المعهد منذ 1980 ويعتبر صلة الوصل بين البحث والحكومات ويعتمد تمويله أنشطة على مساهمات الحكومية ومؤسسات المانحين.

1948 والذي يرجع إلى وعد **بلفور Arthur James Balfor**في 2 نوفمبر **1917** لتأسيس وطن قومي للطائفة اليهودية في فلسطين ومنه مرة هذه المنطقة بمرحلتين أساسيتين المرحلة الأولى **1948** إلى **1973**، والمرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد سنة **1973**م.

I. المرحلة الأولى 1948_1973:

وهي مرحلة الحروب العربية الإسرائيلية.

1_الحرب العربية الإسرائيلية الأولى 1948:

وكانت بعد قرار الأمم المتحدة رقم 8 في 29 نوفمبر **1947** والقاضي بتقسيم فلسطين بين المهاجرين اليهود والعرب الفلسطينيين والذي جاء لمنحهم كامل الساحل الفلسطيني كما إستمر التدفق اليهودي للمنطقة وسط اعتداءات وعمليات تطهير عرقي وفي هذا التصعيد قامت الجيوش العربية بحرب ضد الجيش الإسرائيلي من أجل تحرير فلسطين ولكنها منية بالهزيمة وانسحبت سنة **1949** وهنا أدركت ضرورة الاهتمام بالشؤون العسكرية وضرورة التعاون العسكرية ولأجل ذلك عقدت معاهدت الدفاع العربي المشترك بين كل من سوريا، لبنان، العراق، السعودية في سنة **1950** وهذا استعداد لجولة أخرى من الحرب.

2_العدوان الثلاثي على مصر:

حيث قامت القوات الفرنسية وبريطانية بعملية إنزال لقواتهما العسكرية في قناة السويس قصد الإستلاء عليها في المقابل كانت إسرائيل تقوم بعمليات عسكرية في كل من سيناء وغزة ولكن الطرق الممري استطاع كسب هذه المواجهة بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي هذا الأخير الذي وجه إنذار إلى الدول المعتدية لسحب قواتها من مصر أو مواجهة حرب صواريخ سوفياتية مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل وتأمر بسحب القوات من مصر وتستصدر قرار أممي لهذا الشأن.[1]

3_الحرب العربية 1967:

1_صادق الشرع، حروبنا مع إسرائيل 1947_1973، معارك خسارة وانتصارات ضائعة، (الأردن: دار الشرق للنشر والتوزيع، 1997)، ص 583.نقلا عن عرجون شوقي، مرجع سابق الذكر، ص14.

حيث قامت القوات الإسرائيلية بعدوان عسكري على مصر، سوريا، الأردن أدى إلى احتلال بقية فلسطين وهضبة الجولان وسيناء وكرد فعل لذلك قامت الدول العربية بعقد مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم، وبدأت كل من سوريا ومصر في بناء قوات مسلحة موحدة من أجل إعادة تحرير الأراضي العربية المحتلة.

4_الحرب العربية الاسرائيلية 1973:

قام الجيشان السوري والمصري بتنفيذ خطة مشترك لتحرير الأراضي المحتلة وتم تحقيق انتصارات عسكرية كبيرة وإلحاق الخسائر بالجيش الإسرائيلي ولكنه لم يتمكن من تحرير الجولان وبقية الأراضي العربية المحتلة وتم وقف إطلاق النار.[1]

تميزت هذه المرحلة (1948_1973) بعدة مميزات من أهمها:

أ_ تصاعد المد القومي العربي:

وهذا بظهور رواد الفكر القومي العربي لمعاصر وأبرزهم ساطع الحصري (1879_1968)، زكي الأرسوزي (1900_1968) ومشيل عفلق (1910_1991) وغيرهم، هذا الفكر الذي دعى إلى التوحيد والوحدة العربية.

ب_ التعاون العربي المشترك:

مهدت هذه الأفكار القومية الداعية إلى الوحدة إلى قاعدة تعاون دولي عربي في تلك المرحلة وخاصة في المجال العسكري الأمني في ظل التهديد الإسرائيلي في المنطقة بقرار مجلس الجامعة العربية في أكتوبر **1947** عن تشكيل لجنة عسكرية فنية مرتبط مباشرة بالأمين العام وأسندت إليها مهمة تنظيم الدفاع عن فلسطين، ثم تشكيل ما عرف بجيش الإنقاذ 10 جانفي **1948** الذي كان أول مظهر عملي للتعاون العسكري العربي كما عقد إتفاق الضمان الجماعي أو معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية لتتبعها عدة اتفاقيات عسكرية ثنائية كإتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا في **20 أكتوبر 1955** وبين مصر والسعودية **27 أكتوبر 1955** وبين مصر والأردن **6 مارس 1956**، وبين سوريا والأردن في **30 مارس 1956.**

2_أمين هويدي، الحرب والسلام في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، (مصر: دار المستقبل، 1994)، ص26.، نقلا: عن عرجون شوقي، مرجع سابق الذكر، ص 15.

وبعض الإتفاقيات الثلاثية بين مصر والسعودية واليمن **21 أفريل 1956**، ثم إعلان توحيد الجيشين السوري والمصري في **21 فيفري 1958**، وكذلك إصدار ميثاق الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق في **08 أكتوبر 1963** أصبحت قضية الوحدة العربية هاجساً عربياً ذهب إلى حد إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا **22 فيفري 1958** ولكنها سرعان ما إنفصلت لعدة إعتبارات في **1961**.[1]

II. مرحـــلة ما بـعد العربية الإسرائيلية 1973:

المرحـــلة الفاصلة في منطقة الشرق الأوسط:

فبعد آخر حرب عربية إسرائيلية حدثت عدة تغيرات جذرية على مستوى السياسات لدى دول المنطقة وهذا بتغيير أطراف وطبيعة الخلافات والأزمات بين دول المنطقة كما حدثت تجزأ للقضية العربية الإسرائيلية وسط التخلي العربي عنها لتطفوا على السطح خلافات أخرى:

1_ النزاعات العربية- العربية:

عرفت مرحلة ما بعد **1973** عدة خلافات بين الدول العربية حول الحدود الإقليمية تطورت إلى حد توتر العلاقات والإشتباكات المسلحة:

أ_ النزاع العراقي الكويتي:

في مارس **1973** إشتباكات بين الجيش الكويتي والعراقي وكان سبب النزاع هو جزيرتي"وارية وبوبيان" وفشلت كل المساعي وكل النزاع إلى غاية الغزو العراقي للكويت **1990** والذي إنتهى بتدخل قوات التحالف الغربية.

ب_ الحـرب الأهلية اللبنانية:

حيث بدأت في 23 أفريل **1975** بين حزب الكتائب وحلفائه من جهة وتحالف الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية من جهة أخرى.

ج_ المقاطعة العربية لمصر:

1_عرجون شوقي، مرجع سابق الذكر، ص15.

بعد اتفاقية كامب ديفيد في 17 ديسمبر **1979** بين مصر وإسرائيل وهذا لتطبيع العلاقات مع إسرائيل قامت الدول العربية بعقد قمة عربية في بغداد قررت من خلالها قطع علاقتها بمصر وتعليق عضويتها في الجامعة العربية.[1]

د_ النزاع العراقي السوري:

حول الأنابيب النفطية العراقية المارة عبر سوريا وكذلك حول القضية الكردية ومسألة المياه.

_تدهور العلاقات السورية المصرية بعد الإعتداء المسلح الذي وقع في البريد المركزي في القاهرة في أفريل **1979.**

_الاشتباكات المسلحة على الحدود المصرية الليبية وتوتر العلاقات في فترة الثمانيات.

_الأزمان المتكررة والاشتباكات التي شهدتها اليمن قبل التوحيد وهذا بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي.

_اتهام سوريا للأردن بمحاولات تدعيم مؤامرات للحركات الإسلامية في سوريا وتزامنت هذه الاتهامات مع حشد قوات البلدين على حدود الإقليمية سنة **1980.**[2]

2_ النزاعات العربية مع دول الجوار:

_التدخل الليبي في تشاد وهذا في التدخل العسكري الذي قامت به ليبيا في تشاد بعد إتفاقها مع الجيش الشعبي بقيادة **"جوكوني عويدي".**[3]

_ الحرب العراقية الإيرانية:

ويعتبر أهم حدث شهدته المنطقة الشرق أوسطية والتي كان لها انعكاساتها كبيرة حيث بدأت بالاشتباكات الحدودية المسلحة في بداية **1980** قبل أن يتدخل الجيش العراقي في سبتمبر **1980** لاستعادة الممر المائي "شط العرب" والذي تنازل عنه

1_ أمين محمود عطايا الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات، 1998)، ص13. نقلا عن: عرجون شوقي، مرجع سابق الذكر، ص19.

2_ عبد القادر محمودي، النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945-1985، (الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال، 2002)، ص275_276. نقلا عن: عرجون شوقي، مرجع سابق الذكر، ص19.

1_ مارك هيلر ودوف تماري وزيف أيتان، التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ترجمة نبيه الجزائري، (عمان: دار الجليل للنشر، 1984)، ص50.نقلا عن: عرجون شوقي، مرجع سابق الذكر، ص20.

الرئيس العراقي لصالح إيران **1975** وإستمرت الحرب العراقية الإيرانية لمدة ثمانية سنوات خلفت العديد من الخسائر، كما خلقت آثار سلبية على الإستقرار في المنطقة.

3_ التدخلات العسكرية الإسرائيلية في المنطقة الشرق الأوسط:

الاجتياح الإسرائيلي للبنان: وذلك من 14 إلى 22مارس **1982** وهذا بتدخل القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان بحجة الرد على الهجوم الصاروخي الذي تعرضت له من قبل منطقة التحرير الفلسطينية من داخل لبنان وتواصل القصف إلى غاية تدخل السوري 15 مارس **1982**. وثم اتفاق وقف إطلاق النار إلا أن الاشتباكات العسكرية استمرت لمدة طويلة حتى نهاية **1982**.[1]

_ قصف المفاعل النووي العراقي:

أدركت إسرائيل في تلك الفترة أن المفاعل النووي العراقي كان الأكثر ثباتاً وتطوراً في الشرق الأوسط كما أنه يشكل تهديداً مباشر لتواجد الإسرائيلي في المنطقة وبعد فشل كل المساعي السياسية والدبلوماسية لإجهاضه رأت أنه من ضروري التدخل عسكرياً لمنع اكتساب العراق للسلاح النووي فأرسلت في 7 جوان 1981 طائرات حربية من تل أبيب لتعبر الأجواء الأردنية والسعودية وبلغت موقع "التويثة" الذي يقع على بعد 17 كلم جنوب بغداد لتسقط قنابل تزن واحد طن على الهدف وتدمر المفاعل النووي "مفاعل أوزاريك" وتجمد البرنامج النووي العراقي بأكمله.[2]

تميزت مرحلة ما بعد حرب **1973** بعدة مميزات من أهمها:

أدت الأحداث الحاصلة في المنطقة والتطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسطية إلى تأثير بشكل مباشر في سياساتها وإلى تجسيد الانقسام العربي وذلك من خلال الأدوار التي لعبتها القوى الكبرى في المنطقة والتي انعكست على مسارات دول منطقة الشرق الأوسط.

الدور الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط:

_ François Massoulie, Les conflicts Du Proche Orient 2emesciecle, (Italie: Giunti 2 Gruppo Edition, 1994), P102. نقلا عن: عرجون شوقي، مرجع سابق الذكر، ص20.

1_ عرجون شوقي، المشكلة النووية في الشرق الأوسط وإنعكاساتها على إستقرار المنطقة، مرجع سابق الذكر، ص21.

لعب التواجد الصهيوني في المنطقة الدور الكبير في تحديد ملامح مسارات السياسية العسكرية في منطقة الشرق الأوسط منذ الوهلة الأولى وأدى إلى العديد من الحروب وجاءت حرب العربية الإسرائيلية **1973** بنقطة الحسم حيث عملت السياسية الصهيونية في المنطقة على عدة نقاط من أهمها:

أ_ معارضة إسرائيل للتسلح في المنطقة الشرق أوسطية وهي الوقوف ضد أي دولة تسعى إلى الحصول على أسلحة متطور وتتبع كل صفقات السلاح في المنطقة ومحاولة التحكم فيها بهدف الحفاظ على التفوق النوعي والكمي في هذا المجال وهذا ما تجسد في قصف المفاعل النووي العراقي وكذا تهديد السعودية سنة **1988** عند عقدها لصفقة صواريخ مع الصين حيث أعلن **"يوسي بن هارون"** مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أن إسرائيل ستقوم بتوجيه ضربة وهذا قبل أن يصبح الخطر المحتمل لهذه الصواريخ أمراً واقعاً.

ب_ تغذية الصراعات العربية العربية في المنطقة وهذا بدفع الدول العربية إلى صراعات أخرى وتشتيت وحدة الصف العربي وهذا ما تجسد فعلا إبان الحرب العراقية الإيرانية حيث عملت إسرائيل على كسر الدول العربية عن طريق دول الجوار وخاصة دول الشرق الأقصى فرأت أن إطالة الحرب السبيل الأمثل في إضعاف هيمنة القوتين عسكرياً كما حثت حلفائها على ضبط المساعدات العسكرية الإيرانية والعراقية حتى لا يتسنى للطرفين حسم الصراع حيث أن العراق وفي مراحل تقدمت عسكرياً على إيران في هذا الوقت قامت إسرائيل بصفقة سلاح مع إيران بقيمة 135 مليون دولار تتضمن 50 صاروخ و3730 قذيفة ومضاضات للدبابات ومن هنا حققت توازن مما أدى إلى إطالة أمد الحرب وتحقيق أكبر قدر من خسائر للطرفين.[1]

ج_ التحالفات الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة هذه التحالفات خلقت لإسرائيل بعد أخر للمناورة في المنطقة وهنا بالحديث بالدرجة الأولى على إتفاقية "كامب ديفيد **1977**" وإنعكاسات هذه الإتفاقية على دول المنطقة والعالم العربي وما نجم عنها من

1_ خالد زكريا السرجاني "صفقة الصواريخ والتهديد الإسرائيلي للسعودية"، السياسية الدولية، عدد 93(جويلية 1988)، ص157.

إنقسام وكذا تقلص الدور المصري في القضية الفلسطينية ومن تم الدور العربي والمقاطعة العربية لمصر في مؤتمر قمة العرب **1978** هذا من جهة ومن جهة أخرى دخول إسرائيل في إتفاق التعاون الإستراتيجي في مجال الدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة **1979** تم تجديد هذا العقد لمدة عشرة سنوات أخرى سنة **1987** معا أتاح لإسرائيل مواكبة التكنولوجيا العسكرية لتتمكن من بسط سيطرتها على الإقليم وبتفوق.[1]

وكذلك عقد الأردن لإتفاقية سلام مع إسرائيل سنة **1994** وتتضمن هذه الإتفاقية العديد من الجوانب الأمنية والضمانات لكل دولة بما أنها تشترك مع إسرائيل في أطول حدود لها وأي حرب معها ليست في صالحها ومن أهم بنودها:

- تأسيس علاقات أمنية عن طريق تحقيق التكامل إلى الموارد العسكرية وغير العسكرية لكل من الدولتين بهدف الاستجابة لأي مصدر للتهديد وتتعهد كل منها على امتناع عن استخدام أراضي الطرف الآخر وعدم السماح لأي طرف ثالث باستخدام هذه الأراضي لتهديد أمن إحدى هاتين الدولتين .
- تضمنت هذه الاتفاقية التعهد الملزم بعدم تهديد أو استخدام القوة أو الأسلحة التقليدية أو غير تقليدية و هذا سياسيًا أو قانونيًا .
- التحالف لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أي تحالف أو تكتل إقليمي معادي ولهذا انتقلت الأردن من سياسة المراجعة إلى سياسة التعاون الأراضي مع إسرائيل وهذا ما يستوجب عدم تحالفها مع أطراف أخرى .[2]

دور اتحـاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط :

عرفت نهاية الحرب العالمية الثانية ظهور قطبين متنافسين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي ورغم أن هذا الأخير اتسمت ملامح سياسته برعايته للقضايا التحريرية في العالم ومحاولته لحشد الدولة إلى جانبه والدعم العسكري حيث انه كان المصدر الأساسي لصفقات السلاح في المنطقة الشرق أوسطية إلا أن الأدوار

2_ عدنان السيد حسين، عصر التسوية: سياسة كامبا ديفيد وأبعادها الدولية والإقليمية، (لبنان: دار النفائس، 1990)، ص133.

[2]_ عرجون شوقي، المرجع نفسه، ص26_27.

السوفياتية سرعان ما بدأت تتقلص وذلك يرجع إلى تخلي المصري عن أدوارها في المنطقة كقطب أساسي وتغيير وجهتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك انشغال الاتحاد السوفياتي بالعديد من التحديات الداخلية والخارجية التي كانت تواجهه من بينها انشغاله بالحرب في افغانستان سنة **1979**.

3_ دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط :

أمام تراجع مكانة الاتحاد السوفياتي في المنطقة فتح مجال واسعا للولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز مكانتها في الشرق الأوسط وهذا من خلال:

- ✓ حماية مصالحها الحيوية وبدايتا بالأشراف على اتفاقيتي كامبا ديفيد.[1]
- ✓ التغلغل الأمريكي المتزايد في المنطقة وسياستها في الشرق الأوسط والذي قسم دول المنطقة إلى دول معتدلة ودول صديقة من جهة ودول مارقة أو دول محور الشر من جهة أخرى وهذا إما بالتدخل والتغلغل في الشؤون الداخلية للدول مثل دور الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمات الأمنية التي شهدتها إيران وهذا منذ تورط الوكالة الاستخبارات في تدبير الانقلاب على السلطة وإعادة تنصيب الشاه سنة **1953** إضافة إلى الموقف الأمريكي المناهض للثورة الإسلامية في إيران هذا من جهة أو عن طريق التواجد العسكري بداية الغزو الأمريكي لأفغانستان حيث يرى الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي انه تهديد لأمن بلاده إضافة إلى التدخل العسكري للقوات الأمريكية والبريطانية في عملية غزو العراق سنة **2003** وكذا القواعد العسكرية العديد لدول الغربية والمتواجدة في دول الخليج العربي وتركيا.[2]

هذا بالإضافة إلى الحرب الخليج الأولى والثانية وانعكاساتها فالحرب العراقية الأردنية ساهمت في تصعيد التوترات الدبلوماسية بين العراق وبعض الدول العربية

2_ تقتضي إتفاقية كامبا ديفيد الأولى تسوية الصراع بين مصر وإسرائيل دون إدراج قضية الفلسطينية فتعهدت إسرائيل من خلالها بالإنسحاب من جميع الأراضي المصرية على مراحل مختلفة كما قبلت مصر الإعتراف بدول إسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها، وأبرمت هذه الإتفاقية في 17 سبتمبر 1978 بين كل من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، أما إتفاقية كامبا ديفيد الثانية فقد تضمنت قيام السلام بين مصر وإسرائيل.دول المارقة أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية لقب الدولة المارقة على الدول التي تعارض مصالحها وتدعم الإرهاب الدول.

1_ محمد خاتمي التنمية السياسية والتنمية الإقتصادية والأمن ترجمة سرمة الطائي(سوريا: دار الفكر، 2002)، ص226.

مثل سوريا التي استغلت هذه الحرب لتقديم النفوذ العراقي في المنطقة من خلال مساندها لإيران ضد العراق بهدف تعزيز موقعها الإقليمي ونفوذها وما اثر الدول العربية خاصة بعد عودة ظهور مشروع "سوريا الكبرى" الذي يقتضي صنع كل من الأردن ولبنان وفلسطين، أما دول الخليج أصبحت ترى أن إضافة إلى إيران فإن العراق يشكل تهديداً مباشر على أمنها خاصة بعد غزو الكويت وقصف الرياض خلال حرب الخليج الثانية وكذلك بعد الحرب العراقية الإيرانية.

مباشرة قامت دول الخليج بتأسيس مجلس التعاون الخليجي[1] فيفري **1981** كمظهر للانقسام ولو ضمينا عن الجامعة العربية بالإضافة إلى مشاكل الأقليات الكردية في العراق وتركيا والنزاع حول الأمن في أرمينيا وأذربيجان هذه المشاكل كلها التي تؤثر على دول منطقة الشرق الأوسط.[2]

دور العامل الإقتصادي:

لعب العامل الإقتصادي دوراً مهما في سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط بل تنامت وازدادت أهمية المنطقة مع إكتشاف النفط فيها ومع إرتفاع أسعاره في فترة السبعينيات مما أدى إلى فوائض مالية معتبرة خاصة بالنسبة لدول الخليج العربي غير أن هذا الإرتفاع كان له آثار سلبية على مستوى منظمات "لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط" فبزرت عدة نزاعات حول إنضمام دول أخرى إلى هذه المنظمة إضافة إلى فشل فكرة إستعمال النفط كسلاح ضد إسرائيل والغرب حيث أصبح النفط عاملا من

2_التعاون الخليجي: هو منطقة إقليمية سياسية وإقتصادية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي وهي(الإمارات، البحرين، السعودية، سلطة عمان، قطر والكويت)، تأسس في 25 ماي 1981 يتولى الرئاسة حالياً عبد اللطيف بن راشد الزياني ويتخذ المجلس من الرياض مقراً له تتكون أجهزته من المجلس الأعلى، هيئة تسوية النزاعات، المجلس الوزاري، الأمانة العامة.

3_عبد القادر محمودي، ، مرجع سابق الذكر، ص230_232.

عوامل التفرقة والتجزئة وأصبح تصنيف الدول العربية قائماً على أساس الثروة النفطية.[1]

المطلب الثاني: سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط

ظاهرة سباق التسلح Arms Competition:

هي ظاهرة عسكرية، سياسية، صناعية، تجارية تتمثل في استمرار التنافس الدولي على ضمان تحسين كفاءتها وأسلحتها القتالية وطاقتها الدفاعية والهجومية وهذا عن الطريق التطور التكنولوجي لصناعة العسكرية الحربية وذلك كماً ونوعاً وذلك ببناء قوات مسلحة ضخمة متعددة لخوض المعارك وذلك حال الدول الصناعية، أو عن طريق إستراد المعدات الحربية والأسلحة بالنسبة للدول الغير صناعية وقد تغير مفهوم سباق التسلح مع التطور التاريخي للمجتمعات البشرية وتغير طبيعة الحرب والمؤسسة العسكرية فبعد أن كانت مؤسسة جامدة محافظ لا تعترف بالتغيير ومع الثورة الصناعية ظهر تفكير جديد وهو التفكير التكنوستراتيجي للحرب وهو الذي أعطى خصائص جديدة لسباق التسلح وهذا من خلال دقة ووضوح الهدف زيادة القدرة التدميرية للأسلحة سرعة التنقل ورد الفعل استبدال الآلات الصماء بآلات ذكية حرب الكمبيوتر.[2]

ارتبطت ظاهرة سباق التسلح ارتباط، وثيقاً ببعدها الاقتصادي أو ما يعرف بالنفقات العسكرية أو الانفاق العسكري[3] Militory Expenditure وهي المورد المالي الذي يغطي تكاليف صناعة أو إستيراد وتطوير الأسلحة والعتاد العسكري شهدت منطقة الشرق الأوسط سباق تسلح وهذا منذ **1950** وهذا منذ كسر إحتكار تجارة

1_ عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص42.

2_ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية ج3(سباق التسلح)، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص126_128.

1_ أشمل تعريف للإنفاق العسكري هو التعريف الذي يعتمده معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي stokholm international peace research institute SIPRI ويستند في ذلك إلى تعريف حلف شمال الأطلسي لمفهوم نفقات الدفاع ويشمل هذا التعريف كل النفقات المالية على: القوات المسلحة كما في ذلك قوات حفظ السلام- وزارة الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى المنخرطة في المشاريع الدفاعية القوات الشبه عسكرية عندما يقدر أنها تدرب وتجهز للعمليات العسكرية للنشاطات الفضائية العسكرية كما يجب أن تشمل هذه النفقات كل من الأفراد العسكريون والمدنيون كما في ذلك تعويضات تقاعد العسكريين ومختلف الخدمات الإجتماعية لهم العمليات والصيانة المشتريات البحث والتطوير المعونة العسكرية.

السلاح الناجمة عن الإعلان الثلاثي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتم هذا الكسر عن طريق الصفقة المصرية التشيكية سنة **1995.**

لتقتحم دول المنطقة هذه الدوامة من سباق تسلح عنيف وهذا عن طريق تمويل هذه الصفقات بالموارد النفطية وبتأجج التنافس بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية إزداد تدفق السلاح في المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية بلغت صادراتها إلى المنطقة ما بين سنتي 1978_1981 إلى حوالي 14 مليار دولار إسرائيل لوحدها تلقت حوالي 13مليار دولار فيما بين سنتي 1973_1981 أما الاتحاد السوفياتي المزود التقليدي للأسلحة في المنطقة فبلغت صادراته بين سنتي 1973_1981 حوالي 30 مليار وبأكثر من 900 دبابة و700 ناقلة مصفحة و300 مدفع و1300 طائرة و300هيلوكبتر.

أما الدول الأوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وبريطانيا فقد بلغت صادراتها أكثر من 18 مليار دولار بين سنتي 1973_1982 ولذلك أصبحت المنطقة أكبر سوق عالمية للأسلحة وتحتل ستة دول من المنطقة المراتب الأولى من حيث استيراد السلاح أمثال سوريا العراق، مصر، إيران، ليبيا، العربية السعودية كما أن الدول العربية اشترت 61% من مبيعات الأسلحة العالمية وما زال الإنفاق العسكري يشكل أكبر النسب من الإنفاق العالمي على العتاد العسكري.[1] لترتفع سنة 2000 إلى 51,7 مليار دولار ثم إلى 56,1 مليار دولار سنة 2004 وهذا بزيادة قدرها 40% فيما بين سنتي 1995_2004.

1_ الأهميـــة الإستراتيجية لدول الخليج:

تلعب الاعتبارات الجيوسياسية والجيوستراتيجية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة

1_ أنتوني، هـ_كوردسمان، بعد العاصفة التغيرات في التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزال، (مصر: دار الهلال، 1994)، ص61_62.

السلوك السياسي المتبع في علاقتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.[1]

تتمتع منطقة الخليج بأهمية كبيرة نظراً لموقعها الجيوستراتيجي الهام بين القارات القديمة الثلاث(آسيا، أوروبا، إفريقيا) ونقطة إلتقاء التجارات المتبانية كما تملك من ثروات ما يؤثر على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل من بلدانه محل إهتمام كبير من قوى عديدة كما جعلت هذه الأهمية من الأقليم ميدان للصراع الإقليمي والدولي الذي لا يزال محتد ما حتى الآن.

يمثل الخليج العربي أقصى امتداد للعالم العربي نحو الشرق ويتمحور بين الساحل الشرقي لأرض الجزيرة العربية المنبسطة وأرض الساحل الغربي لهضبة إيران وتعتبر منطقة الخليج العربي إمتداد بحريا للمحيط الهندي ويقع مضيق هرمز في مدخل الخليج من الجنوب ويربط بينه وبين خليج عمان.[2]

ويشكل الخليج العربي بحيرة شبه مغلقة من شط العرب شمالا حتى مضيق هرمز جنوباً ويحده من الشرق الساحل الإيراني ومن الغرب شبه الجزيرة العربية ويتميز الخليج كممر مائي بالهدوء نظراً لخلوه من العقبات الملاحية كما يتميز بكثره الجزر التي يتجاوز عددها 125 جزيرة ترجع أهميتها لكونها تستطيع التحكم في جميع الممرات البحرية من المحيط الهندي إلى داخل الخليج العربي إضافة إلى مضيق هرمز الذي يعد بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم كما يعد أكبر معبر مائي عالمي إذ يعبر من خلاله يومياً أكثر من مائة سفينة.[3]

أما من الناحية الاقتصادية فتمثل الثروة النفطية في الخليج بشقيها المنتج والمخزون الاحتياطي القوة الاقتصادية المهمة لمنطقة الخليج وقد جاء اكتشاف النفط في المنطقة ليضاعف من أهميتها الإستراتيجية بل ويجعلها بؤرة السياسية العالمية حتى أن الكثير من الباحثين أجمعوا أن مستقبل العالم والدول الصناعية مرتبط بالدول الغنية

2_ العدواني عبد الناصر، أعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي: مقتربات جديدة، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، عمان، 2004، ص50.
3_ الفيل، محمد، رشيد الفيل الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، (كويت، دار السلاسل، 988)، ص22.
1_رجب، يحى حلمي، الخليج العربي والصراعات الدولي المعاصر، (الكويت: دار العروبة، 1989)، ص20.

بالنفط وهو القول الذي تعزز مع الإكتشافات النفطية المتكررة التي أكدت أن الدول الخليج تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم.[1]

الأهمية النفطية للخليج العربي لا تنبع فقط من ضخامة حجم الإنتاج حوالي 36% من الإنتاج العالمي وضخامة احتياطاته حوالي 40% وإنما أيضا من مجموعة أخرى من الخصائص التي تميز نفط الخليج سهولة استخراجه، قربه من الساحل وتدني كلفة إنتاجه وترتبط بالمصالح الغربية في الخليج مجموعة أخرى من المصالح التي ترتبط بالإستثمارات الغرب في المنطقة وبدور رؤوس الأموال الخليجية البترودولار في حل أزمة الإقتصاد الرأسمالي العالمي وخاصة من خلال تجارة الأسلحة والودائع المالية في المصارف.[2]

إن الأهمية الجيو ستراتيجية والإقتصادية هي أهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي للخليج وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسية في التوازن الإستراتيجي الدولي وأبعاد توظيفه في نطاق الإستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية فضلا عن قيمته المالية والإقتصادية في النظام الإقتصادي العالمي وأثر ذلك على الصراعات الدولية والإقليمية التي نخل بنظام توازن القوى في المنطقة [3] هذه الخصائص التي تتميز بها منطقة الخليج العربي دفعت العالم الغربي وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإهتمام به وطرح مفاهيم إستراتيجية متغيرة بهدف الدفاع عن مصالحها في المنطقة كما أنها وضعت رؤية تتمثل في أن من يسيطر على هذه المنطقة هو من يستطيع فرض رؤيته الأمنية العالمية وهذا ما دفع ديفيد نسيوم وكيل وزارة الخارجية الأمريكية إلى القول: "أن كان العالم دائرة مسطح وكان المرء يبحث عن مركزها، فيمكن إعطاء حجة جيدة مفادها أن هذا المركز هو الخليج سواءاً العربي أو الفارسي حسبما تنظر إليه، وما من مكان في العالم اليوم فيه

2_ البسكتي نصرة عبد الله، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، ص32_33.

[2]_ شكر زهير، السياسة الأمريكية في الخليج العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982)، ص4.

[3]_ مرهون عبد الجليل، المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية_ الإيرانية، (مجلة شؤون الأوسط: العددة، 1996)، ص43_64.

ذلك القدر من التقاء المصالح العالمية، وما من منطقة تمثل هذه الأهمية الأساسية لإستمرار إستقرار العالم وسلامته الإقتصادية كمنطقة الخليج".[1]

_ تطور الأمن الإقليمي الخليجي:

كان الخليج العربي محط أطماع الغزاة والمستعمرين منذ مطلع القرن الميلادي السادس عشر، فقد غزاه البرتغاليون والفرس والإنجليز والهولنديون وإستولى عليه العثمانيون إلا أن الصراع الدولي على أرض الخليج إشتد منذ أوائل القرن التاسع عشر مع اكتشاف الإمبراطورية البريطانية لأهمية هذا الجزء من العالم باعتباره طريقها إلى الهند ثم مع اكتشاف النفط فيه فيما بعد، ونافستها في ذلك دول أخرى من بينها فرنسا عن طريق علاقاتها بمسقط إلا أن الغلبة كانت لبريطانيا التي استطاعت أن تبعد عنه الإمبراطورية العثمانية والأساطيل الفرنسية وتقيم فيه دويلات ظلت فترة من الزمن حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية تعترف بنفوذها كدولة عظمى في الخليج.[2]

وكانت المراحل التي مرت بها أهمية الخليج تسير بموازات مع تطور النفوذ البريطاني وترسيخه فيه وقد تم ذلك عبر سلسلة من السياسات التي عهدت بريطانيا إلى تنفيذها لفرض سيطرتها على الخليج العربي فكان عليها أن تخوض صراعاً مع الدول التي كانت تمارس نشاطها في هذه المنطقة فتمكنت من أن تسهم إلى جانب هولندا في القضاء على النفوذ البرتغالي في بداية القرن السابع عشر ودخلت في نزاع مع الهولنديين وكان لها الدور الرئيسي في إضعافه وإبعاده في العقد السادس من القرن الثامن عشر ثم واجهت النفوذ الفرنسي المتزايد في القرن التاسع عشر وتمكنت من إضعافه وتحديده بعد نزاع استمر حتى بداية القرن العشرين واستطاعت بريطانيا من الحفاظ على مكانتها في الخليج العربي والتصدي للنشاط العثماني المتزايد طيلة العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى إلى أن حسم

---

[1] _سويد ياسين، الوجود العسكري الأجنبي والخليج واقع وخيارات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص7.

[2] _وهيم طالب محمد، التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج من 1928_1939، (-بغداد، دار الرشيد، 1982)، ص5_6.

الموقف النهائي لصالح بريطانيا وبينما كانت بريطانيا تسعى جاهدة لإبعاد أي تنافس دولي آخر على المنطقة.[1]

كانت تعمل من جهة آخرى على دعم سيطرتها على سكان المنطقة وحملهم على الإنصياع لإرادتها ولأجل تحقيق ذلك حاولت بريطانيا ربط شيوخ المنطقة بعدة معاهدات تضمن من خلالها الحفاظ على أمن المنطقة والإمتناع عما يضر بمصالحها التجارية وإخضاع علاقتهم الخارجية لسياستها ومنعهم من بيع أو تأجير أي جزء من أراضيهم لأي دولة كانت دون موافقة الحكومة البريطانية وبكلمة أخرى إبعاد كل ما من شأنه فسح المجال للنفوذ الأجنبي في الخليج العربي بإستثناء النفوذ البريطاني.

وعندما أعلنت الحكومة البريطانية إنسحابها من الخليج في 1968 في مدة أقصاها نهاية عام 1971 تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتملأ الفراغ الذي خلقه هذا الإنسحاب ويشير أسامة الغزالي حرب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت أكثر من خطة لتواجدها المباشر في المنطقة وإتخذت قرارها بأن تحل محل بريطانيا في قاعدة (دبيجو قارسيا) التي تعتبر أهم جزر المحيط الهندي من الناحية الإستراتيجية وهو الأمر الذي وجه بالشك من جانب الإتحاد السوفياتي الذي بدأ في تطوير سياسة بحرية جديدة في المنطقة آنذاك وبعد أن أعلنت بريطانيا عن عزمها بالإنسحاب أخذ الوجود البحري السوفياتي يتزايد بإطراد في المحيط الهندي.

من المعروف أن أهمية الخليج قد إزدادت بعد إكتشاف النفط إلا أنه لا يمكن أيضا تجاهل العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الأهمية السياسية لهذه المنطقة خصوصاً في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية فالنهوض القومي الإيراني والعربي وطموح الشعوب في تحرير والإستقلال والوحدة القومية العربية قد جعل الدول الإستعمارية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية تشددان من قبضتهما وتضع خطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي خاصة بعد

1_ أسامة الغزالي حرب، التطورات في السياسة الأمريكية إزاء الخليج في ظل الإدارات الجديدة مجلة السياسية الدولية، العدد 97(جويلية 1989)، ص53_57.

حرب السويد عام **1956** والثورة العراقية عام **1958** والثورة اليمنية عام **1962** والثورة الإيرانية عام **1979**.[1]

لم يكن إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على القوى الصديقة لها لضمان مصالحها في الخليج أمراً خفياً إذ ظهر أوضح تعبير عن ذلك في إعلان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون عام **1969** إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على القوة الإقليمية لمساعدتها في حماية مصالحها في أنحاء العالم ومن هنا كان لا بد أن يتم تطور التعاون الأمني للولايات المتحدة الأمريكية مع إيران والسعودية في ظل ما عرف في حينه بـ"سياسة الدعامتين" نظراً لأن كلا الدولتين تمثلان نقطة إرتكاز في المنطقة لذلك فالتعاون معهما يمكن أن يوفر إطاراً قوياً للإستقرار في الخليج[2] كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أهداف نظام الشاه في الخليج والذي كان يراه مجالا حيوياً لإيران.[3]

ومن الواضح أن إيران تمثل قوة نفطية وإقتصادية وسكانية قوية في النظام الإقليمي الخليجي لذا أدرت الهيمنة على هذا النظام وقيادته لصالحها بإعتبارها القوة الأكبر إقليمياً فقد قال شاه عام 1970 بعد الإنسحاب البريطاني من المنطقة "لقد بدأ عصر جديد في الخليج" وترى إيران أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والإستقرار فيه بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله ولذلك تدخل الشاه ضد اليساريين في ظفار والجمهورية في اليمن كما إستطاعت رسم حدود بلادها الجغرافية مع السعودية 1968 ومع العراق عام 1975 وأرغم الإمارات الخليجية على تغيير إسم وكالة أنباء "الخليج العربي" إلى وكالة "أنباب الخليج" عند تأسسها عام 1976 كما طرح الشاه عام 1975 مشروعاً لأمن الخليج يقوم على إقامة حلف عسكري نمت مسمى "منظمة الدفاع الإقليمية " أو"أكزام الأمني الخليجي" من أجل حماية أمن وحدود

1_ عبد الرحمن نعيمي، الصراع على الخليج العربي، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1994)، ص12.
2_ شيخة غانم القحطاني، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي، (الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعي، 1997)، ص120.
3_عبد الحكيم عافر الطحاوي، العلاقات السعودية- الإيرانية وأثرها على دول الخليج، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص143.

الدول الأعضاء، وإخلاء الخليج من القواعد العسكرية الأجنبية وكانت إيران تحاول دائما أن تكون هذه الأحلاف تحت قيادتها وهيمنتها.

وعند قيام الإتحاد السوفياتي بغزو أفغنستان أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية حين أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك "جيمي كارتر" بوضوح أن أي محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستكون كمثابة تهديد للمصالح الحيوية وستواجهه بكافة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية وبذلك تحددت إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج وعرفت هذه الإستراتيجية بـــــ(مبدأ كارتر) وعلى ضوء هذا التصريح برزت أهمية تشكيل قوة عسكرية خاصة تعرف بإسم (قوات التدخل السريع) وقيامها بعمليات تدخل أمريكي في الخارج وبالأخص المنطقة الغنية بالنفط أي منطقة الخليج.

وفي أواخر عهد الشاه **محمد رضا بهلوي** تحولت إيران من أداة للحماية لأداة للتهديد وأصبحت تشكل خطراً على المنطقة بسبب الطموحات الإيرانية التاريخية عندما ظهرت أطماع الشاه في إستيلاء على منابع النفط في الخليج وهنا قررت الولايات المتحدة التخلص من الخميني الذي إستطاع أن يستأثر بالسلطة في إيران ويوجه الثورة ضد الولايات المتحدة الأمريكية ويتطلع للهيمنة على المنطقة.[1]

انتهجت السياسة الإيرانية مسلك تصدير الثورة ومبادئها إلى كافة الدول الإسلامية وتزامن ذلك مع محاولة إيران فرض سيطرتها على المنطقة وعدم الإعتراف بالإتفاقيات التي تم إبرامها مع الشاه تجاه دول العالم كافة وخصوصاً دول الخليج العربية الأمر الذي دعا المملكة العربية السعودية عام **1980** ومعظم دول العربية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران كما سارعت دول الخليج العربية إلى تأسيس مجلس تعاون في 25 ماي **1981** للإعتماد على نفسها في تحقيق أمنها وبخاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية.[2]

1_ أنور بن ماجد عشقي، أمن الخليج وسبل تحقيقه مجلة آراء الخليج، العدد 26، (نوفمبر 2006)، ص56.
2_ إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، (كويت: شركة الربيعات للنشر والتوزيع، 1984)، ص219.

أصبحت إيران تمثل أكبر تهديد للأمن في المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً عندما سعت إلى امتلاك سلاح متطور وترسانة نووية مستغلة الأوضاع بعد الحرب الخليجية الثانية عام **1991**، تعددت النتائج بعد حرب الخليج الثانية بين نتائج مباشر على الأمن الإقليمي الخليجي وكذلك تداعيات متنوعة على النظام الدولي وهيكلته وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية فيه، وإنهيار وتفكك منظومة الكتلة الشيوعية بعد سقوط الإتحاد السوفياتي.

أما فيما يتعلق بتداعياتها ونتائجها وآثارها على الأمن الإقليمي الخليجي وتطوره فقد ترتب على هذه الحرب تولى الولايات المتحدة لمهام جديدة إزاء منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً وإهتمت السياسة الأمريكية بضرورة الإعتماد على فاعلية الوجود السياسي والعسكري الأمريكي لفرض الإستقرار والمشاركة في حفظ التوازنات الإقليمية ومنع وقوع الأخطار غير المؤكدة الكامنة في أشكال مختلفة في المنطقة وتعنى في مجملها الحفاظ على أمن هذه المنطقة من خلال الوجود العسكري فيها سواء بالإقامة المسبقة لها أو بسرعة نقل القوات إليها من أجل ردع أي محاولة تشكل تهديداً لها من الداخل أو الخارج وحماية المصالح الأمريكية والرعايا الأمريكيين، إضافة إلى منع أي تحالف بين القوة الإقليمية في الخليج وتذهب بعض الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شرعت في أعقاب حرب الخليج الثانية بتنفيذ إستراتجيتها الأمنية التي كانت قد بدأت في صياغتها على نحو ما في الفترة التي سبقت غزو العراق للكويت ثم جاءت نتائج هذه الحرب لتوفر لها البيئة الأمنية الإقليمية الملائمة لتنفيذها ويمكن القول أن المرتكزين الأساسين لهذه الإستراتيجية الجديدة هما:

- ✓ التدخل العسكري المباشر في المنطقة وتولي مسؤولية تأمين مصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة والتي تتمحور حول ضمان تدفق النفط وفق حيز سعري مقبول وما يرتبط به من أمن وإستقرار الدول المنتجة له.
- ✓ إحتواء المزدوج لمصدري التهديد القائمين في المنطقة العراق وإيران اللتين لم تعد الولايات المتحدة في حاجة إلى أي منهما للعب دور الحارس للمصالح في المنطقة كما كان الحال إبان إستراتيجية توازن القوى هذا فضلا عن واقع أن كلتا الدولتين قد أهدرتا

مصادر القوة الذاتية بفعل حربهما معاً التي إستمرت 8 سنوات إضافة إلى ما لحق العراق على نحو خاص من دمار هائل بفعل الحرب التي قادتها الولايات المتحدة.[1]

أما بالنسبة لإيران فقد كانت حرب الخليج الثانية بما إحتوته من إستعراض للقوة الأمريكية والتكنولوجيا المتقدمة أثرها في إحباط شعورها بأهميتها كأكبر دولة إقليمية في المنطقة فأدت من جهة النظر الإيرانية إلى تشويه النظام الطبيعي للعلاقات الإقليمية ولذلك وجدت نفسها معنية بالرد على هذه التطورات وقد عبرت إيران عن إدراكها خطراً لمستجدات من خلال تأكيدها على:

1_ رفض أي تغيير في الحدود السياسية بين الدول الخليجية خصوصاً إذا إقتضى إعادة ترتيب المنطقة على النحو الذي ينال من الأهمية الإستراتيجية لإيران.

2_ حرصت إيران على وحدة التراب الوطني العراقي من منظور أن العراق يعد عمقاً إستراتيجيًا على الحفاظ على وحدته ضمانة أساسية من ضمانات التكامل الإقليمي والقومي الإيراني نفسه.

3_ ضرورة حفظ التوازن الإستراتيجي التركي الإيراني إنطلاقا من مشكلة الأقلية الكردية الإيرانية التي تجسد الخلفية التي ينبع منها التصور الإيراني.

4_ رفض الوجود الأجنبي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية لطرد العراق من الكويت والذي قبلته على مضض وفور إنتهاء الحرب الخليج الثانية أكدت مجدداً على وجوب خروج القوات الأجنبية منها وأن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة عليه.[2]

5_ تأكيد أن صيغة التعاون الأمني والسياسي والإقتصادي الشامل بين دول منطقة الخليج هي المناسب للحفاظ على الأمن الإقليمي والإطار الأمثل لتنظيم العلاقات الإيرانيـة الخليجية وتأمين المنطقة في المستقبل ضد أي أحداث على شاكلة العدوان العراقي على الكويت.

جاء الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 ليشكل سابقة خطيرة في منطقة الخليج مع إنتهاء التواجد العسكري البريطاني في الخليج مع بداية السبعينيات من القرن الماضي

1_ محمد صفوت الزيات، الولايات المتحدة وأمن الخليج طموحات المصالح وحدود القوة، مجلة آراء حول الخليج عدد 16 يناير 2006)، ص12_17.

1_ عصام نايل المجالي، مرجع نفسه، ص49.

فهي المرة الأولى التي تقع فيه دولة خليجية تحت الإحتلال الأجنبي المباشر وخصوصاً عندما تكون دولة مثل العراق التي مثلت عبر نصف القرن الماضي أحد قطبي توازن القوى في المنطقة إضافة إلى تمثيله أحد مصادر التهديد على أمن منطقة الخليج، إضافة إلى التواجد العسكري الكثيف في المنطقة وهو الأمر الذي كانت تخشاه دول الخليج دائماً.

ومنه إذا كانت الحرب الأمريكية على العراق قد إستطاعت القضاء على التهديد العراقي لأمن الخليج والذي ظل هاجساً يؤرق دول الخليج عامة والكويت خاصة على مدى أكثر من ثلاثة عشر عاماً، فإن هذا لا يعني تغيير الحقائق التاريخ والجغرافيا حيث أن المنطقة لا تزال تحتوي على عناصر التوتر التي تجعل من الوجود الأجنبي أمراً حتمياً وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الدفاع الكويتي جابر الصباح بقوله: "التواجد الأمريكي في الكويت تحكمه إتفاقيات أمنية موقعة بين البلدين ولا علاقة له بما يحدث في العراق: "ومنه التعرف على طبيعة التهديدات الأمنية لدول الخليج العربية في مرحلة ما بعد إحتلال العراق تقتضي الإشارة إلى العديد من العوامل والمؤثرات وكذا العديد من الأطراف الفاعلة في هذا الإطار وأهم القضايا والأزمات في المنطقة سواءاً بالحديث عن الولايات المتحدة وتواجدها وكذا رعايتها لمصالحها الحيوية في المنطقة أو عن طريق العراق الجديد وكذا البرنامج النووي الإيراني وكذا بالحديث عن المملكة العربية السعودية اليمن وغيرها.

_سباق التسلح في منطقة الخليج:

جاءت أبرز صور سباق التسلح مباشرة عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام **1945** فعلى خلفية الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب وتصاعده تصاعدت وتيرة سباق التسلح في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها والإتحاد السوفياتي سابقاً وحلفائه خصوصاً، مع دخول السلاح النووي إلى هذا السباق.[1]

1_ غراهام ونيونهام جينفر إيفايز، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،(أبوظبي، مركز الخليج للأبحاث 1998) ، ص90.

وكذلك الحال بالنسبة لدول الخليج فتجدر الإشارة للإرتباط الكبير بين التوجه نحو التسلح في الخليج والصراع العربي الإسرائيلي الذي ألقى بظلاله على المنطقة الشرق أوسطية بمجملها ويمكن رصد أهم ملامح سباق التسلح في منطقة الخليج من مطلع السبعينيات من القرن الماضي وبالأخص بعد حرب **1973** عندما بدأت معظم الدول العربية في المنطقة ببذل جهود كثيفة في سبيل بناء وتطوير قدراتها العسكرية راصدة من أجل تحقيق هذا الهدف مبالغا مالية ضخمة جعلت من المنطقة واحد من أكثر مناطق العالم إنفاقًا على الشؤون الدفاع والتسلح بإستثناء العراق الذي يملك أصلا قوات كبيرة وحديثة التسليح نسبياً بأن جهود البناء العسكري هذه شكلت بالنسبة لدول الخليج (السعودية الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر، البحرين) تحولا جذرياً في سياستها الدفاعية على الأقل من زواية ظهور تصميم واضح لديها على بناء وإدامة قوات مسلحة كبيرة ومجهزة بصورة متطورة وفاعلة إذ أن قدرات تلك الدول كانت تقتصر حتى ذلك الوقت على الإحتفاظ بقوات عسكرية صغيرة بل رمزية في بعض الأحيان لا تتعدى مهما تم عمليات الأمن الداخلي وحراسة الحدود والسواحل لمنع أعمال التهريب والدخول الغير شرعي للبلاد.[1]

أما خلال الفترة التالية لحرب **1973** وبالتحديد بعد إرتفاع أسعار النفط أخذ يتشكل مركز جديد للتسلح في الخليج العربي ليبتلع قسماً كبيراً من رأس مال دول المنطقة.

وتظهر الإحصائيات حول الإنفاق العسكري لدول المنطقة هذا التحول المحموم نحو التسلح الذي إجتاح المنطقة حيث بلغت عائدات توريد السلاح لمنطقة الخليج العربي أعلى نسبة مبيعات من السلاح بالنسبة للدول الغربية فقد إرتفعت هذه المبيعات من 922 مليون دولار عام **1959** إلى 3412,2 مليون دولار والنصف الأول فقط من **1976** وكانت الولايات المتحدة الأمريكية المورد الرئيسي للسلاح فقد بلغت أرقام مبيعاتها العسكرية عام 1974 ما يقارب 54% من جميع مبيعاتها من السلاح

2_ هيثم الأيوبي، الموسوعة العسكرية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980)، ص760.

وتضاعفت معدلات الإنفاق على السلاح عدة مرات في السنوات الخمس اللاحقة لهذا التاريخ.[1]

فالحكومة السعودية أنفقت خلال فترة 1975_1979 ما لا يقل عن 54 مليار دولار في مجالات المشتريات والتجهيزات العسكرية منها 18 مليار دولار ثم إتفاقية عام **1977** في مجال المشتريات العسكرية من الولايات المتحدة وحدها.

يفسر العديد من الباحثين أن إستجابة الولايات المتحدة الأمريكية لطلبات التزويد السلاح لدول الخليج العربي مردها إلى أكثر من عامل.[2]

أ_ وهذا رغبة منها في تقوية العلاقات مع دول الخليج.

ب_ جعل من المنطقة سوق مفتوح في هذا الإطار.

ج_ إدراك الولايات المتحدة أن مجرد التكافئ عدم الإستجابة إلى طلبات هذه الدول من سلاح سيجعل منها سوق لقوى أخرى.

د_ كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد إستخدمت التنافس الإيراني السعودي في الخليج لخدمة مصالحها الخاصة، فسلحت إيران ودعمت في الوقت نفسه الدور السعودي في المنطقة في ما يتعلق بمسائل إستخراج النفط وتخفيض إسعاره وعززت أمريكا سباق التسلح في الخليج عن طريق إغراق المنطقة بالأسلحة ساعية بذلك إلى ربط دول المنطقة بالمصالح الأمريكية وتقوية مواقعها لرسم سياسة هذه البلدان وخصوصاً أن التنافس السعودي الإيراني على المنطقة أخذ يتفاقم مع نمو القدرة المالية والسياسية للسعودية وبشكل عام يمكن تلخيص العوامل The Factors التي أدت إلى إزدياد سياسة التسلح Armament Policy في منطقة الخليج منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي فيما يلي[3]:

أولا: تزايد أهمية المنطقة إقليميا ودوليا:

1_ خالد محمد القاسمي، الخليج العربي في السياسة الدولية قضايا ومشكلات، (الكويت: دار الشرع، 1987)، ص57.

2_ عبد الله مسعود القباع، السياسية الخارجية السعودية، (رياض: مطابع الفرزدق، 1986)، ص141

3_ أحمد سيح الخالدي وآخرون، قضايا الخليج العربي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982)، ص9_10.

بعد حرب 1973 وأزمة النفط العالمية برزت منطقة الخليج كأحد أكثر المناطق المنتجة للموارد الأولية الحيوية في العالم كما كان واضحاً أن هذه الأهمية مرشحة للإزدياد في المستقبل بالنظر إلى المخزونات النفطية الموجودة فيها والتي تفتقر إليها معظم أقاليم العالم الأخرى.

ثانيا: تضخم المداخيل النفطيـــــة:

فقد أدى الإزدياد المستمر في ثمن النفط إلى التصاعد المداخيل المالية للدول المنتجة بشكل لم يسبق له مثيل في الماضي وكان من الطبيعي أن يتم تحويل جزء كبير من هذه المداخيل إن لم يكن الجزء الأعظم منها إلى نواحي الدفاع والأمن والتنمية القدرات العسكرية.

ثالثا: الإقتناع الذاتي بالحاجة إلى القوة العسكرية الفعالة

وهو شعور الدول في إمتلاك قوات مسلحة وطنية قادرة على الدفاع عن مصالحها ومواردها وحدودها ضد ما يمكن أن يهددها من أخطار سواء كانت داخلية أو إقليمية محلية أو دولية كما تشكلت لديها قناعة ذاتية ملح حول حتمية إمتلاك مثل هذه القوات كأحد العناصر الأساسية المكونة لمبادئ إستقلالها الوطني وبالنظر إلى الطبيعة السابقة لهذه الدول وكون معظمها حديث الإستقلال أو لأن الإهتمام السابق بتطوير قواتها المسلحة كان هامشياً إلى حد بعيد فإن بنائها العسكري الدفاع إتسمت بحتمية كونها ذات طابع شامل يبدأ من الصفر تقريبا وقد إستدعى ذلك تخصص برامج مالية وبشرية ضخمة لم تكن هذه الدول قادرة على تحمل أعبائها بمفردها وتحديداً على صعيد الخبرات الفنية والتقنية من جهة والكفاءات العسكرية التكتيكتة والعملياتية من جهة أخرى الأمر الذي وفر للدول الغربية بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا الفوز بعقود تسلح و إنشاء وتجهيز بمبالغ طائلة ما يزال إنجاز معظمها بحاجة إلى عدة سنوات على أقل تقدير كما كان للحرب العراقية الإيرانية الدور الكبير في تصعيد سباق التسلح.[1]

الحرب العراقية الإيرانية وتصاعد سباق التسلح في الخليج:

1_ أسامة الغزالي حرب، الأمن والصراع في الخليج العربي مجلة السياسية الدولية العدد 62(1980)، ص26_35.

كان لهذه الحرب الأثر البالغ في تصاعد سباق التسلح في الخليج حيث شهدت المنطقة صراعاً بين القوى الإقليمية الرئيسية الثلاث وهي المملكة العربية السعودية والعراق وإيران اختلفت فيه الأهداف من المتعلق بالأمن الوطني الذاتي لكل منها وكذلك ارتباطاتها بالقوى الدولية مما حال دون الوصول إلى موقف موحد وهو ما كان يصعب الوصول إليه عملياً في ظل ظروف كل دولة منها ومصالحها الخاصة مما قاد إلى توجه كل تمويل ضخم لترسانتها العسكرية فتسابقت المنازع فيها وقد قدر المراقبون آنذاك أن ضخامة القوة العسكرية الإيرانية تزيد عن حاجتها الدفاعية وأنها يمكن أن تكون تهديد للدول العربية الخليجية وقد استخدمت إيران ذلك التفوق العسكري في احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة والتمسك بها ، كما تدخلت عسكرياً للقضاء على الثورة في ظفار سلطنة عمان ورفعت من كثافة وجودها العسكري في مدخل الخليج وبالمثل قام العراق باستخدام قوته العسكرية الكبيرة في خلافاته مع الكويت، التي كان يسعى إلى ضمنها والاستيلاء على جزيرتي **وربة وبوبيان** الكويتيتين الإستراتيجيتين أما المملكة العربية السعودية فقد استخدمت تنامي قوتها العسكرية في تزعم باقي دول الخليج لحماية أمنها القومي وكذلك أمن تلك الدول الصغيرة مساحة وقوة البشرية بموارد النفطية وقد إعتمدت العراق في بناء ترسانتها المسلحة على ثلاثة أبعاد:

1_ الإعتماد على الإتحاد السوفياتي والصين وكوريا الشمالية كموردين رئيسين للأسلحة التقليدية التي يحتاج منها العراق كميات ضخمة لتسليح جيش ذي مليون جندي، مثل الدبابات والمدافع والصواريخ المضادة للطائـــرات والعـــربات المدرعـــة، وطائرات القتال، والسفن البحرية.

2_ الاعتماد على دول أخرى خاصة فرنسا ودول أمريكا اللاتينية للحصول على الأسلحة ومعدات المتقدمة تكنولوجيا والتي يصعب الحصول عليها من المعسكر أو الكتلة الشرقية وهذا ما يعد تنويعاً في المصادر.

3_ الإسراع في بناء قاعدة صناعية حربية عراقية ذاتية يمكن أن تمد القوات المسلحة العراقية بإحتياجاتها من الدخائر والأسلحة التقليدية الخفيفة ثم الثقيلة وذلك من خلال تصنيع الأسلحة في العراق.

أدت هذه السياسة التسلحية العراقية إلى إعتبار دول المجاورة لها أنها موجه لها وتشكل تهديداً معاً أدى إلى سباق تسلح عنيف في المنطقة إذ سرعان ما لجأت السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت إلى تعزيز قدراتها العسكرية الدفاعية بشكل مبالغ فيه خلال الثمانيات من القرن العشرين.

فبعد إندلاع الحرب العراقية الإيرانية الحكومة السعودية بطلب إلى الحكومة الأمريكية يقتضي بضرورة حصولها على خمس طائرات من طراز (أواكس) للإنذار المبكر وحصولها أيضا على ثماني طائرات نموذج صهريج لتمويل تلك الطائرات بالوقود جواً إضافة إلى قطع الغيار والمعدات الدعم اللازمة لها لمدة 8 سنوات وذلك لهدف تمكين السعودية من تأمين عمليات القيادة والمراقبة والإتصالات لكل من القوات الجوية التكتيكية والدفاع الجوي السعودي وبلغت قيمة هذه الصفقة 8,5 مليار دولار منها 5,8 مليار قيمة طائرات الصهريج والتجهيزات الأخرى وقد تسلمت السعودية أول طائرات الأواكس في **1986** وإكتملت عملية تسليم الطائرات والتجهيزات في أواسط عام **1987**.

تعرضت هذه الصفقة إلى المعارضة والهجوم من قبل الجانب الإسرائيلي غير أنها حازت على موافقة الكونغرس الأمريكي في 28 أكتوبر **1981** وذلك بعد إصرار السعودية وإعلانها أنها تستطيع الحصول على طلبها من مصادر أخرى.[1]

ومع ظهور أهمية الصواريخ التكتيكية ومدى خطرها وتأثيرها خلال القصف المتبادل للمدن بين العراق وإيران **1985** قررت السعودية الحصول على أنواع متقدمة من الصواريخ الإستراتيجية أرض-أرض متوسطة المدى من أجل تعزيز وتطوير قدراتها الدفاعية الصاعدة وتزامنت هذه الجهود السعودية مع دخول الصين الشعبية سوق بيع السلاح من بابه الواسع وبروزها كقوة ثالثة تملك سلاحاً متطوراً للبيع في العالم الثالث في أعقاب سياسة الإنفتاح الصينية التي إستفادت من التكنولوجيا الغربية وخاصة الأمريكية وقد تخمض ذلك كله عن نجاح الحكومة السعودية في الإتفاق مع

1_ خالد محمد القاسمي وآخرون، الإستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، (كويت: مؤسسة دار الكتاب الحديث للطباع والترجمة والنشر، 1992)، ص43.

الحكومة الصينية حول قضية تزويد القوات المسلحة بعدد من الصواريخ الإستراتيجية أرض-أرض متوسطة المدى طراز(CSS2) يبلغ مداها2600 كيلو متر وأطلق على هذه الصفقة (رياح الشرق)وقد أكد لملك فقد آنذاك حصول السعودية على هذا السلاح دون ذكر عدد الصواريخ في إجتماع مجلس الوزراء في مارس **1988**.

_ إستمرارية سباق التسلح في القرن الجديد:

ساهم الغزو العراقي للكويت عام **1990** وحرب الخليج الثانـــــية **1991** والتي ترتب عليها تعزيز دوافع التسلح لدى دول المنطقة وخصوصاً لدى إيران التي رأت نفسها الهدف التالي للولايات المتحدة بعد العراق وكذلك الحال بالنسبة للدول الخليج العربية التي رأت بتجربة الغزو العراقي للكويت شبحاً يتهدد كل دولة من هذه الدول.

وعند مناقشة قضية التسلحية لدول إقليم الخليج يمكن استخدام مؤشرين:

أ_ حجم الانفاق العسكري.

ب_ نوع الأسلحة التي تمتلكها دول المنطقة.

لقد أنفقت دول مجلس التعاون الخليجي أثناء حرب الخليج الثانية حوالي 65 ضعفاً ما أنفقته إيران بينما تقلصت فجوة الأنفاق في عام **2002** حيث فاق الإنفاق الخليجي للإنفاق الإيراني بمقدر 36,9% وعلى الرغم من هذا الإنخفاض إلا أن الإنفاق العسكري في المنطقة لا يزال مرتفعاً كما أن نسبة واردات دول مجلس التعاون 8060 مليون دولار في مقابل 1440 مليون دولار بالنسبة للإيران حوالي الفترة من 2002_1998.

أما إذا تحدثنا عن الخليج العربي، فيعد الإنفاق العسكري الإماراتي من أعلى المعدلات في المنطقة حيث تجاوزت 9 مليارات دولار سنوياً بين 2003_2005 مقارنة لمتوسط إنفاق 3 مليار دولار سنوياً في عقد سبعينيات وبلغ حجم الواردات الأسلحة في دول الإمارات العربية المتحدة 3,7 مليار بين عام 1993_1996 و4,2 مليار بين سنتي 1997_2000، و6,8 مليار بين **2001**و **2004** وبلغت قيمة التعاقدات الإماراتية لشراء الأسلحة التقليدية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة **2002_2005** حوالي 7 مليار مقابل مليار دولار للكويت ومليار دولار لسلطنة عمان

وكانت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران أكثر الدول إعتماداً على التعاقدات الروسية خلال فترة (1998_2001) إذ بلغت قيمة التعاقدات الإماراتية مع روسيا خلال تلك الفترة 800 مليون دولار مقابل 300 مليون في حالة إيران.

الإنفاق العسكري الكويتي شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي إستيراد سلاح بقيمة 4,6 مليار دولار بين 1993_1996 مقارنة بـــ800 مليون دولار فقط في الفترة الممتدة 1997_2000 كما جاءت معظم الواردات العسكرية من الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت الكويت حليفا رئيسا خارج حلف الشمال الأطلسي (ناتو) مما سهل عليها عملية شراء الأسلحة الأمريكية وبدأت الولايات المتحدة في العالم 2005 بتزويد القوات الكويتة بـــ16 طائرة عمودية من طراز أباتشي بقيمة 940 مليون دولار كما تنظر الكويت حالياً في شراء 10 طائرات من طراز18-FA من جهتها عقدت سلطنة عمان في عام 2001 صفقة مع الولايات المتحدة لشراء 12 طائرة من طراز F-16 بقيمة تقدر بـــ 825 مليون دولار كما قررت سلطنة عمان أن تشتري نظام إستطلاعي جوي أمريكي لطائرات F-16 تقدر قيمته بـــ46 مليون دولار وعلى الرغم من إرتفاع معدلات الإنفاق الإجمالي في عمان فإن وارداتها من السلاح قد عرفت هبوطاً كبيراً منذ أوائل الستعنيات حيث إنخفضت قيمة الواردات من 1,2 مليار دولار إجمالي واردات بين 1993_1996 إلى 200 مليون في الفترة بين 1997_2000 إلى 3000 مليون بين 2001_2004 وتعد بريطانيا أكبر مصدر لقطاع الأسلحة العماني.

أما فيما يتعلق بقطر فقد أنفقت نحو 291 مليار أمريكي على قطاع الدفاع في 2005مقارنة بمتوسط إنفاق سنوي قدره مليار دولار في أوائل تسعينيات القرن الماضي وقد إستنفذت قطر 32,5% من إجمالي إنفاقها العام في الفترة 2000و2004 لصالح قواتها العسكرية وهذه ثالث أكبر نسبة إنفاق دفاعي في الوطن العربي بيد أن إستيراد قطر للسلاح المعدات العسكرية قد شهد إنخفاظاً ملحوظاً في السنوات الماضية ففي عام 1994 أستوردت الدوحة سلاح قيمة 1,3 مليار دولار و625 مليون عام 1997 ومليار واحد في 1999 بيد أن متوسط قيمة إستيراد السلاح في الأعوام السابقة

إنخفضت لأقل من 50 مليون دولار والسنة وتأتي 80% من الموارد الألية للقوات القطرية المسلحة من فرنسا وأن شهدت السنوات الماضية إرتفاعا في التعاون القطري الأمريكي والقطري البريطاني في مجال الدفاع أما بالنسبة للمملكة البحرين عقدت مملكة البحرين العديد من صفقات لشراء السلاح رغم أنها في الفترة الأخيرة وحسب تصريحات لمسؤولين في وزارة الدفاع وقيادة قوات الدفاع بأنها تنوي ضبط نفقات التسلح وستهتم بالتدريب وتستخدم الأسلحة المتوفر لديها كما أنها أبرمت إتفاق مع بريطانيا لإستلام 6 طائرات من نوع هوك Hamk 29 في ديسمبر **2006** من أصل 12 طائرة قد تعاقدت عليها وصفقة شراء راداء متطور ثلاثي الأبعاد من نوع-TPS AN /59 من شركة لوكهيد مارتن الأمريكية والمستخدم في الإنذار المبكر عن إطلاق الصواريخ البالستية.

أما بالنسبة لدول الطرق فقد أثرت التطورات والتغيرات التي عرفتها دول الطوق(الأردن، مصر، سوريا) خاصة على السياسة العسكرية للدول حيث أن هذه الدول كانت في سباق محموم نحو حشد قوة وعتاد عسكري مع إسرائيل نتيجة الحروب فترة الستينيات وسبعينات حرب **1948**، وحرب **1967**، وحرب **1937** حيث أسفرت الحروب العربية الإسرائيلية على زيادة كبيرة في القوات المسلحة وإستيراد الأسلحة قبل وبعد كل حرب.[1]

وتأتي بالدرجة الأولى مصر، فقد كانت الخبرة المصرية في الحروب العربية الإسرائيلية كفيلة بإقناع صناع القرار المصريين بضرورة تطوير قدرات العسكرية والاستعداد لأي جولة أخرى من الحرب واهتمت مصر بمجال التسلح بمختلف أنواعه وقد اعتمدت على الإتحاد السوفياتي الذي كان أكبر حليف لها في فترة الحرب الباردة إذ تتوفر مصر على أكثر من 100 صاروخ سكود سوفياتي الصنع لمدى قد يصل إلى 400 كلم وتمكنت من تطوير هذه الصواريخ لتصل إلى 550 كلم بحمولة 100 كلغ.

1_ ركاب فضيلة، شافعي خيرة، الحرب الباردة وتأثيرها على المشرق العربي (فلسطين، مصر والعراق)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ جامعة خميس مليانة: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2014، ص25.

كما قامت مصر بعديد من الصفقات في إطار شراء الأسلحة من بينها صفقة مع كوريا الشمالية شراء صواريخ "سكود ج" كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قدمتا سنة **2001** اتهامات إلى الحكومة المصرية مفادها أن مصر اشترت ما يقارب الخمسين صاروخاً من نوع "رودنغ" من كوريا الشمالية، إضافة إلى أن سويسرا ادعت أنها اعترضت حمولة من الصواريخ كانت كوريا الشمالية تهز بها إلى مصر كما هناك تقارير حول سعي مصر إلى تطوير صواريخ قصيرة المدى ومتوسطة 800إلى 1200 كلم وبحمولة 450 كلغ من المواد المتفجرة.

أما فيما يخص سوريا إعتمدت سياسة تسلحية مكثفة وإعتبرت أن تهديد الإسرائيلي هو المصدر الأساسي وقد إعتمدت في الفترات الأولى على الإتحاد السوفياتي في صفقاتها لشراء العتاد العسكري كما إتجهت إلى كل من كوريا الشمالية وإيران في تزويدها بالسلاح ذو التكنولوجية والمتطور.[1]

مقـــــارنة بين التسلح في دول الطوق ودول الخليج العربي وإسرائيل:

الجدول رقم(2) نفقات الدول الشرق الأوسط بأسعار الدولار الثابتة لسنة 1985 في الفترة الممتدة بين سنتي 1970_1990 وبأسعار الدولار الثابتة لسنة 2003 في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1995_2004 بمـــــــلايين الدولارات الأمريكية:

2_ عبد الرزاق الفارسي، السلاح والخبر: الإنفاق العسكري العربي 1970_1990، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1993)، ص223_225.

السنوات / الـــدول	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2004
مصـــــــر	605	2049	1658	2648	4572	1653	1708	2061
ســـــــوريا	161	705	3343	2739	5453	4039	4939	/
الأردن	91	135	332	539	689	1004	795	849
لبنان	94	212	102	93	106	1009	903	793
إسرائيل	2016	3160	2218	5249	3807	7809	9330	10738
السعودية	462	4122	17875	20083	15926	12974	19934	19290
الكـــــويت	125	623	937	1537	1435	4222	2896	4032
الإمارات المتحدة	18	34	1232	2053	1594	2696	2575	/
عمـــــان	41	761	959	2351	1640	1950	2056	2526
البحـــــرين	11	16	161	156	210	267	318	474
قطـــر	/	/	/	/	/	/	/	/
العـــــراق	432	1418	2987	12070	12523	/	/	/
إيـــــــران	567	4735	3822	4777	4924	1976	1626	5150
ليبيـــــا	199	628	3439	3573	1708	/	346	560
اليـــــمن	/	/	/	/	/	/	/	/

نلاحظ من خلال الجدول (2) أن الزيادة في النفقات العسكرية كانت تعني بدول الطوق(مصر، سوريا، الأردن، لبنـــــان)، وإسرائـــيل كأبرز أطراف لظاهرة التسلح في منطقة الشرق الأوسط وهذا من خلال فترة الحروب العربية الإسرائيلية 1948_1973 أما منذ بداية الثمانينات فقد حدثت طفرة في النفقات العسكرية لدول الخليج العربي خاصة إذ أنه كان مجموع نفقات الدفاع لدول الخليج الرئيسية [1] (السعودية، الكـــــويت، الأمارات المتحدة، البحرين، وعمان)، تقارب نفقات الدفاع لدولة مصر وحدها سنة 1970 فإن سنة 1985 أصبحت نفقات الدفاع لدولة العربية السعودية وحدها تشـــكل ثلاثة أضعاف نفقات لدول الطوق الأربعة وهذا طبعاً راجع

1_عرجون شوقي، مرجع سابق الذكر، ص33.

إلى خصوصية كل مرحلة من المراحل التي مرت بها المنطقة وتداعيات هذه الأحداث والتغيرات والتي انعكست على سياسة العسكرية للدول.

المبحث الثاني: طموحات النووية الإيرانية وإنعكاساتها على الأمن في منطقة الشرق الأوسط:

تحتل إيران موقعاً إستراتيجياً على درجة كبيرة من الأهمية يربط بين الحوض الإسلامي غرباً والحوض العربي غرباً كما أنها تمتلك مقدرات وموارد باطنية كبيرة وخاصة في مجال النفط والغاز والمنتوجات الزراعية وكذا أهمية كبيرة في خريطتها الجيو سياسية الإقليمية والدولية على السواء.

شهدت إيران العديد من التغيرات والأحداث سواءاً داخلياً أو خارجياً التي إنعكست على سياستها قد شكلت إنتصار الثورة الإسلامية نقطة تحول إستراتيجي في مكانة إيران الإقليمية والدولية.

يعتبر المشروع النووي الإيراني من المواضيع الهامة والمعقدة بل والشديدة التعقيد في منطقة الشرق الأوسط لأنه يعبر عن طموح إيران في إكتساب سلاح فتاك محظور دولياً وهو السلاح النووي.

هذا البرنامج الذي عرف العديد من التجاذبات الإقليمية والدولية لما له من إنعكاسات على الأمن في منطقة الشرق الأوسط وعلى الخليج خاصة نظراً لما عرفه ويعرفه هذا الأخير من غليان وسعي أطرافه لتصدر المنطقة.

لقد مر المشروع النووي الإيراني بالعديد من مراحل تسارع في فترات كما تباطئ في مرات عديدة ووقع في العديد من الأزمات كل هذا سنتعرضه من خلال المطلب الأول بالتطرق إلى القاعدة الأساسية المتمثلة في خصوصية البناء السياسي الإيراني وكذا التعرض إلى البرنامج النووي الإيراني والمراحل التي مر بها والتطرق إلى أزمة البرنامج النووي الإيراني وفي المطلب الثاني سنتعرض لأهم المواقف الدولية والإقليمية حول الملف النووي الإيراني.

المطلب الأول: البرنامج النووي الإيراني وإنعكاساته على الأمن في منطقة الشرق الأوسط:

في خطاب ألقاه هاشمي رفسنجاني في أكتوبر **1988** عندما كان القائد الأعلى للقوات المسلحة في إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية قال: "لقد أثبتت لنا هذه الحرب كما هو مهم استعمال الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية وأن الدورس والمواعظ المجتمع الدولي تفقد مصداقيتها عند دخول الحرب إذن علينا حيازة هذه الأسلحة ذات الاستعمال الهجومي والدفاعي..."[1].

يبدو لنا جليا من خلال مقطع من خطاب رفسنجاني أن حيازة إيران وإمتلاكها للسلاح النووي أصبح مطلباً فرضته الظروف الدولية وأبدته الأوساط الداخلية لمجابهة التهديدات الأمنية في ثورة للتفاعلات الدولية في منطقة الشرق الأوسط تميزت التجربة الإيرانية بنوع من الخصوصية وهذا راجع إلى العديد العوامل.

1_ خصوصية البناء السياسي للنظام الإيراني:

شملت الثورة الإيرانية الأولية والأساسية لإقامة نظام إقليمي إسلامي حيث تحدث الخميني [2] بهذا الصدد قائلا: "تمثل الإسلام وديعة الله المقدسة لدينا وتتعين على الأمة الإيرانية أن تزيد من قوتها وإصرارها حتى تقدم الإسلام إلى العالم بأسره" ويتوضح من هذا الخطاب أن الخميني كرس الإيديولوجية الإسلامية من خلال هيكل دستوري لمؤسسات غير تقليدية وقد تميز البناء السياسي للنظام الإيراني بهيكل فريد من نوعه يمثل هذا الهيكل.

أ_ المرشد الأعلى:

1_ حبيبة زلاقي، تأثير التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة على السياحة الخارجية الإيرانية مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010، ص125.

2_ الخميني ولد الإمام الخمني عام 1900 في جنوب طهران من أسرة متدنية درس العلوم الفقهية ثم قام هو بتدريسها ومنذ عام 1962 بدأ إهتمام الإمام ينصب على الصمود إلى مستوى مرجع التقليد وهو أعلى مستوى في المؤسسة الدينية وتفضيل دور المؤسسة الدينية وزيادة شعبيتها وقد كان الخمني قبل هذا العام يسعى إلى إصلاح النظام الحاكم والتوعية الفكرية ولكن بعد ذلك العام تحول إلى العمل السياسي ومحاولة تحريك مقاومة شعبية ضد النظام الحاكم.

يجعل الدستور بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية وبهذا فإن المرشد يتمتع بصلاحيات أوسع هذا لأنه يتدخل في عمل مختلف سلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وهذا ما نصت عليه المادة 57 من الدستور المعدل أما المادة 119 فتحدد مسؤوليات وصلاحيات المرشد الأعلى:

1_ تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2_ الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

3_ إصرار الأمر بالإستفتاء العام.

5_ القيادة العامة للقوات المسلحة.

5_ إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

6_ تنصيب وعزل وقبول إستقالة كل من:

أ_ فقهاء مجلس صناعة الدستور.

ب_ أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ج_ رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

د_ رئيس أركان القيادة المشتركة.

ه_ القائد العام لقوات الحرس الثورة الإسلامية.

و_ القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

7_ حل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

8_ حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

9_ إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد إنتخابه من قبل الشعب.

10_عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الثوري الإسلامي بعدم كفاءته السياسية.

11_ العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد إقتراح رئيس السلطة القضائية.[1]

وبهذا يتوضح الصلاحيات الواسعة للمرشد الأعلى وقد تذهب هذه الصلاحيات إلى أبعد من ذلك وهذا بالحديث عن تحديده للسياسة الخارجية الإيرانية من خلال التشريع الذي يقوم به المرشد عن طريق الفتاوى الموجهة نحو الداخل أو الخارج على السواء ومن أمثلة ذلك فتوى الخميني بإهدار دم الكاتب البريطاني سلمان رشيدي بسبب روايته لآيات شيطانية فقد كانت هذه الفتوى سبباً في قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا وكذا فتوى الخميني بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

2_ سلطات الـــــدولة(التشريعية والتنفيذية والقضائية):

1_ السلطة التشريعية:تتكون السلطة التشريعية في إيران من جهازين هما مجلس الثوري الإسلامي ومجلس صيانة الدستور.

أ_ **مجلـــــس الثوري الإسلامي**: وسم بالإسلامي كبديل للوطني في الحكم السابق وتختص المواد 62إلى 90 في الفصل السادس من الدستور الإيراني المعنون بالسلطة التشريعية وبوضوح قواعد الإنتخابات وعدد الأعضاء وطبيعية المداولات والصلاحيات.

ب_ **مجلس صيـــانة الدستور**: وهو مؤسسة رقابية في نظام الإيراني بالإضافة إلى مسؤولية تفسير الدستور وهذا ما فسرته المادة 91 والمادة 99 من الدستور الإيراني.

2_ السلـــــطة التنفيذية:

وهي إحدى السلطات الثلاث المكون للنظام السياسي الإيراني وقد تميزت هذه السلطة بتميز النظام الإيراني بالنسبة لوضعية رئيس الجمهورية ويفصل الفصل التاسع مهام الرئيس والشروط الواجب توافرها فيه ومدة حكمه.

1_ راي تقية، إيران الخفية، ترجمة أيهم الصباغ، الرياض، العبيكات، 2010)، ص218. نقلا عن: عبد الوهاب لوصيف، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة ملف النووي الإيراني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الساسية، تخصص إدارة دولية، بجامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، ص55.

3_ **السلـــطة القضائية**: يعنى الفصل الحادي عشر من الدستور الإيراني من خلال المواد من (156إلى 174) بتفصيل صلاحيات القضاء الإيراني.

أما بالنسبة لأنواع القضاء فهو قضاء العام والقضاء الثوري والقضاء الخاص.[1]

3_ المؤسسات العابرة للسلطات:

المقصود بها تلك المؤسسات التي تتماشى في إطارها السلطات التنفيذية والتشريعية القضائية في الشكل أو الوظيفة ويصعب نسبها لأي من السلطات التنفيذية والتشريعية القضائية في الشكل أو الوظيفة ويصعب نسبها لأي من السلطات الثلاث وهذا ينطبق على:

1_ مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2_ مجلس إعادة النظر في الدستور.

3_ مجلس الأمن القومي الأعلى.

تطوير القدرات العسكرية التقليدية:

تزايدت التحليلات الغربية والعربية في السنوات الأخيرة حول نشاط إيران المتزايد في مجال التسليح خصوصاً مع إعلانات القوات المسلحة الإيرانية المتكرر عن طريق تطوير ترسانتها العسكرية سواء البرية أو الجوية أو البحرية حيث نشطة في السنوات الأخيرة جهود إيران رامية إلى تدعيم قدرات الجيش وقوات الحرس الثوري الإسلامي (الباسدران) بأحدث المعدات العسكرية التي تتناسب وحجم التهديدات المستمرة والمتلاحقة للأمن القومي الإيراني وحفظ مساحة البلاد الضخمة 1,648000 كلم والحدود المترامية الأطراف مع سبع دول مجاورة كما أعطت الحرب مع العراق(1980_1988) إيران الفرصة لمراجعة العديد من الخيارات وخططها العسكرية التقليدية التي صيغت على عجل بدون تكتيكات إستراتيجية حديثة نظراً لظروف بدأ الحرب المفاجئة وحالة الفوضى السياسية والمؤسساتية فيها آنذاك.

1_ نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص78.نقلا عن: عبد الوهاب لوصيف، مرجع نفسه، ص51_52.

وقد تسبب عدة عوامل خلال الثمانينات في جعل إيران أضعف من حماية ذاتها من ذلك الإنخفاض المفاجئ للقوات المسلحة الإيرانية والتخلص الواسع النطاق من عدد كبير من الخبرات العسكرية وكذلك الإنقطاع المفاجئ في إمدادات الأسلحة وقطاع الغيار من قبل الموردين الأساسين لإيران(الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية وذلك عقب نجاح الثورة الإيرانية في عام **1979** وكانت الصناعة العسكرية الوطنية عاجزة عن مواجهة إحتياجاتها من الأسلحة المتطورة كما أن الموردين الوحدين المتاحين آنذاك (الصين، وكوريا الشمالية) كانا يفتقدان هذه الأسلحة وفي الفترة ما بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي كانت الحقائق السياسية والإقتصادية والعسكرية تدفع إيران وروسيا نحو التقارب الأمر الذي جعل روسيا مورد أسلحة لإيران.

ورغم ذلك فإن الخبرة المكتسب خلال الحرب الإيرانية العراقية بينت أن الإعتماد على مورد أجنبي بدون إعتبار مدى موثوقيته وإستعداده الدائم هو أمر بالغ الخطورة في حال إذا ما غيرت الأطراف مواقفها حسبما تقتضي مصالحها ولذلك لم يكن مفاجئاً أن بدأت إيران منذ الثمانيات في السعي من أجل تحقيق إكتفاء الذاتي في إحتياجاتها التسلحية الأساسية مع العمل في الوقت نفسه على إشباع حاجاتها المسلحة من خلال المورد الوحيد المتاح ألا وهو روسيا ومن دول أخرى ولكن بدرجة أقل هي أوكرانيا وروسيا البيضاء والصين وجنوب إفريقيا.[1]

_ تطوير القوة البرية والصاروخية الإيرانية:

في مجال تطوير قواها البرية نجحت إيران في تصنيع البنادق والأسلحة الخفيفة والمدرعات والدبابات وناقلات الأشخاص، وتمكنت في العام **1994**، من تصنيع دبابة ذو الفقار من قطع الدبابتين الأميركيتين M48 وM60، كما أنها تمتلك مخزوناً من صواريخ الجيل الأول من الصواريخ الجوالة، مثل صواريخ سيلك وورم (الصينية) التي يمكن إطلاقها من منصات متنقلة أو ثابتة، بحرية أو برية، ويسهل نقلها، وتمكنت في الآونة الأخيرة، من امتلاك تكنولوجيا تطوير صاروخ G2 ومن شروع بتصنيعه محلياً.

1_ عصام نايل المجالي، مرجع سابق الذكر، ص67

كما ظهرت العديد من التقنيات العسكرية الإيرانية فيما يتعلق بتطوير القوى الصاروخية في السنوات الأخيرة، فقد تطورت الترسانة الصاروخية الإيرانية لتشمل حالياً صواريخ "شهاب1"(مداها 285_330 كيلومتراً) و"شهاب 2"(500_700 كيلو متر) و"شهاب 3" (1000_1350 كيلومتراً) و"زلزال 3"(1500 كيلو متر)و"شهاب 3د"(أكثر من 1500 كيلومتر- قادر على ضرب إسرائيل)و"شهاب 4"(1800_2000 كيلومتر) و"شهاب 5"(قد يصل مداه إلى 4آلاف كيلومتر في مرحلته الثالثة)و"شهاب 6"(قد يصل مداه إلى عشرة ألاف كيلومتر).

وتجدر الإشارة إلى أن تطوير هذه الصواريخ البالستية هي مسألة تحتل قائمة أولـــويات برنامج التسلح الإيراني، حيث تشير مجلة (weekly defense) أن إيران إستطاعت قبل نهاية القرن الماضي أن تصل إلى الحد الذي وصلت إليه العراق قبل حرب الخليج في عام **1991**، إذ نجحت في إقامة بنية تحتية كاملة، لدعم مشروع تطوير هذه الصواريخ، تضم حوالي مائة مكان مجهز وألف من الأفراد، وكان علي أكبر هاشمي رفسنجاني، قد أعلن عام **1985**- بعد ثلاثة أعوام من بدأ برنامج الصواريخ الإيراني-في البرلمان أن إيران سوف تصبح قوة صاروخية إقليمية لا تسبقها إلا القوى العظمى.

وبدأت إيران جهوداً كبيرة وعلى جميع المستويات، لتحقيق هذا الهدف، ففي العام **1992**، كان لدى إيران نحو خمسة آلاف شخص يتلقون دورات دراسية عسكرية في روسيا وكوريا الشمالية والصين ويوغسلافيا ورومانيا والهند والبرازيل، كما إتجهت إيران للتعامل مع شركات السلاح العالمية في الشرق(في روسيا والصين والهند) كشركة الصناعات الصينية الشمالية المعروفة بإسم نورينكو وهي شركة بارزة في تصدير القذائف والصواريخ للشرق الأوسط، وقد حصلت إيران، عن طريقها، على فولاذ من نوعية عالية الجودة وخلطات معدنية خاصة يتم إستخدامها كحاويات لمحتويات صاروخية وللدروع المعدنية التي توضع حول أنظمة القيادة والإرشاد، كما قامت بإنشاء العديد من المصانع التسلحية في قوات حرس الثورة الإسلامية كمجموعة صناعات الشهيد همتّ ومصنع فاتح 110ومؤسسة الصناعات الجوية الإيرانية وغيرها

من الشركات الأخرى، مستغلة في ذلك عدم توصل المجتمع الدولي إلى إبرام معاهدة دولية أو نظام قانوني محدد لإنتاج وإستخدام الصواريخ.

ومع بداية القرن الجديد، أصبحت إيران قادرة على تصميم وإنتاج الصواريخ Scud-B_Scud-Cالمعدلة بمساعدة الصين وكوريا الشمالية وروسيا إلى جانب صورايخ شهاب-3، شهاب -4 المصممة على غرار صواريخ نودنج(No-Dong) الكورية الشمالية، و4-ssالروسية، كما أنها تمتلك الصواريخ worm silk الصينية وصواريخ C-802المضادة للسفن، إضافة لخبرتها الكبيرة في مجال تحديثها وتطويرها.[1]

2_ تطوير القوة البحرية الإيرانية:

في مجال تطوير القوى البحرية لها، أعلنت إيران عن إنتاج وطرح عدد منتوع من الوحدات البحرية المتطورة إيرانية التصميم، كما أعلنت المنظمة الوطنية لصناعات الدفاع عن خطوط إنتاج جديدة تشمل صاروخاً بحرياً بمدى 200 كيلو متر أطلق عليه إســـم(نور)، كما تم الإعلان عن طرح حاملة الصواريخ (سينا-1) في عام **2003**، وكذلك طرح المدمرة (موج).

وأعلنت القــوات البحرية الإيرانية في مايو **2004**، عن تصنيع مدمرات بحرية وقال المسئولون الإيرانيون أن هذه المدمرات الجديدة ستستخدم في مهام القوات البحرية الإيرانية، كما كشفوا عن إستكمال القوات البحرية تصنيع الفرقاطة الإيرانية(بيكان) التي تنافس نظيراتها الأجنبية من حيث السرعة والقوة والبقاء في الماء، أما بالنسبة للغواصات منذ عام **1993**، إضافة إلى إمتلاكها الخبرات اللازمة لعمليات إصلاح وصيانة القطع البحرية تحت سطح الماء.

وفي أحدث التطورات التي شهدتها القوة البحرية الإيرانية، أعلن في تاريخ 2 أفريل **2006** عن تجربة "الحوت"، وهو طوربيد جديد يتحرك بسرعة 223 ميلا في الســـاعة قالت طهران إنه الأسرع ولا ترصده أجهزة الرادار ويمتلك قدرات عالية

1_ عبد القادر نزار، إيران والقنبلة النووية الطموحات الإمبراطورية(بيروت: المكتبة الدولية، 2008)، ص242_243.

على مرواغة سفن العدو، وقادر على تدمير سفن حربية ضخمة وغواصات، وقال مساعد قائد القوات الخاصة في الحرس الثوري الأميرال علي فدوي: "لقد أجرينا تجربة ناجحة لصاروخ تحت الماء يتمتع بسرعة فائقة تصل إلى 100 متر في الثانية وقادر على الإفلات من رادارات الأعداء وأجهزتهم لإكتشاف الأجسام تحت الماء، وأنه ولو رصد الصاروخ من قبل جهاز كشف معاد، فإن السفن الحربية والغواصات لا يمكنها الإفلات منه بفضل سرعته الفائقة.

3_ تطوير القوة الجوية الإيرانية:

وفي هذا المجال أعلن وزير الدفاع والقوات المسلحة الإيراني عن إنتاج الهيلوكوبتر(الحاملة) وهي السابعة من نوعها كمقدمة للإنتاج العدد الكبير منها.

وتم تصميم طائرة هيلوكوبتر متعددة الأعراض خاصة بإمدادات الجسور الجوية وقوات المظلات، وذكرت مصادر رسمية عن الإنتهاء من تصميم أربع طائرات هليوكوبتر، لم يتم تسميتها بعد، ذات قدرات عسكرية ومدنية متنوعة.

وأكد القادة الإيرانيون على الأولوية المعطاة في الميزانية الإيرانية لأعراض تنمية وتعزيز القدرات العسكرية ودعم الصناعة العسكرية الإيرانية لتحقيق إنجازات تقنية جديدة.

وفي 26 أيلول **2006** أعلن مساعد قائد القوة الجوية الإيرانية اللواء قاسم محمد أمين أن القوات الإيرانية تمكنت من صناعة طائرة حربية ومجهزة عسكرياً تمكنها من مواجهة الصواريخ، حيث أوضح أن الجيش الإيراني بات يمتلك قدرات وتجهيزات عسكرية يستطيع من خلالها أن يواجه صواريخ كروز وتوما هوك التي يمتلكها أعداء إيران وأشار المسئول العسكري إلى التقنيات العلمية لدى قواته في مواجهة القنابل الموجهة بأشعة ليزر.

وفي الجانب الدفاعي أعلنت قيادة القوة الجوية الإيرانية في نسيان **2004**أو لديها أنظمة رصد قوية ومتطورة جداً وقادرة على كشف أي طائرة أو صاروخ من على بعد 300 كيلو متر).[1]

_صفقات التسلح الخارجي:

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها إيران لتطوير صناعاتها العسكرية إلا أنها إستمرت في إستيراد أحدث الأنظمة العسكرية، وخصوصاً الدفاعية منها من ذلك، نشير إلى صفقة السلاح التي تم الإعلان عنها في شهر ديسمبر **2005** بين إيران وروسيا والتي تتضمن، حسب ما أعلن الجانب الروسي، قيام الحكومة الروسية بتزويد إيران بعدد 30 نظاماً دفاعياً جوياً من طراز منظومات تور-ام 1(M1-TOR) بكلفة كلية تقارب مبلغ المليار دولار أمريكي.

وهذه الصفقة إستمراراً للصفقات الإيرانية مع روسيا وغيرها من الدول المصنعة لأنظمة العسكرية الحديثة.

وقد بذل الإيرانيون ما يقارب 12 مليار دولار لشراء كميات كبيرة السلاح والعتاد، خلال الفترة من **1996**م وحتى **1998**م: من روسيا الإتحادية بستة مليارات، ومن الصين بأربعة مليارات، ومن كوريا الشمالية بملياري دولار. وقد ضمن صفقة الأسلحة الروسية حوالي 12 قاذفة إستراتيجية ثقيلة و24 مقاتلة هجوميـــة إستراتيجية بعيدة المدى من طراز (سوخرى 27) و48 مقاتلة (ميج 29) و24 مقاتلة (ميج 31) و24 مقاتلة (ميج 27) وطائرات للرصد والإنذار المبكر من طراز اليوشن، إضافة إلى 400 دبابة حديثة و400 عربة قتال مدرعة ومدافع ذاتية الحركة عيار (52مم2و122مم) ووحدات صاروخية متعددة الفوهات عيار (220مم و122مم)وصواريخ للردع وأخرى مضادة للطائرات من طراز(سام 5وسام 11وسام 13)و3 غواصات هجومية، وهذا بالإضافة إلى صفقة أخرى تم الإتفاق عليها مؤخراً تشمل شبكات متطورة للدفاع الجوي من (طراز سي 300) وطائرات هليكوبتر حربية من طراز (إم آي 7)، وطائرات مقاتلة من طزار سوخرى 25 وأسلحة تقليدية أخرى.

1_ عبد القادر نزار، المرجع نفسه، ص245.

بينما شملت الصفقات مع الصين 100 مقاتلة من طراز (إف 7)، إلى جانب عدد من مقاتلات سوخرى 24 الصينية، مع التعاون في مجال تكنولوجيا التسلح، أما مع كـــوريا الشمالية، فقد تركزت الصفقات على صواريخ سكود متطورة يصل مداها 600كم بقيمة ملياري دولار، كما سعت إيران إلى تطوير قاعدة صناعتها الحربية من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي والحصول على تكنولوجيا تسلح وحسابات[1] إلكترونية متطورة وألياف زجاجية لازمة لإقامة صناعة تسلح متطور.

_ الأبعاد التاريخية والإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني:

لقد تضاربت الآراء حول حقيقة إمتلاك إيران للسلاح التووي فمن الآراء أن إيران قد أصبحت دولة نووية وذلك إنطلاقاً من تصريح أحمدي نجاد في 11 أفريل 2006 حول دخول بلاده النادي النووي ومن الآراء ترى أن هذا القول مبالغ منه وأن إيران تتعامل مع القضايا كعادتها ومن المحلين من يرى بأن إيران دولة غير سوية وغير عقلانية وإمتلاكها للسلاح النووي يشكل خطراً كبيراً على الإنسانية ومن بين كل هذه الآراء وجدت إيران لنفسها العديد من الأسباب والدوافع للدفع ببرنامجها النووي ومن أهم هذه الدوافع.[2]

1_ السلاح النووي الإسرائيلي:

تشكل كل من إيران وإسرائيل قوتين إقليميتين متنافستين نحو التفوق العسكري ومن المتعارف عليه أن التفوق العسكري في الشرق الأوسط تتصدره إسرائيل وهذا بإمتلاكها السلاح النووي الذي يقدر 150إلى 200 رأس نووي الأمر الذي أشار إنزعاج إيران ودفع بها إلى المضي عن برنامجها النووي وهذا تطبيق لنظرية توازن الرعب.

2_ الوجود العسكري الأمريكي في الخليج:

تعرف العلاقات الأمريكية الإيرانية توتر دائم يصل في بعض الأحيان إلى العداء وما زاد الخلافات التواجد الأمريكي الذي أصبح يحيط بإيران تقريبا من كل النواحي

1_عصام نايل المجالي، مرجع سابق الذكر ص73_74
2_خالد أبو بكر، أحمد نجاد، رجل إيران القوى (القاهرة: كنوز النشر والتوزيع، 2008)، ص123.

الشرقية في أفغانستان والغربية في العراق قبل الإنسحاب والشمالية بدول آسيا الوسطى والقوقاز وهذا ما يشكل خطراً لمصالح إيران في المنطقة ويشل من حركتها كما أن هناك أزمة ثقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران فرغم قبول إيران مساعدة أمريكا في مشكلتها مع أفغانستان بعد أحداث 11ديسمبر **2001** إلا أن إيران فوجئه بتصنيعها ضمن محور الشر من السلطات الأمريكية.

3_ الخطـــر العـــراقي:

كان لتداعيات حرب الإيرانية العراقية ونتائجها السلبية الأثر الكبير على السياسة العسكرية الإيرانية فقد شكلت الخسائر المادية والبشرية لهذه الحرب نتيجة إستخدام العراق للأسلحة البيولوجية قناعة لدى صناع القرار في إيران بضرورة النهوض لتطوير العتاد العسكري كما أن إيران تتخوف من قيام عراق أخرى غير عراق صدام ينافسها على المكانة الإقليمية التي تسعى إليها طهران.

4_ الطموح الإقليمية الإيرانية:

سعت إيران إلى تأسيس وبناء موقع إقليمي مميز بين الدول المجاورة مثل العراق والسعودية وكذلك الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا وكذلك الحال بالنسبة للقوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا ومصر وإسرائيل وإلى بناء حالة من المساواة والتوازن الإقليمي مع القوى النووية الإقليمية مثل إسرائيل وباكستان والهند وكذا إلى تعزيز موقعها كمركز قوة إسلامي آسيوي مقابل للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي كما ترغب بمنافسة تركيا وروسيا بتأثير على دول وسط آسيا وكذلك التحكم بأجندة عمل دول العالم الإسلامي وهذا لا يتحقق لها من وجهة نظرها إلا بإمتلاك القوة والقدرة النووية.[1]

5_ مشاكل مستقبلية في الطاقة الإيرانية:

سعى إيران نحو طاقة نووية مستدامة وهذا الدفع بالعجلة الإقتصادية للدولة لا سيما أن الإعتماد على الطاقة التقليدية أمر يعرضها إلى مشكلة نفاذ هذه الطاقة التي

1_ مصطفى العافي مبادرة إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل الواقع والمبررات، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006)، ص69.

ترى بعض التقديرات أنها ستمتد من 25إلى 30 سنة ولهذا ينبغي توفير موارد بديلة لتلبية حاجياتها الحاضرة والمستقبلية وهذا ما تكفله الطاقة النووية بمختلف مغرياتها.

6_ الدعم الشعبي الإيراني للبرنامج النووي:

يعرف المشروع النووي الإيراني إلتفافاً شعبياً كبيراً كما أنه محل إعتزاز وفخر لدى الأوساط الشعبية في البلاد مما أعطى مشروعية داخل السلطة الإيرانية في سعيها لتطوير هذا المشروع.

خلفـــــية تاريخية للبرنامج النووي الإيـــراني:

تطوير القدرات النووية الإيرانية:

إستحوذ البرنامج النووي الإيراني على حيز كبير من اهتمامات الحكومات الإيرانية المتعاقبة منذ نهاية الستينيات من القرن الماضي في عهد الشاه **رضا بهلوي**، الذي مثل اهتمامه بالطاقة النووية جزءاً من جهوده الرامية إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى.

وتواصل هذا الاهتمام بعد قيام الثورة الإيرانية عام **1979**، فرغم الدمار الذي ألحقته الحرب العراقية الإيرانية بالمفاعلات النووية التي أنشأها الشاه في إيران، إلا أن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية عاودت التفكير ببناء قوة نووية إيرانية في منتصف الثمانينات بعد أن جعلتها الحرب تدرك أهمية امتلاكها للقدرات النووية في ظل وجود قوى إقليمية على مستوى عالي من القدرة العسكرية مثل العراق وتركيا وإسرائيل. إضافة بالطبع إلى محاولتها الابتعاد عن سياسة الاستقطاب الدولي التي قادتها الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، فأعلنت إيران في عام **1984** إعادة تشغيل برنامجها النووي من خلال الحصول على مساعدة من الهند التي كانت قد امتلكت التكنولوجية النووية منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين، كما استفادت إيران من الخبرة الصينية في هذا المجال.

وشهدت فترة التسعينيات من القرن الماضي تطوراً متسارعاً في البرنامج النووي الإيراني، بحيث أصبحت إيران تمتلك بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، فبعد أن كانت تعتمد على جامعة شريف للتكنولوجيا في جامعة

طهران التي تعتبر مهد البرنامج النووي الإيراني، قامت الحكومة الإيرانية بنشر[1] المنشأت النووية الإستراتيجية على مساحة واسعة، وإحاطتها بجدار هائل من السرية تحسباً لأية ضربات عسكرية.

ومـــــــع بداية القرن الحالي ظهر الطموح النووي الإيراني على السطح يشكل واضح عندما وضع المسئولون الإيرانيون خطة طموحة لبناء محطات للطاقة النووية ومنشأت الوقود النووي على مدى عشرين عاماً تمتد حتى عام **2020**، ولم يعلن عن هذه الخطة تفصيلا أو مضمونها، وإنما إكتفت الحكومة الإيرانية بإعلان أن الهدف الرئيسي لهذه الخطة يتمثل في محاولة الوصول بطاقة النووية سنويا، في عضون 20 عاما، وفي هذا الإطار، وقع الجانبان الإيراني والروسي اتفاقا جديدا في عام **2001** ينص على قيام روسيا الإتحادية ببناء المزيد من محطات الطاقة النووية في إيران.

وتفجرت الأزمة النـــــووية بشكلها الحالي عندما وجه المسئولون الأمريكيون إتهامات لإيران بأنها قامت ببناء منشأتيين نوويتين جديدتين في منطقي آراك ونتانز، من أجـــل إنتاج يورانيوم على درجة عالية من التخصيب، تمهيداً لصنع الأسلحة النووية، وقد تمحورت هذه الإتهامات على أن إيران كانت تقوم بإنشاء مصنع كبير لتنفيذ عمليات تخصيب اليورانيوم، وكانت الولايات المتحدة قد حصلت على المعلومـــــات الخاصة بهـــذا الموقع من فصيل من المعارضة الإيرانية يعرف بالمجلس الوطني الإيراني للمقاومة، ومما أثار الشكوك حول هذا الموقع أن الإيرانيين أقاموا جدران أسمنتية سمكية تحت الأرض، فيما يوحى بأنها تحصينات ترمى إلى الصمود في مواجهة أية هجمات معادية على الموقع.

وبعد أن قامت الولايات المتحدة وبدعم أوروبي بإثارة الملف النووي الإيراني ونقله من الوكـــالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن، تصاعدت ردود الفعل الإيرانية من خلال إعلانات متكررة عن إحراز المزيد من تقدم في البرنامج النووي

1_ عبد الوهاب لوصيف، مرجع سابق الذكر، ص67_68.

الإيراني، مما يؤكد التوجه الإيراني نحو إمتلاك القدرات العسكرية النووية رغم نفي إيران المتكرر لذلك وتأكيدها على الأهداف السلمية لبرنامجها النووي.[1]

الجهود النووية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية 1979:

يرى الشاه محمد رضا بهلوي أن برميل النفط "أشرف من أن يحرق لإنتاج الكهرباء" ومن ثم سعى إلى توفير ثروته النفطية للتصدير بهدف بناء دولة عصرية والإعتماد على الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء، أما الولايات المتحدة فقد رعت في الستينيات الطموح النووي الإيراني، وسكنت عن الشراكة الإيرانية الألمانية لإقامة البنية الأساسية للمفاعلات النووية.

كان سعي إيران القديم لتأسيس برنامج نووي، ففي عام 1960 حصل الشاه من الولايات المتحدة على أول مفاعل نووي لمركز أمير أباد للأبحاث النووية في طهران، وبدأ العمل بهذا المفاعل في العام 1967، وفي عام 1974 قام الشاه بتأسيس هيئة الطاقة النووية الإيرانية، وعقد العديد من اتفاقيات التعاون النووي وكل من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، وفي عام 1976 وقعت إيران إتفاق سري مع جنوب أفريقيا لشراء مواد الخام النووية، وقبل سقوطه في العام 1979 كان الشاه قد وقع ست إتفاقيات خاصة بإنشاء ستة مفاعلات نووية، وكان يسعى الوقت نفسه لشراء 12مفاعلا نوويا من الدول الغربية أعضاء النادي النووي.

فقد إستغل الشاه العلاقات الوطيدة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية الستينيات من القرن الماضي للحصول على المساعدة الأمريكية في بناء برنامج نووي إيراني سلمي يهدف لتوفير الطاقة الكهربائية، كما انشأ الشاه محمد رضا بلهوي مركز طهران للبحوث النووية الذي تم إلحاقه عام 1967 بجامعة طهران[2] وأشرفت عليه منطقة الطاقة النووية الإيرانية، ليبدأ المركز إجراء البحوث والدراسات النووية التي تم تدعيمه بمفاعل نووي صغير من الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة خمسة ميجاواط

1_ عبد الوهاب لوصيف، مرجع نفسه، ص67_68.
1_ طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، (بيروت: دار الساقي، 2006)، ص66.

لأغراض البحث العلمي، وكان لهذا المفاعل التدريبي قدرة على إنتاج (600) غرام من البلوتونيوم سنوياً.

وفي عام 1974 تم الإتفاق مع الولايات المتحدة على إمداد المفاعل باليورانيوم المخصب لمدة عشر سنوات، ولكن عندما تولى الرئيس جيمي كارتر الرئاسة في الولايات المتحدة أصدر قراراً بمنع تزويد إيران بالتكنولوجية النووية وأوقف تنفيذ إتفاقية عام 1974 بقيمة 25 مليون دولار بسبب ما أشيع وقتها من أن الشاه يسعى إلى بناء سلاح نووي.

وقد كانت إيران وفي محاولة من الشاه لإثبات صدق توجهاتها للإستفادة السلمية من الطاقة الذرية، في مقدمة الدول التي قامت بالتوقيع على معاهدة حظر الإنتشار النووي في أول تموز عام 1968، وصادقت عليها في 5 أذار 1970، كما وقعت أيضا عام 1973 إتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم بادر الشاه بالدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ووفق أحكام معاهدة حظر الإنتشار النووي، فإن الدول النووية الخمس (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين) ملزمة بأن تقدم خبرتها النووية والتكنولوجية الخاصة بذلك إلى باقي الأعضاء الموقعين على المعاهدة للاستفادة من الإستخدام السلمي للطاقة شرط وعدهم بالا يقوموا بإنتاج أسلحة نووية، لذلك فإن لإيران الحق في تلقي المساعدة في مجال التكنولوجيا النووية من أية دولة من هذه الدول النووية الخمس.

إلا أن هذا لا يعني أن الشاه كان فعلا بعيداً عن أية طموحات نووية، وهذا ما يتضح من تصريحه في أيلول 1974 عندما قال: "يواجه العالم الحالي مشكلة وجود بعض الدول التي تملك أسلحة نووية وأخرى لا تملك هذه الأسلحة، ونحن من ضمن الدول التي تملك أسلحة نووية وأخرى لا تملك هذه الأسلحة، ونحن من ضمن الدول التي لا تملك أسلحة نووية، لذا فإن الصداقة مع دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية بما تملكه من ترسانة أسلحة نووية تعتبر مسألة حيوية تماماً.

وظل طموح شاه إيران يدفعه قدماً في تنفيذ البرنامج النووي الإيراني، حيث إستطاع بناء 23 مفاعلا نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية بمدة قصيرة جداً وعلى مرأى

ومسمع من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن العقد الذي أبرمه الشاه مع الشركة الألمانية كرافت وورك في عام 1975، قد سبب إزعاجاً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية، وكان فحوى العقد هو بناء مفاعل نووي في منطقة بوشهر بقدرة 1200 ميغاواط تنفيذه شركة سيمنز الألمانية، ولإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية قام الشاه بتوقع معاهدة مع معهد ماسيوشست التكنولوجي (Massachusetts Institute of Technology) لتدريب 800 مهندس وفني إيراني لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الإنتهاء منه.

وقد ساعدت إيران عوامل متعددة للتعجيل ببرنامجها النووي من أهمها الدور الموكل إليها أميركيا في منطقة الخليج والخشية من تنامي الوجود السوفياتي في المنطقة العربية في ظل التغيرات الخطيرة التي كانت تجري في الوطن العربي، فالعراق كان يعاني في تلك الفترة من مشكلات متعددة أهمها القضية الكردية وتصاعد هواجس الأكراد القومية والأقطار العربية الأخرى كانت مشغولة بتداعيات قضية الصراع العربي الإسرائيلي مما أتاح لإيران أن تكون لاعبا إقليميا شديد التأثير في المنطقة.

ورغم دعمها لجهود الشاه في الهيمنة على منطقة الخليج، إلا أن الولايات المتحدة كانت تراقب تطورات البرنامج النووي الإيراني وتحرص على هدف السلمي فقط، مع الإستعداد للتدخل بصورة سريعة لإنهاء أية نية لتطوير أسلحة نووية، فعندما واجهت الولايات المتحدة الأمريكية تحديات الشاه بعقد إتفاقيات مع الهند وفرنسا تؤدي للإستغناء عن الخبرة الأمريكية، أرسلت في أكتوبر 1977م ممثل وزارة الخارجية سدني سوبر للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي[1] الإيراني، وتم الإتفاق على إلغاء كل المعاهدات القائمة بين إيران والدول الأخرى، بشرط ان تقوم أمريكا بتزويدها بثمانية مفاعلات لإنتاج الكهرباء، وتم التوقيع على شراء هذه المفاعلات رسمياً في يوليو 1978م وتضمن الإتفاق أيضا تزويد إيران بكل ما تحتاجه هذه المفاعلات، بما في ذلك الوقود النووي وكيفية تطويره ومواده الأساسية، إلا أن هذا العقد لم ينفذ وصادرت الولايات المتحدة مبلغ ثماني مليارات كجزء من سعر المفاعلات

1_ طلال عتريسي، مرجع نفسه، ص68_69.

التي تم التعاقد عليها بعد نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاه وإلغاء رئيس الوزراء حينذاك مهدي بزركان العقد عام 1979.

_ إحياء البرنامج النووي الإيراني:

توصف الفترة بين عامي 1978_1985 بمرحلة عدم الإكتراث أو اللامبالاة بالبرنامج النووي مع قيام الثورة الإسلامية، وإتخاذ القادة الثوريون الإيرانيون، وفي مقدمتهم آية الله الخميني، موقفا سلبيا تجاه الطاقة النووية، أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية رفضت التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرضت حظرا شاملا ضد إيران في كافة مجالات التسليح، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب.

إلا أن معظم الخبراء الغربيين يعتقدون أن الحكومة الثورية في إيران أحيت إبان الحرب الإيرانية_ العراقية برنامج الأسلحة النووية الذي كان قد بدأ الشاه، وأن لصنع سلاح نووي ويعتقد هؤلاء الخبراء أن الحكومة الإيرانية بدأت في منتصف الثمانينات إحياء الجهد النووي الضخم الذي قام به الشاه، بعدما إستطاعت العراق استخدام الأسلحة الكيمياوية في الحرب بين البلدين، وأن هذا هو السبب الذي دفع إيران لتقوية مؤسسة الطاقة الذرية التي أنشأها الشاه عام 1974، وتقديم أموال جديدة إلى مركز أمير أباد للبحوث النووية في طهران، وتأسيس مركز البحوث نووية جديد في جامعة أصفهان عام 1984 بمساعدة فرنسية.

لقد بدأت إيران تظهر إهتماما في "فصل النظائر بالليزر" في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وعقدت مؤتمرا حول هذه الموضوع في 1987سنة، كما سعت للحصول على الدعم الخارجي من عدة مصادر، ووقعت مع باكستان إتفاقية للتعاون النووي عام 1987، وبدأ مختصون من مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية التدرب في باكستان، وكان الدكتور عبد القادر خان، الذي قاد جهود باكستان لتطوير مواد الأسلحة النووية قد قام بزيارة طهران وبوشهر في شباط 1986 وكانون الثـــاني 1987، وقامت إيران بتقوية صلاتها في مجال البحوث النووية مع الصين الشعبية، ووقعت الدولتان إتفاقية تعاون رسمية في مجال البحوث النووية عام 1990م، لكن التعاون

الفعلي بينهما كان قد بدأ 1985، بعدما تعرضت إيران لأول مرة لهجمات كبيرة بالأسلحة الكيمياوية من جانب العراق.

ويبدو أن المهندسين النوويين الإيرانيين قد بدأوا تدريبهم في الصين، قامت بنقل تكنولوجيا البحوث النووية لإنشاء المفاعلات والمشاريع الأخرى إلى منشأة إيرانية في أصفهان وربما نقلت أيضا بعض التكنولوجيا الخاصة بفصل النظائر بالليزر.

وفي سنة 1990 قام رئيس مجلس الشوري بجولة علنية في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وإفتتح مختبر جابر بن حيان الجديد لتدريب الفنيين الإيرانيين العاملين في المجال النووي، ووردت تقارير آنذاك تشير إلى أن إيران لديها على الأقل 200 عالم، وقوى بشرية يصل تعدادها إلى حوالي 2000 شخص يعملون في مجال البحوث النووية.

وبشكل عام، تؤكد معظم المراجع أن الجهود الإيرانية في المجال النووي قد إكتسبت المزيد من قوة الدفع بعد إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية، حيث إعتمدت[1]إيران بقوة على كل من روسيا الإتحادية والصين، إلا أن من الثابت أن إيران لم تلجأ إلى التعاون مع هاتين الدولتين إلا بعد فشل جهودها الرامية للتعاون مع دول غرب أوروبا.

فعندما انتهت الحرب العراقية الإيرانية عام 1988م، بدأت طهران برنامج إعادة بناء وتأهيل ضخم لتعويض القوات التي فقدتها في الحرب والاستعداد للحرب القادمـة وكانت حرب السنوات الثماني مع العراق، قد أفضت إلى أنه وفي حالة دخول إيران أي صراع مستقبلي فإنها ستجد نفسها تقف وحيدة دون أي دعم من دول أخرى، وعليها حينئذ أن تكون مكتفية ذاتياً من حيث القوات التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، وأدت المخاوف المستمرة من البرنامج النووية الإسرائيلية والعراقية إلى دفع إيران للبحث عن تقنية ذات صلة بالقدرات النووية من الصين والهند والأرجنتين وباكستان وألمانيا.[2]

1_ حبيبة زلاقي، مرجع سابق الذكر، ص 133

1_ ممدوح أنيس فتحي، امن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص329

وقد كان من أول أولويات الدولة الإيرانية بعد إنتهاء الحرب العراقية الايرانية البحث عن العقود السابقة مع الدول الأوربية لبناء مفاعل نووية لتوليد الطاقة الكهربائية، وكانت حكومة رفسنجاني ترى أن توليد الطاقة الكهربائية تعد أساسا في إعادة تشغيل المعامل التي أغلقت منذ زمن الشاه بعد تحسينها لإعادة بناء إيران، وعليه فاتحت برئاسة رفسنجاني في أبريل 1990م شركة كرافت ورك لإكمال عملها في مشروع بوشهر الثلاثي الذي نفذت منها مشرعين أحدهما بواقع 90% والأخر بـــ50% وكلاهما دمرتهم الحرب، إلا أن الشركة رفضت التجاوب تحت ضغط أمريكي فطلبت حكومة رفسنجاني من الحكومة الألمانية التدخل في حل المشكلة لأن الشركة قد إستلمت مبالغ بناء المشروع الثلاثي في بوشهر بالكامل دون أن تنجز مشروعها، مؤكدة إن التعاقد كان مع الحكومة الإيرانية وأي عقد موقع مسبقاً يبقى يحافظ على صورته القانونية حتى عند سقوط الحكومة.

واستكمالا لجهود إحياء برنامجها النووي، وقعت إيران إتفاقية بناء مفاعل بحوث طاقته 27 كيلووات في منشأة بحوث إيرانية للأسلحة النووية بأصفهان، مع الهيئة الصينية للعلوم والتكنولوجيا وصناعات الدفاع الوطني في بداية عام 1990، وذكرت الصين في تشرين الثاني 1991 أنها وقعت إتفاقيات تعاون تجاري مع إيران عامي 1989 و1991 وأنها ستنقل إليها فاصل نظائر مغناطسي-كهربائي ومفاعل نووي أصغر حجماً لأغراض "سلمية تجارية".

وكذلك تسعى إيران لإمتلاك مفاعلات أكبر حجماً، وتفاوضت مع إسبانيا من أجل إصلاح وإكمال المفاعلات التي بدأ الشاه بناءها في بوشهر، حاولت أيضا استيراد قطع غيار للمفاعلات بصورة غير قانونية من ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وعندما فشلت تلك الجهود، عاودت إيران للإتجاه إلى الصين وروسيا، ففي أيلول 1992 ذكرت التقارير أن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أنهي مفاوضات خاصة بشراء مفاعل أو اثنين بطاقة 300_330 ميجاوات من الصين الشعبية خلال زيارته لبكين، وهو ما أدى إلى إحتجاج الولايات المتحدة الفوري لدى الصين (كوردزمان، 1996، ص125).

وقد أدى الضغط الأمريكي إلى إعاقة تنفيذ الصفقة وتأجليها، ولكن التقارير أكدت تزايد أعداد الخبراء النوويين الصينيين العاملين في إيران، وفي تموز 1994، أعلنت إيران والصين توقيع إتفاقية لبناء مفاعل نووي بطاقة 300 ميجاوات قرب طهران، وفي أواخر عام 1995 تم تعليق الصفقة بسبب صعوبات اختبار المكان، والصعوبات التمويلية من جانب إيران، إضافة بالطبع للضغوط الأمريكية.

ورغم إعلان الصين عن تعليق الصفقة، إلا أن الولايات المتحدة ظلت تنظر إلى الصين كمصدر رئيسي لمقومات البرنامج الإيراني، وفي تشرين الثاني 1996 أشارت الحكومة الصينية إلى أنها من المحتمل أن تلغي الصفقة مع إيران.[1]

وفي مارس 1997 صين عن تعليق مبيعات اليورانيوم المخصب إلى إيران، وكان من الواضح أن الصين قد إتخذت هذه الإجراءات بالإتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية.

في مقابل ذلك، فقد حصلت الصين على موافقة الولايات المتحدة بشأن السماح للشركات الأمريكية ببيع تكنولوجيا تحتاج إليها الصين في تشغيل مفاعلاتها ومراكزها النووية. كما أعلنت إدارة بيل كلينتون أن الصين منذ إعلانها عدم تقديم مساعدة نووية إلى إيران في 1996/5/11 لم تقم بتقديم أي نوع من المساعدة المرتبطة بالتجهيزات النووية التي تحرمها التدابير الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وخلال زيارته للصين في 1998/3/26 أكد جون هولم نائب وزير الخارجية الأمريكي هذا الإعلان مرة أخرى وذلك في معرض حديثه عن الرقابة على عمليات التسلح في العالم، وكذلك في إطار حديثه عن الأمن الدولي.

واستجابة للضغوط الأمريكية المتزايد أعلنت الصين أيضاً تعليقها عملية بيع مئات الأطنان من المواد الكيميائية المعروضة باسم آسيد هيدرو فلورايد والتي تستخدم في صناعة الطاقة النووية الصينية إلى مركز أصفهان للبحوث النووية في 1998م، والمؤكد أن الصين قد كشف هذا الأمر بعد ثلاث سنوات حين عملت وكالة المخابرات

1_ غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، (بيروت: دار العلوم الأكاديمية، 2005)، ص114.

الأمريكية بعملية البيع هذه من خلال تحقيقاتها في هذا الصدد، وكان هذا بعد عامين من إعلان الصين موافقتها على عدم بيع مثل هذه المواد إلى إيران، وقد وصل تصدير المواد المذكورة إلى درجة متقدمة جداً بشكل يمكن إيران من الإستفادة من هذه المواد لتطوير برنامجها النووي الطموح.

أما على مسار التعاون النووي الإيراني مع روسيا الإتحادية، فقد سجل نجاحات كثيرة، ففي 1994/11/20 أعلنت إيران أن روسيا قد وافقت- في إطار صفقة قيمتها 780 مليون دولار على إستكمال بناء مفاعل بوشهر الذي تم البدء في بنائه بواسطة الشركات الألمانية في عصر الشاه، وفي 1999/1/8 وقعت إيران هذه الإتفاقية مع روسيا، وخلال مراسيم التوقيع تم الإعلان عن رفع قيمة الصفقة إلى 850 مليون دولار، وتقع المنشأت النووية في بوشهر على بعد 730 ميلا جنوب طهران وتبتعد عن مدينة بوشهر 15 ميلا، وتضم هذه المنشآت مفاعلين تبلغ طاقة كل منهما 1200 ميجاوات ولكن غير مكتملين، وكانت زيمنس الألمانية قد بدأت في تشييدهما في عام 1976، وعلى الرغم من أن مسيرة بناء هذين المفاعلين قد توقفت في عام 1979 مع سقوط الشاه، إلا أن إيران حافظت عليهما حتى تم التوقيع على الإتفاقية المذكورة مع روسيا.

وكانت إدارة الرئيس كلينتون قد اتبعت كل السبل لإلغاء العقد المبرم ما بين روسيا وإيران إلا أنها فشلت في إلغائه وباشرت روسيا في بناء وتطوير المفاعلات النووية، ويبدو أن سبب إصرار روسيا على ذلك الأمر يعود لأسباب مادية بحتة نتيجة أزمة روسيا الإقتصادية. ووجدت روسيا في المفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية أداة لدخول السوق الدولية بقوة لجلب مليارات الدولارات لروسيا من جانب وللضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر، إلا أن إدارة كلينتون استغلت مسألة البلوتونيوم المتولد من الوقود النووي وأخذت تصرح أن إيران سوف تستعمله لإنتاج السلاح النووي، وبناءا على المناقشات التي دارت بين إدارة كلينتون وإدارة بوتين توصل البلدان إلى ان تقوم روسيا باستعادة الوقود النووي المستنفذ في بوشهر إلى روسيا.

إلا أن إيران تمكنت في عام 1998م من إقناع روسيا بضرورة ترك البلوتونيوم لها وقررت إن تعوض روسيا مالياً لقاء عدم نقل النفايات النووية لروسيا لتخزينها في سبيريا وهو من الناحية العلمية والسياسية اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية إنجازا يصب في خانة إيران لتطوير سلاحها النووي وتهديد وجود إسرائيل حسب تعبيرها.[1]

بعد أن عجزت الولايات المتحدة الأمريكية وبضغط من إسرائيل على منع إنجاز مفاعلات بوشهر راح الإثنان يصرحان بخطورة البرنامج النووي الإيراني وكيفية استعمال البرنامج النووي الإيراني للأعراض الحربية. وكان السبب الذي حشد هواجس إسرائيل وأمريكا يعود إلى قيام روسيا على تدريب علماء نوويين إيرانيين للعمل في بوشهر بعد الإنتهاء من التعاقد مع روسيا (الناهي، 2005).

وبناءا على هذا الاتفاق تم إرسال حوالي 600 خبير وفني روسي للعمل في إستكمال محطة بوشهر النووية في إيران، وكان المفترض أن يكون عددهم قد وصل إلى أكثر من ألفي فرد في نهاية عام 2002، كما أظهرت إيران اهتماما ببناء شبكة ضخمة من المفاعلات النووية، حيث أظهرت اهتماما بشراء خمسة مفاعلات كبيرة لكل منها طاقة 1300 ميجاوات، وهو ما تضمنه الإتفاق الذي وقعه الجانبان الإيراني والروسي في 2001(محمود، 2003).

الطريق إلى النادي النووي وأزمة البرنامج النووي الإيراني:

أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في 11 نيسان 2006 أن إيران انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية بعد نجاحها في تخصيب اليورانيوم واستكمال دورة الوقود النووي لأغراض سلمية، وقال أحمدي نجاد في خطابه "أنني أعلن رسميا انضمام إيران إلى تلك المجموعة من البلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية... وأن على الغرب أن يحترم حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية"، كما أكد أن جميع الأنشطة النووية الإيرانية تتم تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتأتي ضمن المعايير الدولية ومعاهدة حظر الإنتشار النووي،

1_ غالب الناهي، مرجع نفسه، ص115_116.

وبذلك أصبحت إيران ثامن دولة في العالم تمتلك تقنية تخصيب اليورانيوم منخفض المستوى".

وجاء هذا الإعلان ليتوج جهود سنوات طويلة من النشاط النووي الإيراني، فرغم أن الرئيس الإيراني قد فجر مفاجأة مدوية على الصعيدين الإقليمي والدولي بهذا الإعلان في ظل ضغوط دولية كانت تقودها الولايات المتحدة لإجبار إيران على الإمتثال للقواعد التي تحددها الوكالة الدولية للطافة الذرية ووقف عملياتها لتخصيب اليورانيوم، إلا أن الكثير من الخبراء في المجال النووي كانوا يتوقعون هذه النتيجة، اعتمادا على التطورات التي شهدها البرنامج النووي الإيراني خلال مراحله المختلفة وخصوصاً مع مطلع القرن الحادي والعشرين ففي أعقاب الكشف عن أبحاثها النووية السرية عام 2002، تعهدت إيران بالسماح للأمم المتحدة بتفتيش منشآت أبحاثها النووية، وفي أكتوبر عام 2003، وعدت إيران الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وفرنسا وألمانيا بأنها ستتوقف عن تخصيب اليورانيوم ولكنها عادت بعد أقل من عام، واستأنفت عملية التخصيب مرة أخرى، وبموجب اتفاق آخر مع الدول الأوروبية الثلاثة، في تشرين الثاني 2004م، وافقت طهران مرة أخرى على تعليق عملية تخصيب اليورانيوم وإن ظلت تؤكد أن برنامجها مخصص للأغراض السلمية.

وأظهر تقرير للوكالة الدولية صدر في 2004، أن إيران تمتلك أجهزة للطرد المركزي قادرة على إنتاج اليورانيوم 532 المخصب المستخدم في إنتاج الأسلحة النووية بالإضافة لإكتشاف الوكالة لآثار تلوث إشعاعي في ثلاثة مواقع حساسة، الأمر الذي آثار شكوك العالم بأن إيران تسير في إتجاه إنتاج نحو 4_5 رؤوس نووية، ولم تتف إيران ما جاء في التقرير، لكنها أصرت على أن البرنامج النووي الإيراني هو برنامج سلمي.

كما إستعرض تقرير استخباري أمريكي نشرته الواشنطن بوست في 2004 الأنشطة الإيرانية النووية المشبوهة والتي اشتملت على:

1_ استخدام الليزر لفصل اليورانيوم كبديل لأجهزة الطرد المركزية.

2_ اكتشاف مادة البلوتونيوم في إحدى المنشأت.

3_ شراء إيران أجهزة طرد مركزية متطورة عبر الشبكة التي كان يديرها العالم الباكستاني عبد القدير خان.

4_ الأنشطة المريبة التي تجري في مفاعل"آراك" الذي يعمل بالماء الثقيل.

5_ استئناف تجميع اجهزة الطرد المركزي في منشأت "ناتانز".

وبعد أن كادت الأزمة تجد حلا يرضي الجميع، مع الإقتراح الروسي بتأسيس منشأة مشتركة روسية-إيرانية على الأراضي الروسية تقوم بتخصيب اليورانيوم اللازم لتشغيل المحطات النووية الإيرانية، وهو الإقتراح الذي وافق عليه الأوروبيون ولقي قبولا من واشنطن، حيث يضمن عدم إمتلاك إيران لدورة الوقود النووي الكاملة، مما يمكنها من الحصول على وقود مخصب، بدرجة منخفضة لا تزيد على 5 في المائة يصلح لتشغيل المحطة النووية ولكن لا يصلح لتصنيع القنبلة النووية الإيراني للإقتراح الروسي أعاد الأزمة إلى المربع الأول، وأثار تساؤلات وشكوكا كثيرة حول نوايا طهران وأهداف برنامجها النووي، وزاد من حدة هذه تصريحات والمخاوف التصاعد الحاد في تصريحات المسؤولين الإيرانيين، خاصة تصريحات الرئيس أحمدي نجاد المستمرة ضد إسرائيل والسياسة الأمريكية، مما أثار قلق المجتمع الدولي وشكوكه تجاه إيران، وحفز الدوائر الغربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية على إتخاذ قرار حاسم بتحويل ملفها النووي لمجلس الأمن الدولي، فقد اتفقت الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن (الولايات المتحدة-فرنسا-بريطانيا-روسيا-الصين)على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن على أن يتم تأجيل أي تحرك فعلي للمجلس.وجاء الإعلان بنجاح إيران بتخصيب اليورانيوم بنسبة 3,5 في المائة وهو أدنى مستوى للإستخدام السلمي للطاقة النووية. ليزيد التوتر في الأزمة النووي الإيرانية إلى حدود لم يسبق أن بلغتها، خصوصا بعد أن أعلن الرئيس الإيراني إمكانية تقاسم التكنولوجية النووية مع دول اخرى من دول العالم الثالث وخصوصاً الدولي العربية.

وتواصل التأزم مع صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ألقاه السيد محمد البرادعي مدير الوكالة أمام المجلس الأمن في 2006، والذي أشار فيه أن إيران لم تظهر أي تعاون خلال الفترة التي منحها مجلس الأمن، وهناك شك حول استخدامها

لبرنامجها النووي لأغراض غير مدنية، كما أشار التقرير أن إيران سرعت بتخصيب اليورانيوم إلى مستويات تسمح بتشغيل مفاعلات الطاقة، وتجاهلات طلب الوكالة ومجلس الأمن وقف التخصيب.

واستمر رفض إيران لوقف تخصيب اليورانيوم، حتى بعد قيام الدول دائمة العضوية بتقديم حزمة مطالب وحوافز لطهران، إضافة إلى تهديد بفرض عقوبات ضدها في حالة عدم الإستجابة خلال شهرين من تقديمها، حملها ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا في 2006، وكان الرد الإيراني عليها أن بعض هذه المطالب جدير القبول وبعضها الآخر بحاجة للدراسة وأخرى بحاجة إلى توضيح أكثر، ومن ثم جاءت آخر الردود الإيرانية برفض الشرط المدرج في عرض الدول الكبرى لإيران بشأن ملفها النووي والمتمثل بتعليق تخصيب اليورانيوم، وقال عبد الرضا رحمني فاضلي مساعد كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني: "في عرض الغربيين شرطان مسبقان هما تعليق النشطات النووية وإعطاء إجابات على أسئلة مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولقد توصل قادة النظام إلى خلاصة بعدم الموافقة على شروط مسبقة من قبل الأوروبيين".[1]

وقاد الرفض الإيراني المتواصل لوقف تخصيب اليورانيوم إلى تبني مجلس الأمن في 2006 وبغالبية 14 صوتاً مقابل صوت واحد، قرارا يمهل إيران شهراً ينتهي في 31آب لتعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم تحت طائلة احتمال فرض عقوبات عليها في حال عدم امتثالها، وصدر القرار 1696 بتأييد جميع أعضاء مجلس الأمن ما عدا قطر ودفعت باتجاه تبني هذا القرار كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا. وأشار القرار إلى المادة 40 من الفصل السابع لشرعة الأمم المتحدة التي تنص على أن "إجراءات مؤقتة" يمكن اتخاذها قبل فرض إجراءات أخرى مثل العقوبات، ويتضمن القرار أيضا نية المجلس "تبني إجراءات مناسبة بموجب المادة 41 من الفصل السابع من شرعة الأمم المتحدة لإقناع إيران بالإمتثال للقرار في حالة لم تطبقه طهران.

1_ خالد أبو بكر، أحمدي نجاد، مرجع نفسه، ص125.

وقبل انتهاء المهلة جاء الرد الإيراني بأنه من المستحيل تعليق تخصيب اليورانيوم الذي تطالب به القوى الكبرى كما رفضت إيران عرض هذه الدول بالتعاون مقابل تعليق عملية التخصيب رغم التهديد بالعقوبات الدولية. وقال محمد سعيدي نائب رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية بتاريخ 2006 انه بعد التقدم التقني الذي حققه العلماء الإيرانيون وفي الظروف الراهنة، بات تعليق عمليات اليورانيوم مستحيلا. كما أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله على خامنئي أن إيران ستواصل برنامجها النووي بقوة وقال خامنئي في الملف النووي وملفات أخرى، تعتزم إيران مواصلة طريقها بقوة معتمدة على الله ومتحلية بالصبر والمثابرة وستجني الثمار.

❖ **إنعكاسات البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط:**

اعتمدت إيران في كثير من سلوكياتها تجاه المنطقة على القوة العسكرية وقد برز ذلك في زمن الشاه من خلال تدعيم وحماية التمرد الكردي في شمال العراق واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث وفرض هيمنة إيران على كامل المنطقة بالاستناد الى قوتها العسكرية والدعم الأمريكي لها.

وفي ظل الجمهورية الإسلامية ظلت القوة العسكرية ذات الطابع الإسلامي هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف القومية وتصدير الثورة وحاليا تواصل إيران تحديث قوتها العسكرية وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري على المنطقة وعمل على امتلاك قوة عسكرية ذاتية سواءاً بشقها التقليدي أو الغير تقليدي.

فإن كان التسلح التقليدي الإيراني وضع المنطقة في سباق محموح للتسلح والى العديد بالأزمات التي شهدتها المنطقة فما بالك بالعواقب الإقليمية للتسلح النووي الإيراني أن نووية إيران جعلتها أكثر من مجرد دولة قوية، دولة بصدد أن تكون أو بالفعل أصبحت دولة كبرى في النطاق الإقليمي ويستند هذا التوصيف إلى التحول النوعي الذي شهدته محملة القوة الشاملة لإيران بعد انضمامها إلى النادي النووي فقد أدى امتلاك إيران لتقنية اللازمة لإنتاج طاقة النووية إلى انتقال إيران من شريحة الدول الإقليمية المتوسطة القوة إلى ما يمكن تسميته الدول الإقليمية فائقة القوة.

وقد تعددت وجهات النظر والقراءات للبرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن في منطقة الشرق الأوسط عامة وعلى الخليج على وجه الخصوص.[1]

أنه بغض النظر عن الخيار الذي ستفضله إيران النووية، فإن منظور امتلاك النظام الحالي في طهران فترة استخدام هذه الأسلحة هو منظور مدمر للأمن والسلم الشرق أوسطي(بل العالمي أيضا)، لن تتغير الأخطار بعيدة المدى الناشئة عن إيران نووية حتى إذا تولت السلطة في البلاد نظام أكثر اعتدالا، وذلك لأنه سيكون علامة على بدء سباق تسلح جديد في المنطقة. وإذا ما ازداد سعي دول أخرى في الشرق الأوسط لإمتلاك برامج أسلحة الدمار الشامل لخلق توازن مع إيران النووية، فليس من شأن ذلك إلا أن يزيد من فرصة نشوب نزاع كارثي في المنطقة.

وقبل التدقيق بتفاصيل العواقب الأمنية للسلاح النووي الإيراني على منطقة الشرق ينبغي الإشارة إلى الأهداف الإستراتيجية لإيران من امتلاك السلاح النووي، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

1_ردع مصادر التهديد الرئيسة المتمثلة في الوجود العسكري الأمريكي المباشر على الحدود الإيرانية، وإسرائيل، من الهجوم عليها، وهو الدرس الذي استوعبته إيران من الغزو الأمريكي للعراق، في ظل فرضية أنه لو امتلك العراق سلاحاً نوويا مثل حالة كوريا الشمالية، وهما من دول محور الشر مثل إيران، لما أقدمت الولايات المتحدة على مهاجمته.

2_تحقيق التوازن الاستراتيجي النووي مع دول الجوار الجغرافي التي تمتلك مثل هذا السلاح(إسرائيل، باكستان، الهند، الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية).

3_تكريس الهيبة والمكانة الإقليمية الإيرانية على منطقة خاصة على خليج القناعة الإيرانية بفكرة تكريس القومية الفارسية على الخليج، وإدراكها لمجمل عناصر قوتها مقارنة بنظيرتها الخليجية وبعض دول الجوار الاستراتيجي الأخرى، الأمر الذي يفرض ضرورة أن تكون لها الكلمة العليا في نظم وهياكل الأمن في المنطقة.

1_ عصام نايل المجالي، مرجع سابق الذكر، ص93.

4_المشتريات الكبيرة للأسلحة والمعدات القتالية لدول ومحاولتها المستمرة لبناء قواتها المسلحة بأحدث التكنولوجيا مما يدخل بتوازن القوى الإستراتيجي العسكري في المنطقة في غير مصلحة إيران.

5_إن امتلاك تكنولوجيا إنتاج الأسلحة النووية يزيد من الشعور الوطني بالتفاخر، ويدل على امتلاك قدرات تصنيع عسكري متقدمة للغاية تجعلها قوة إقليمية عظمى ذات حضور دولي يصعب تجاهله.

6_توافر المصداقية لقوتها الصاروخية بحيث لا تعتمد فقط على الإطلاق رؤوس حربية تقليدية بل تمتلك رؤوسا حربية فوق تقليدية.

ومن هنا، فإن دول منطقة الشرق الأوسط تنظر إلى البرنامج النووي الإيراني باعتباره تطوراً مرعباً في السياسة الإقليمية، رغم إدعاء إيران أنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط. وقد عززت ادعاءات الأمريكيين وتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المخاوف والشكوك حول ما إذا كانت إيران تنوي تطوير البرنامج لأغراض عسكرية وسلمية أيضا، حيث أن مساعي غير ان لإمتلاك السلاح النـــووي، سوف تمهد الطريق أمام سباق محموم لامتلاك الأسلحة النووية كما سبق أن حدث بين الهند وباكستان الأمر الذي سوف يعرض المنطقة بأكملها إلى خطر ما حق.

كما أن امتلاك إيران الأسلحة النووية ستكون له آثار مدمرة للسلام والأمن والتوازن في منطقة الخليج، فأمن المنطقة الذي ظل قائماً منذ حـــرب تحرير الكويت عام 1991 حتى توازن القوى بين كل من العراق وإيران ودول مجلس التعاون التي لجأت للاتفاقيات العسكرية مع أمريكا وأوروبا لموازنة الخلل في موازين القوى بينها وبين جارتيها الكبيرتين، طرأت عليه تغييرات[1] جوهرية بعد حرب العراق 2003 بعد سيطرة الولايات المتحدة على العراق، وخروج الأخير بدوره من معاملة التوازن الذي مال بدرجة واضحة لصالح طهران التي أصبحت تخشى الوجود العسكري الأمريكي على حدودها، لذلك اعتبرت امتلاك السلاح النووي أهم رادع لكل عدو قادم أو محتمل. بيد أن امتلاك طهران لهذا السلاح قد يغريها لاتباع سياسة خارجية توسعية أو عدوانية،

1_ عصام نايل المجالي، مرجع سابق الذكر، ص 102_103.

والتأثير في المنطقة المحيطة بها، بما يحقق ما تعتبره مصالحها الحيوية، لاسيما بسط السيطرة على مياه الخليج ومنافذه البحرية. وقد يكون البرنامج النووي الإيراني موجهاً ضد دول المنطقة قبل أن يكون موجهاً ضد إسرائيل أو أمريكا، لأنه حتى لو امتلكت طهران السلاح النووي فلن تتمكن من ضرب إسرائيل أو تهديد الولايات المتحدة، وأن وظيفة هذا السلاح لن تتجاوز عملية ردع الدولتين عن مهاجمتها عسكرياً، أو محاولة التفكير في تغيير نظامها بالقوة كما فعلت بالعراق، ولكن يمكنها أن تستعرض بتلك الأسلحة عملية المواجهة مع الدول المجاورة.

وبالتالي، يمكن القول أن إمتلاك إيران القدرات النووية العسكرية يخدم الأهداف الأمريكية أكثر من أي شئ آخر، حيث سيضع دول مجلس التعاون أمام خيار واحد وهو الإعتماد المتزايد على الحماية العسكرية الأمريكية وقبول وجودها العسكري الدائم في المنطقة، واحتفاظها بالقدرات النووية العسكرية، إضافة إلى ما سيخلقه هذا المشروع النووي من سباق في التسلح بين طهران والدول العربية، التي ستجد نفسها محصورة بين دول تمتلك السلاح النووي، وفي الوقت نفسه يمكن أن تتجه إيران نحو التعاون مع الولايات المتحدة، كما حدث في أفغانستان والعراق وربما تتحول إلى حليف استراتيجي كما كانت في الماضي.

وفي السياق أن دول الخليج وباقي الدول العربية تشعر بالخطر المحدق من عامل امتلاك إسرائيل للقدرات النووية، وبالعجز عن تغيير الواقع الراهن، إلا أن الشعور العام هو رفض بروز دولة نووية أخرى في المنطقة تضاعف الاخطار من احتمال حدوث حرب غير تقليدية، تؤدي إلى تدمير المنطقة، وتعمق حالة عدم الإستقرار الإقليمي في المنطقة عموماً.ففي ميزان الحسابات الإستراتيجية الخليجية لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية الضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من إحتكار إسرائيل للقدرات النووية النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في المواقع

عديدة أخرى، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي في الحسابات الإستراتيجية الخليجية والعربية عموماً عامل تطور سلبي أكثر منه إيجابي.

ولا شك في أن الاتجاه الأسلوب العسكري قد يؤدي إلى نتائج كارثية على الساحة الخليجية، حيث يرى البعض أن إيران في إطار إستراتيجية الرد أو الانتقام ستسعى إلى استهداف الوجود والمصالح الأمريكية والإسرائيلية في العالم وفي دول الخليج بصفة خاصة مع إثارة القلاقل في هذه الدول مستغلة في ذلك عاملين أساسيين: أولهما، الشيعة الذين يشكلون 12 في المائة من سكان دول الخليج الست الأصليين(32 مليون نسمة)، وهو ما حدث في ثمانينات القرن الماضي، في ظل الدعم الذي قدمه النظام الإسلامي في إيران بقيادة آية الله الخميني للأقليات الشيعية في هذه الدول الخليجية. وثانيهما: موقعها الاستراتيجي في شمال الخليج العربي الذي يجعلها قادرة على تهديد الحقول النفطية في السعودية والكويت والعراق ودولة الإمارات العربية إنتاجا ونقلا، والتأثير سلبا بالتالي في استقرار سوق النفط العالمية التي يسعى المنتجون والمستهلكون على حد سواء لاستقرارها وإبعادها عن أية متغيرات آنية طارئة.

كما أن مخاطر سيناريو الصراع العسكري الأمريكي الإيراني على امن المنطقة ففي حال تعثر كافة الجهود والمحاولات السلمية لنزع فتيل الأزمة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران[1] الإسلامية حول ملفها النووي، واندلعت حرب الخليج الرابعة التي لا يتمناها احد في هذه المنطقة التي لم تنعم بالهدوء منذ عام **1980** حتى اليوم فإن طهران قد لا تتردد بضرب المصالح الأمريكية أينما وجدت في المنطقة أو ضرب أي مواقع ممكنة، تتمركز فيها القوات الأمريكية سواء داخل دول مجلس التعاون أو خارجها مثل مياه الخليج والعراق.

وفي ظل هذه الإحتمالات المتباينة نسبياً يتوقع محللون مختصون في شؤون الدفاع أن تكون المنطقة المحاذية لمياه الخليج من الجهة الغربية، ببرها وبحرها وجوها، والتي تشكل الحيز الجغرافي لدول مجلس التعاون، مسرخًا لحرب الصاروخية أكثر اتساعا، وفي هذه الحالة يتوقع كثيرون ومنهم القادة السياسيون العسكريون في

1_ عصام نايل المجالي، مرجع سابق الذكر، ص104_105.

إيران، أن تقوم القوات الإيرانية المسلحة بتوجيه ضربات قواتها الصاروخية الإستراتيجية(الباليستية) والتكتيكية (كروز)نحو جيرانها من جهة الغرب، وحسب خطتها لإدارة الحرب، وبناء على عملية تحديد أولويات الأهداف التي تنوي تدميرها، قبل أن تتعرضا لقواذف الصاروخية الإيرانية نفسها للتدمير الشامل المنظم من قبل القاذفات الأمريكية بكافة أنواعها، الإستراتيجية والتكتيكية، وكما جرى في العراق خلال حرابي 1991و2003.

وفي اتجه أخر، يركز بعض الباحثين على التداعيات غير العسكرية للبرنامج النووي الإيراني، وهي ان المحور الأهم في مخاطر التسلح النووي الإيراني هو ذلك المتعلق بالخسائر الاقتصادية التي ستتكبدها المنطقة جراء حدوث تسرب إشعاعي. إذ يظل هذا الأخير وحده أمرا واردا سواء كان البرنامج النووي الإيراني سلميا أو حربيا، وسواء فرضت عقوبات دولية على طهران، وسواء وقعت مواجهة بين الإيرانيين والغرب بسبب هذا البرنامج. ففي جميع الأحوال يبقى هذا الخطر محتملا كنتيجة لأخطاء فنية، أو أعمال إرهابية داخلية أو عمليات عسكرية خارجية، أو بفعل زلزال مدمر، لا سيما وأن مفاعل بوشهر النووي مثلا تقع فعلا على خط زلزال نشط. إذ أن حدوث مثل هذه التسربات الإشعاعية، سوف تكون له بطبيعة الحال آثار بيئية وديموغرافية وصحية ونفسية وانتاجية مؤلمة، لكنها كلها ذات تداعيات اقتصادية خطيرة، لأنها ستفرض على الخزينة العامة في دول المنطقة اكلافا عالية، بمعنى أنها ستستنزف أموالا طائلة لسنوات طويلة للإنفاق على ما تدمره الإشعاعات النووية في البر والبحر والجو، والإنفاق على إعادة تأهيل المناطق المتضررة وعمليات التهجير وإعادة التوطين وعلاج التوطين وعلاج المصابين بالأمراض العضوية والنفسية أو تعويضهم، هذا ناهيك عن الخسائر الناجمة عما سيؤدي غليه مثل هذا التلوث النووي لا محالة من تعطل أو تجمد بعض الأنشطة الإقتصادية.[1]

الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على المنطقة الشرق أوسطية:

1_ عصام نايل المجالي، مرجع سابق الذكر، ص106_107.

أ_ تهديد الإستقرار في المنطقة: لاشك من أن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج وهذا من خلال:

- ❖ تكريس الخلل القائم وموازين القوى بالنظر إلى القوى النووية الآسيوية الكبرى الهند وباكستان والصين وفي الشمال روسيا وفي المنطقة الشرق أوسطية اسرائيل وكذا التسلح التقليدي لدول منطقة شرق الأوسط العربية.
- ❖ إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية وتداعيات هذا الصراع على دول المنطقة.

ب_ صعوبة التوصل إلى صيغة أمنية مشترك لدول منطقة الشرق الأوسط:

هذا التمايز الواضح والجلي بكل الأصعدة الذي تعرفه المنطقة والاختلاف الكبير في السياسات والإديولوجيات بالإضافة إلى إصرار إيران على امتلاك سلاح النووي وسط تجاذبات في المواقف الإقليمية هذا كله من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لدول المنطقة.

ج_ الآثار البيئية المباشرة:

يقع مفاعل بوشهرة الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280 كلم من مدينة الكويت كما يعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة وبالتالي فإن إيران وقد تسعى لانجاز وإتمام تسلحها النووي اعتماداً على آلات نووية أقل ضمانا ومن ثم تصبح دول المنطقة مهدد من الآثار الناجمة عن تجارب النووية كما أن مشكلة التخلص من النفايات النووية يشكل ملفاً شائكاً آخر يهدد الأمن البيئي في المنطقة.[1]

المطلب الثاني: المواقف الإقليمية والدولية من الملف النووي الإيراني

1_ عصام نايل المجالي، مرجع سابق الذكر، 109_115.

عرف المشروع النووي الإيراني العديد من التجاذبات سواءًا إقليمياً أو دولياً وعلى الرغم من توقيع إيران على معاهدة عدم الانتشار النووي ثم بعدها على البروتوكول الإضافي الخاص بإتفاقية الضمانات النووية ثم إتفاقية حظر التجارب النووية إلا أن بعض المواقف الدولية تبدي عدم ارتياحها للبرنامج النووي الإيراني لذلك اختلف المواقف بين معارض ومؤيد سواءاً على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

I المواقف الإقليمية:

1_ موقف دول الخليج العربي:

إن القـــــراءة الإقليمية لدول المنطقة ربما تختلف قليلا أو أكثراً في مضمونها عن القراءة الغربية لبرامج التسلح الإيرانية، فدول الخليج لا تمتلك أدلة مادية تدعم الإتهامات الغربية لحكومة إيران الإسلامية بأنها تسعى لإمتلك أسلحة دمار شامل، فالبرنامج النووي الإيراني، والذي من المفترض أن يعمل ضمن الحدود القانونية التي حددتها معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، وتحت إشراف ورقابة اللجنة الدولية للطاقة الذرية- قد تم استخدامه لغرض تطوير القدرات النووي العسكرية للدولة. فأغلب دول الخليج تدعم الجهود الدولية الرامية لمنع أي دولة موقعة على المعاهدات الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل من تجاوز أو خرق التزاماتها القانونية المنــصوص عليها في هذه المعاهدات، فترى هذه الدول أن من الواجب والمنطق خضوع جميع المنشآت النووية في المنطقة لعمليات المراقبة والتفتيش والتحقيق الدولي لتعزيز الثقة المتبادلة.

ومن هنا يمكن القول، أن موقف دول مجلس التعاون الخليجي من قضية البرامج التسلحية الإيرانية وبخاصة البرنامج النووي يتسم بشيء من الغموض والتردد وذلك بالرغم من الإهتمام العالمي الذي يحظى به المشروع النووي[1]الإيراني ففي القمة الخليجية التي انعقدت في ابوظبي أواخر **2005**، تجنب رؤساء الدول الخليجية مواجهة إيران بصورة مباشرة في موضوع برنامجها النووي، وذلك بالرغم من الاتهامات الغربية التي تقول بأن طهران قد أصبحت قريبة جداً من صنع أول سلاح نووي، وفي المقابل تضمن البيان الختامي للقمة انتقادات مباشرة وعنيفة لإسرائيل حول الموضوع

1_ زايدي وردية، مرجع سابق الذكر، ص47_48.

النووي تحديداً. وطلب البيان الختامي إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار السلاح النووي ووضع جميع منشأتها النووية تحت المراقبة الدولية، كما طلبوا المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل وإجبارها على فعل ذلك. ولم يتضمن البيان الختامي انتقاداً أو مطالباً محددة من إيران في شأن برنامجها النووي، فيما اعتبر ان ترداد المطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي بأنه انتقاد ضمني للبرنامج النووي الإيراني وللتصريحات الحادة التي أطلقها الرئيس أحمدي نجاد في تلك الفترة.

ويلاحظ على صعيد مجلس التعاون الخليجي وجود مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد يقول الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية"أن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل". بيد أنه أضاف "لسنا بصدد الاختلاف مع إيران فعلاقاتنا معها طيبة"، وتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث أن اتخاذ الدول الخليجية الست موقفاً علنياً من برنامج إيران النووي قد يفسره البعض بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي وبالتالي فقد كان الموقف الرسمي الخليجي في شكل مبادئ وعموميات دون الإشارة إلى طرف ذاته ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية.

وبشكل عام يلاحظ أن مجلس التعاون الخليجي ركز في تحركه لإدارة الموضوع التسلحي الإيراني على جانبيين أساسين لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزهما، لما قد يترتب على ذلك من نتائج كارثية، أولها: رفض تصعيد الملف النووي إلى مرحلة الحرب بين إيران وأي من القوى الإقليمية والدولية(إسرائيل والولايات المتحدة)، لأن مثل هذه الحرب قد تصنع منطقة الخليج بشكل كامل في مهب الريح، وتجعلها عرضة للدمار الشامل، وثانيهما: رفض امتلاك إيران السلاح النووي، لأنه سيعطيها مساحات نفوذ أوسع وربما هيمنة إقليمية شاملة على المنطقة، لأنه ما

عبر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن بن حمد العطية بقوله"إن الملف النووي الإيراني يقلقنا ويقلق العالم".

أما على الصعيد الفردي لدول الخليج العربية، فيلاحظ أنه ومع تطورات الأزمة أخذ التمايز أو التباين في المواقف الخليجية يظهر، وليس فقط على مستوى النخب الحاكمة، بل أيضا على مستوى النخب المثقفة بين من يعلن مخاوفه من البرنامج، سواءًا عسكريًا أو سلمياً، وبين من يحرص على تبديد هذه المخاوف وقد كان الموقف الإماراتي أكثر وضوحا في تعبيره عن القلق من القدرات النووي الإيراني.

وكان الموقف السعودي، أكثر ميلا إلى التهدئة مع إيران، خصوصا خلال القمة الخليجية في أبو ظبي **2006**، حيث ساهم موقف السعودية في إخراج البيان الختامي للقمة خالياً من إي إدانة لإيران أو تحذير من برنامجها النووي.

وتلخص وزارة الخارجية الســـــعودية موقف المملكة من البرنامج النووي الإيراني بما يلي: "إن المملكة تطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج: وان المملكة تؤيد المفاوضات الجارية بين دول الترويكا الأوروبية (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) وبين إيران بشأن الملف النووي الإيراني، وان المملكة تأمل أن تسفر هذه المفاوضات عن نتائج إيجابية تخدم الإستقرار في المنطقة، كما تعرب عن بالغ قلقها من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وما لذلك من آثار سلبية كبيرة على البيئة وأمن واستقرار المنطقة، وتدعو الذرية وبما يعزز أمن واستقرار المنطقة.

أما الكويت، فقد أكدت مراراً على حق إيران في استخدام الطاقة النووية لأغراض السلمية، وقد تم التأكيد على هذا الموقف مرة أخرى خلال زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للكويت في شباط عام **2007**، عندما أكد الأمير للرئيس الإيراني أنه إذا ما إستخدمت الطاقة النووية لأهداف سلمية فالكويت أول من ترحب بها أما إذا كانت نية القيادة الإيرانية استخدام هذه الطاقة لأهداف عسكرية فإن هذا أمر مؤسف جداً.

ويحدد الرئيس المسؤول عن الخارجية العمانية يوسف بن علوي موقف بلاده من المشروع النووي الإيراني قائلا: "نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، نحن دول ليست كبيرة وبالتالي ينبغي أن ننأي بأنفسنا عن أي صراع بين الكبار"، وأضاف أن "البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود 20 ألف ميجاوات.

وكان قد حدد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر، خلال زيارته لمقر شرطة نيويورك في الولايات المتحدة موقف قطر من وجود أنشطة نووية المنطقة، قائلا: "إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج". وأعرب عن أمله في: "التوصل إلى حل سلمي سريع لهذه المسألة".

أما الموقف البحريني، فقد ورد على لسان رئيس الوزراء البحريني، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، حيث أعلن أن البحرين قد أكدت مراراً موقفها الداعي إلى جعل المنطقة خالية من أسلحة ، وأن شعوبها في حاجة إلى تكثيف الجهود من أجل التنمية والتطور، ومع التأكيد على حق أي دولة أن تمتلك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. [1]

وبشكل عام يوجد العديد من القيود التي تحد من الموقف الخليجي العام وتجعله غير راغب في إتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه البرنامج النووي الإيراني، ومنها أن إيران الدولة الجارة الكبيرة والتي لها علاقات تاريخية مع الدول العربية بحكم الإنتماء جميعاً للأمة الإسلامية واتخاذ إيران مواقف إيجابية في القضايا التي تخص العالمين العربي والإسلامي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إلى جانب أن نسبة ليست قليلة(12%) من سكان الخليج تعود جذورهم إلى أصول فارسية وتنتمي للمذهب الشيعي، هذا فضلا عن إعلان إيران بذاتها أن برنامجها النووي سلمي وأنها لا تسعى إلى إمتلاك سلاح نووي، بل تسعى إلى تأمين طاقتها الكهربائية، فترى هذه الدول أنه لا يعقل أن تهاجم الدول

1_ رجائي سلامة الجرابعة الإستراتجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979_2011) مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص58.

الخليجية البرنامج النووي الإيراني السلمي، في حين تتجاهل البرنامج النووي الإسرائيلي الذي أنتج بتالفعل المئات من الرؤوس النووية المسلطة على رقاب كل العرب.

وترى الدول الخليجية أنه أمام حقيقة قيام إحدى دول منطقة الخليج بتطوير وامتلاك السلاح النووي، ولتكن إيران، فإن ذلك سيؤثر على خيارات دول المنطقة الأخرى بطرق محددة، ويؤثر على أمن المنطقة كلها، والتي يمكن إنجازها بالمواقف التالية:

1_القبول بالأمر الواقع، ومحاولة التعايش مع الواقع الإستراتيجي الجديد الذي سيفرز تحول إحدى دول المنطقة إلى دولة نووية، وهذا يتطلب القبول بموازين قوى جديدة، مما يعني بروز دولة إقليمية تتفوق على المنطقة مجتمعة بإمكانات هذه الدول المتواضعة والمتمثلة حصراً في القوة العسكرية التقليدية، وربما يقود هذا التطور إلى حدوث إخلال خطير بحالة الاستقرار والأمن.

أ_قيام دول المنطقة الأخرى بشكل فردي أو بشكل جماعي وكإستجابة لضرورة بناء إستراتيجية مضادة بمحاولة تطوير قدرات نووية ذاتية من أجل تأسيس مبدأ الردع المتبادل ومن أجل إعادة التعادل إلى ميزان القوى الإقليمي، وذلك عبر تبني مشروع إنتاج القنبلة النووية، ويستلزم هذا قيام دولة إقليمية معنية أو عدد من الدول الخليجية بصورة مشتركة بالعمل على تطوير برنامج عاجل لإنتاج القدرات النووية العسكرية، وربما بمساعدة تقنية من دولة أو دولة نووية صديقة. وهذا يعني دخول دول المنطقة في سباق تسلح محموم بأسلحة الدمار الشامل، وستواجه هذه الدول صعوبات أساسية في حال تبني هذا الخيار لإنعدام وجود برامج تطوير للتكنولوجيا النووية في هذه الدول، مما يلزمها البدء من نقطة تقارب الصفر في عملية تطوير وتبني تكنولوجيا معقدة وعالية ومكلفة.

وهناك إحتمال ضئيل لقيام دولة أو دول خليجية بمحاولة اختصار الجهد والزمن وذلك من خلال القيام بمحاولات من أجل الحصول على ترناسة نووية جاهزة مدعومة بوسائل السيطرة والقيادة والتخزين، إلى جانب وسائل وقدرات نقلها إلى أرض الدولة

الهدف من مصادر دولة نووية خليفة أو صديقة، مما سيضمن قدرة ردعية مؤثرة لهذه الدول خلال الفترة زمنية قصيرة، وعلى الرغم من أن هذه الخيار يعد أفضل وأسرع من خيار قيام الدولة الإقليمية الأخرى بتطوير قدرات نووية ذاتية، فإن خيار امتلاك قنبلة أو ترسانة نووية جاهزة لا يزال يواجه صعوبات قانونية وسياسية وتقنية تجعل من تحقيق الهدف أمراً يبدو بعيد التحقيق أو المنال في ظل الظروف الدولية الراهنة.[1]

ب_ قيام دول المنطقة بشكل فردي أو جماعي بالتوصل إلى إتفاق مع أحدى الدول النووية الكبرى لتوفير الحماية (مظلة نووية) لهذه الدول. وهذا ربما يستلزم قيام الدولة الإقليمية بالسماح للدولة الحامية أو الضامنة بتأسيس قواعد عسكرية نووية على أرضي هذه الدول أو الدولة لتوفير الحماية الفاعلة من تهديدات الدولة النووية الناشئة، مثل اتفاق اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يعني مزيدا من التواجد العسكري الخارجي في المنطقة وتأسيس حالة التبعية للدول الكبرى النووية بوصفها مصدر الحماية والردع للقوة النووية الإقليمية.

ج_ في حالة فشل الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية وانعدام جدوى ضغوط المنظمات الدولية والمجتمع الدولي بشكل عام، يبقى الخيار الأخير يتمثل في قرار قيادة الدولة بشكل منفرد أو بالتنسيق مع عدد من قيادات دول المنطقة المعنية مباشرة بتأثيرات التغير المفاجئ في موازين القوى الإقليمية (احتمال تحول دولة إقليمية إلى السلاح النووي) باتخاذ قرار بمنح الدعم السياسي والمعنوي والسري، وربما الذهاب إلى مدى تقديم التسهيلات العسكرية الضرورية لطرف ثالث يمتلك القدرة والرغبـــــة للقيام بعملية عسكرية، هدفها تدمير المنشآت النووية وتعطيل برنامج تطوير الأسلحة النووية التابع للدولة الإقليمية.

ولاشك في أن هذا القرار، يجب الحل الأخير والوسيلة الوحيدة المتبقية، عندما تفشل جميع الوسائل الأخرى وعندما يتطور الأمر إلى الإختيار بين خيارين محدديـــــن: إما قبول الأمر الواقع بإمتلاك دولة إقليمية للقنبلة النووية والتعايش مع نتائج هذا التغيير الإستراتيجي الدائمة وطويلة المدى أو القبول والإيمان بضرورة

1_ رجائي سلامة الجرابعة، مرجع نفسه، ص59.

وأحقية العمل العسكرية وتحمل نتائجه الوقتية المتمثلة ربما بسلسلة من العمليات الإنتقامية محدودة التأثير. وهذا ما ينطبق على إيران في حالة امتلاكها للسلاح النووي.[1]

_ الموقف المصري من البرنامج النووي الإيراني:

حددت مصر موقفها من البرنامج النووي الإيراني حسب النقاط التالية:

_ حرص مصر منذ طرح الملف النووي الإيراني على مجلس الوكالة عام 2003 على تأكيد أهمية التزام جميع الدول بتعهداتها بما يسمح للمجتمع الدولي بتأكيد على الصيغة السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

_ عدم قبول مصر بظهور قوة نووية في المنطقة.

_ تؤكد مصر على أهمية عدم الماس لحق الدول في الإنتفاع من الإستخدامات السلمية للطاقة النووية بإعتباره حقاً مكفولا لكل الدول الأطراف في المعاهدة.

_ تعامل مصر مع البرنامج النووي الإيراني بمنظور فني قانوني وتعتبر الوكالة الجهة الفنية المنوط بها التأكد من إلتزام الدول بتعهداتها.

_ تؤكد هذه التطورات مجدداً أهمية تنفيذ المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي.

_ الموقف السوري من البرنامج النووي الإيراني:

جاء الموقف السوري مؤيد للنجاح الإيراني في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم صريحاً فقد أعلن وزير الخارجية السوري: ان التطورات التي تحدث على الباحثين الإقليمية والدولية تؤكد صواب النهج الذي تسيير عليه إيران وسوريا وهذا راجع إلى عدة إعتبارات من أهمها العلاقات القوية التي تربط البلدين السوري والإيراني.[2]

_ الموقف الإسرائيلي:

يمكن تلخيص موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني من خلال كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي السابق(سيلفان شالوم) في افتتاح مؤتمر

1_ راجئي سلامة جرابعة، مرجع نفسه، ص60.
1_ عبد الوهاب لوصيف، مرجع سابق الذكر، ص89_90.

الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قال: "ترحّب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية وبشكل خاص فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، ومساندة الولايات المتحدة لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، وأن الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعوهم لمنع هذا النظام المارق من إمتلاك الأسلحة النووية، فأمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع، لهذا من الضروري أن يقوم مجلس الأمن بإتخاذ موقف سريع وعاجل".

وفي تطور لاحق، حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي (إيهود أولمرت)، مما اعتبره "تجاوز الخطوط"، مؤكداً أن فرصة امتلاك إيران سلاحاً نووياً أمر لا يمكن احتماله، وأضاف (أولمرت): "أمل أن يفهم إيران أن هذه اللعبة خطرة جداً عليهم، يجب أن يفهموا أنه لا يمكنهم تجاوز الخطوط"، وقال: "لا يجوز تجاهل أمر إيران حينما يقف قادتها علناً ليقولا إنه يجب إزالة إسرائيل من الوجود، ويؤكدون سعيهم قدراتهم النووية في الوقت ذاته".

وفي تعليقها على قرار مجلس الأمن رقم(1737) المتعلق بفرض العقوبات على إيران قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني إن "فرض عقوبات على إيران قرار مهم للغاية في نطاق السعي للحيلولة دون أن تصير طهران قوة نووية". وقالت ليفني أيضاً إن "المجتمع الدولي يجب أن يستمر في إظهار الحسم في هذا الصراع المشترك حتى يتحقق هدف القضاء على البرنامج النووي الإيراني.

وكل هذه المواقف الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني تقضي إلى الخيارات التالية:

1_ اتخاذ مواقف الترقب والإنتظار لحدوث تغيير في إيران، والثقة في ان المحاولات الأمريكية السرية لتقوية المعارضة وتشويه سمعة النظام يمكن أن تؤتي أكلها.

2_ الأمل في قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري، وربما بالتعاون مع أوروبا ودول الخليج، وإن كان الخيار الضعيف، لكنه غير مستحيل، خصوصاً إذا شعرت الولايات المتحدة بإصرار إيران على التصعيد وإغلاق كل الأبواب في وجه المساعي الأوروبية والأمريكية والخليجية.

3_ عمل عسكري منفرد به إسرائيل، رغم بعد الأهداف وانتشارها ووجودها في أنفاق تحت الأرض، وحمايتها بنظام دفاعي قوي.

4_ مفاوضات خاصة بمساومات ضخمة، تتخلى إسرائيل بمقتضاها عن خيارها الرادع مقابل "ضمانات دولية" تتعلق بإيران.

ويلاحظ أن موقف إسرائيل تجاه الملف النووي الإيراني ينطلق من نقطتين أساسيتين تحاول من خلالها أن تثير الرأي العام العالمي ضد هذا الملف:

_ الأولـــــــى:

أن خطورة الملف النووي الإيراني تعود إلى قوة الجمهورية الإسلامية داخل المنظمات الدولية، وكأن الرؤية الإسرائيلية تريد أن توجه الإنتباه إلى الموقفين الروسي والصيني المؤيدين لحد ما لإيران وأنهما لعبا أنذاك دوراً في تأخير إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن.

الثانـــــية: الربط بين ما تطلق عليه التساهل في الموقف الأوروبي، وإنجاز[1] إيران لجزء كبير من برنامجها النووي.

المواقف الدولية من برنامج نووي الإيراني:

موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

تتبنى الولايات المتحدة موقفاً تقليدياً رافضاً ومعدياً للبرنامج التسلحي الإيراني وبخاصة برنامجها النووي، وقد مثل هذا الموقف امتداداً للموقف العدائي الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بأنها تسعى إلى إمتلاك أسلحة الدمار الشامل، علاوة على المزاعم الأمريكية بأن إيران قد تورطت في دعم عمليات إرهابية مضادة للأهداف الأمريكية، فضلا عن وقوف إيران موقف الرفض والمعارضة لعملية التسوية العربية-الإسرائيلية، جنباً إلى جنب مع اتهام الإدارة الأمريكية لإيران بانتهاك حقوق الإنسان في الداخل.

1_ عبد الوهاب لوصيف، مرجع سابق الذكر، ص86_87.

ويقوم الموقف الأمريكي على أن البرنامج النووي الإيراني يتبنى أهدافاً عسكرياً ويهدف إلى إنتاج الأسلحة النووية. بل إن الولايات المتحدة تعتبر الجهود الإيرانية المبذولة في المجال النووي أكبر مشكلة للانتشار النووي في العالم حالياً.

حيث ترتكز الإتهامات الأمريكية لإيران بوجود أبعاد عسكرية وراء برنامجها النووي لأن الأهداف الإقتصادية التي تذكرها إيران لهذا البرنامج النووي لا تبدو منطقية على الإطلاق من وجهة النظر الأمريكية، استناداً إلى أن المفاعلات النووية سوف تكلف إيران مليارات الدولارات، رغم أنها ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الإقتصادية بالنسبة لدولة إيران والتي تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي، فتكلفة إنتاج الكهرباء عن طريق النفط والغاز الطبيعي لا تتعدى 18، 20% من تكلفة إنتاجها بالطاقة النووية، علاوة على أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة بجنوب البلاد بعيداً عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد، وهو ما يقلل من إمكانية الإستفادة في هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الإحتياجات الإستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية، كما تدعى واشنطن.[1]

كما أكدت الولايات المتحدة ففي أكثر من مناسبة أن التقنية المستخدمة في البرنامج النووي الإيراني يمكن استخدامها بسهولة لأغراض العسكرية، إضافة إلى أن الأقمار الصناعية ومعلومات الاستخبارات الأمريكية قد أكدت وجود شكوك وشبهات حول حقيقة التوجه النووي العسكري الإيراني، من أهمها أن إيران قد استوردت قرابة الطن والنصف من اليورانيوم الطبيعي في بداية تسعينيات القرن الماضي دون إبلاغ الوكالة الدولية بذلك، وأنها تقوم باستغلال تسريبات اليورانيوم من الأراضي الإيرانية كمصدر محلي للمواد النووية على الرغم من حاجتها لها في برنامجها النووي المدني الذي يعتمد على الوقود الروسي فضلا عن حصول إيران على وحدات طرد مركزي من باكستان لتخصيب اليورانيوم لذلك تصر الولايات المتحدة على ضرورة كشف إيران بصورة كلية عن برنامجها النووي، وقيام الوكالة الدولية بدراسة مصادر المعلومات الموثوقة

1_ شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2007)، ص161.

عن أنشطة إيران النووية، وعدم قبول أي تفاوض مع إيران يخل بمطالب الوكالة الدولية وبنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

فقد كانت الولايات المتحدة حريصة دوما على تسخين ملف التسلح النووي الإيراني ونقله من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن، كي يتسنى لها استصدار قرارات شبيهة بالقرارات التي صدرت ضد العراق قبيل الغزو، لذلك استبقت موعد تسليم الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريره الخاص بإيران، وأوردت تقريرا أصدرته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية يؤكد أن إيران تسعى بنشاط إلى امتلاك أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية، وأن إيران أرادت الحصول على تكنولوجيا تساعد على إنتاج مواد قابلة الانشطار ضمن برنامجها للأسلحة النووية وأضاف التقرير الأمريكي أن صور الأقمار الصناعية أظهرت أن إيران تخفي منشأة لتخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد المركزي تحت الأرض في مدينة نتانز، التي تبعد 160 كيلو متر جنوب طهران، وأن إيران تسعى أيضا إلى الحصول على وقود نووي من اليورانيوم والبلوتونيوم وأنها سعت إلى إمتلاك مفاعل لأبحاث الماء الثقيل يمكن أن ينتج بلوتونيوم لأسلحة نووية.

وتصاعدت الأزمة بين إيران والغرب عمومًا وخاصة الولايات المتحدة، مع استئناف طهران في **2005** دورة تحويل الوقود في منشأة أصفهان بعد أن علقت في **2004** بموجب الاتفاق الإيراني الأوروبي . وجاء قرار استئناف التخصيل بعد أن وصفت إيران التشجيعات الإقتصادية والتجارية، التي قدمتها أوروبا في **2005** والتي تتضمن السماح لها بتطوير منشآت النووية لأغراض مدنية ، وضمان حصولها على مصادر بديلة للوقود النووي من أوروبا وروسيا بأنها غير ذات شأن، مؤكدة أنها استئنفت تحويل الوقود النووي وليس تخصيب اليورانيوم، الذي يمكن استخدامه في صناعة قنبلة نووية.

وقد عملت الولايات المتحدة على حشد الدعم الدولي وتأييد القوى الكبرى والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فضلا عن التأثير على الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إحالة ملف طهران النووي إلى مجلس الأمن الدولي تمهيدا لاتخاذ

المجلس إجراءات عقابية ضد طهران لحملها على تجميد أنشطتها النووية . وبينما أصفرت الجهود الأمريكية عن إصدار الوكالة الدولية لقرار يدين مواصلة إيران تخصيب اليورانيوم على نحو يثير القلق بشأن احتمالات تصنيعها للسلاح النووي، كان على واشنطن مواصلة مساعيها من أجل حشد التأييد الدولي ضد إيران داخل مجلس الأمن الدولي.

لذا فقد قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بجولة أوروبية في أكتوبر 2005، نجحت خلالها في حشد الدعم الأوروبي لموقف بلادها المتشدد حيال طهران حتى أن طوني بلاير رئيس الوزراء البريطاني آنذاك قد هاجم إيران محذرا إياها من مغبة التهوين من شأن الغضب الدولي جراء عنادها وإصرارها[1] على المضي قدما في برنامجها النووي، ملوحا بعدم تورع كل من لندن وباريس عن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي والسير في ركاب الولايات المتحدة، الأمر الذي أسهم بدوره في دفع طهران باتجاه الإعلان عن استعدادها لإستئناف مفاوضات من أجل تسوية أزمتها النووية بغية الحيلولة دون رفعها إلى مجلس الأمن الدولي، وفي سياق مواز، قامت رايس أيضا بجولة أخرى مماثلة إلى الشرق الأوسط في **2006**، بجولة زارت خلالها مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات، سعيا إلى الحصول على الدعم العربي لإحكام الطوق حول إيران، ومن ثم حملها على الإذعان للنداءات الدولية بتجميد برنامجها النووي .

وفي شهر فبراير **2006** تعهد الرئيس الأمريكي جورج بوش مجددا بأن تحول بلادها دون أن تتمكن إيران من تطوير أسلحة نووية ، واتهمها بأنها الدولة الأولى الداعمة للإرهاب. وصرحا الرئيس بوش في كلمة ألقاها بواشنطن في **2006**، بأن النظام الإيراني دعا إلى تدمير إسرائيل حليفة بلاده، وهو يتحدى العالم بسعيه لامتلاك أسلحة نووية. وقد تزامنت تصريحات الرئيس الأمريكي الشديدة اللهجة مع المساعي الروسية الصينية المبذولة للتفاوض مع طهران حول برنامجها النووي، فضلا عن وصول مفتش تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مهمة استكشافية إلى طهران.

1_شاهرام تشوبين، مرجع نفسه، ص162.

وفي تصريحاتها التي أطلقتها في فبراير **2006** أمام حشد من مسؤولي الإدارة واللوبي اليهودي، أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية على أن الطريق نحو استخدام بلادها الخيار العسكري ضد طهران لا يزال طويلا، غير أن واشنطن تتمتع بمصداقية وجدية لا تقبلان الشك في استعدادها للجوء إليه على نحو جعل من هذا الخيار دائما مطروحا وغير مستبعد على الإطلاق وينطلق الخيار العسكري الأمريكي من تجارب الحروب السابقة وتقييم الوضع الإيراني، مدركا أن الأولوية الأولى لا ينبغي أن تعطى فقط لقصف المنشآت النووية الإيرانية، ولكن أيضا لتدمير قوة إيران العسكرية التي من المحتمل أن تستخدمها في ضربتها الثانية الإنتقامية وأبرزها مستودعات ومواقع الصواريخ "شهاب"**3**،ومواقع الحرص الثوري والأسراب الثورية في الخليج التي من الممكن أن تقوم بإغلاق مضيق هرمزوشن هجمات بحرية على السفن والقواعد الأمريكية في الخليج. وستكون أشبه بعملية (ثعلب الصحراء)**1998**التي شنتها القوات الجوية والصاروخية الأمريكية ضد الأهداف العسكرية العراقية إبان فترة حكم نظام صدام حسين بمعنى أنها قد تستخدم بين 3_5 أيام وقد تمتد لأكثر من ذلك طبقا لمستوى رد الفعل الإيراني. وفي جميع الأحوال ستتجنب القيادة الأمريكية الزج بأي قوات برية في عملياتها المرتقبة ضد إيران، إلا في أحوال نادرة.

وما يعزز إمكانية الوصول إلى أعلى مراتب الصراع بين إيران والولايات المتحدة هو كون صراع الإرادتين الأمريكية والإيرانية ينطلق في جزء كبير منه من جدل عقائدي ديني بين تيارين أحدهما يمثل الأصولية المسيحية بالتعاون مع المحافظين الجدد في صورتها المطلقة الساعية لقيادة العالم منذ تولي إدارة بوش الابن الحكم في الولايات المتحدة، والثانية تمثل فكرًا إسلاميًا يزعم قولهم للحق المبين الذي يأتيه الشك، وكلاهما يجعل من الحاضر نقطة انطلاق لتهيئة الأرض للصراعات القادمة التي هي في غالبها صراعات دموية ستؤدي إلى الإخلال بأمن المنطقة بأسرها.[1]

_ موقف الترويكا الأوروبية(فرنسا، بريطانيا ألمانيا):

1_ شاهر ام تشوبين، مرجع نفسه، ص162.

من الملاحظ على السياسة الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني هو أنها ينطبق عليها سمات العمل الأوروبي المشترك من حيث الدوافع، ومن حيث طبيعة السياسة.فمن حيث الدوافع ترغب الدول الأوروبية في أن يكون لها دور في قضية هامة وحساسة مثل الملف النووي الإيراني، خاصة بعد أن استحوذت الولايات المتحدة على الملف العراقي كاملا،بداية من قرار الغزو ومرورا بتجاهل مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه، ونهاية بالمليارات التي حازت عليها الشركات الأمريكية في عقود إعادة إعمار العراق ولذلك يشكل الملف الإيراني محطة إختبار جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التي ترغب دول الاتحاد الأوروبي في تحقيقها. أما من حيث طبيعة السياسة الأوروبية فهي تميل نحو الجهود الدبلوماسية وتوظيف الأدوات والخيارات الإقتصادية، كما أنها غالبا ما تتسم بتباين المواقف ولكن في إطار واحد للعمل

وقد طغت الفكرة القائلة إن(الاتحاد الأوروبي وصل إلى مفترق طرق) على عناوين مختلف وسائل الإعلام خلال عام **2003**، والذي شهد بداية المفاوضات المباشرة لممثلي الترويكا الأوروبية (فرنسا، بريطانيا،ألمانيا) مع طهران، وذلك لإقناعها بالتخلي عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم. وبعد قرابة الثلاث سنوات من المفاوضات الأوروبية- الإيرانية، وافق الاتحاد الأوروبي أخيرًا على التصويت لصالح إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي. ومع ذلك أكدت تصريحات كبار المسؤولين الأوروبيين أن أوروبا كانت ترى في قرار الإحالة " مبعثا للأمل في إيجاد حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية ". لكن هذا الأمل ترافق مع تصعيد ملحوظ في لهجة خطاب وزراء الخارجية كبرى دول الإتحاد الأوروبي إزاء إيران حيث(حذروا) طهران من احتمال قيام اتحادهم بفرض عقوبات عليها قد تتضمن حظر تأشيرات السفر إلى أوروبا وفرض عقوبات مالية صارمة إذا واصلت إيران رفضها التخلي عن برنامجها النووي.

وضمن موقف الترويكا الأوروبية من الملف النووي الإيراني، يلاحظ أن الموقف البريطاني داعم ومؤيد للموقف الأمريكي الذي ينادي بالوقف الكامل لتخصيب اليورانيوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووي، كما تتبنى بريطانيا

الموقف الأمريكي القائم على التعامل مع الملف النووي الإيراني ضمن ملفات أخرى مثل موقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط والإرهاب كحزمة واحدة لا تنفصل تحت عنوان كبير هو الملف النووي الإيراني. أما الموقف الفرنسي الذي يتسم عادة بالإستقلالية عن المواقف الأمريكية فهو يميل إلى احتفاظ إيران من التكنولوجيا النووية بالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية مع وجود رقابة دائمة على المنشآت النووية الإيرانية. ومن المعلوم أن الشركات الفرنسية تستحوذ على رصيد لابأس به من الوقود والإستثمارات في إيران في مجالات الحقول النفطية (شركة توتال الفرنسية)، والطيران المدني، والمنشآت السياحية والترفيهية إلى جانب منشآت الموانئ ومنها على سبيل المثال، المشاركة في استثمارات بقيمة ملياري يورو في المجموعة السياحية المسماة وردة الشرق في المنطقة التي تقع شمال شرق كيش الحرة بالمشاركة مع مجموعة من المستثمرين الألمان.ومن المؤكد أن استقرار الأوضاع في إيران سياسيًا واقتصاديًا يعد متطلبًا أساسيًا للحفاظ على تلك الاستثمارات ونموها. ومن المؤكد أن خسارة الاستثمارات الفرنسية في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق ماثلة للأذهان، ومن المؤكد أيضا أن فرنسا لاتود تكرار نفس التجربة لاستثماراتها في العراق.أما عن الموقف الألماني فهو يقف في نقطة وسط بين تبعية بريطانيا للولايات المتحدة واستقلالية فرنسا أخذ في الإعتبار عقود العمل والاستثمارات الألمانية لدى إيران التي تحتل مرتبة متقدمة عالميا في احتياطي النفط والغاز الطبيعي.[1]

وقد أثبتت الاتفاقيات الموقعة بين كل من الاتحاد الأوروبي وإيران كاتفاقية طهران **(2003)**وباريس(**2004)** أن التحاد الأوروبي قادر على لعب دور الوسيط لحل الأزمة النووية الإيرانية، لكن التجارب العلمية أظهرت بدورها أن نجاح الوساطة الأوروبية في حل هذه الأزمة ظل دائما بحاجة ماسة إلى الدعم الأمريكي الفاعل، ففي بداية المفاوضات الأوروبية الإيرانية المباشرة،قدمت الولايات المتحدة دعما محدودا لمبادرات الترويك الأوروبية ذات الصلة، ولم تعلن أي موقف رسمي مؤيد لتلك المبادرات إلا عبر تصريحها الذي أطفي مارس 2005، أي بعد مرور سنة ونصف

1_ عبد الوهاب لوصيف، مرجع سابق الذكر، ص83.

السنة على بدء المفاوضات المباشرة بين إيران ودول الترويكا . وقد زاد التصريح الأمريكي المذكور تحركات الترويكا تعقيدا لأنها وجدت نفسها مضطرة لأخذ الموقف الأمريكي من المسألة النووية الإيرانية في الاعتبار، خصوصا رفض واشنطن القاطع لإجراء أي محادثات مباشرة مع الحكومة الإيرانية.

وقد جاء التحرك الإيراني إزاء الموقف أو المواقف الأوروبية على محورين، تمثل الأول في محاولة تفكيك الموقف الأوروبي بحيث لايشكل كتلة ضغط قوية في طهران خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي جميعها تقف خلف الترويكا في حالة انتظار لما سوف تصفر عنه المفاوضات مع إيران.أما المحور الثاني فيتمثل في التحرك السياسي الخارجي النشط للدبلوماسية الإيرانية اتجاه الدول الأوروبية وغير الأوروبية لإقناع تلك الدول بعدالة وشرعية الملف النووي الإيراني ونفي أي صلة أو نية من قريب أو بعيد لحيازة أسلحة نووية.

كما اتبعت إيران سياسة المماطلة والغموض اتجاه الجهود الأوروبية كما حدث الرد الإيراني على **"رزمة الحوافز"** التي عرضها **خافير سولانا**،المنسق الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خلال زيارته لطهران في**2006**إذتضمن الرد الإيراني مائة سؤال حول بعض النقاط التي تضمنها العرض الأوروبي، وطالبت بجدول زمني لتطبيق الحوافز الإقتصادية والأمنية،وتفاصيل عن الدور الإيراني المحتمل في ترتيبات إقليمية أمنية، في حال موافقتها على العرض وفي الوقت نفسه عاقبت إيران الطلب الرئيسي لمجلس الأمن بوقف مسبق لعمليات تخصيب اليورانيوم، لكنها ألمحت إلى إمكانية الحد منها، مرجعة ذلك لمفاوضات جادة أبدت الاستعداد لها منذ يوم 23أغسطس**2006**.

وكانت هذه السياسة الإيرانية هي الدافع نحو المزيد من التشدد الأوروبي تجاه الملف النووي الإيراني مع الاستمرار باستبعاد الحلول العسكرية وقد أعلنت المستشارة الألمانية **انجيلا ميركل** التأييد الكامل لفرض عقوبات على إيران، مع رفض اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، رغم إقرارها بأن الرد

الإيراني غير مرض وأن العبارة الحاسمة التي كانت تنتظرها هي إيقاف تخصيب اليورانيوم -كانت غائبة عن الرد الإيراني.

وكرر هذا تصريح وزير الخارجية الفرنسية **"فيليب دوست بلازى"** على الرغم من قوله أيضا أنه من المهم تفادي تصعيد صراع مع إيران والعالم الإسلامي واعتبر أن الرد الإيراني غير مرض في الوقت الحالي، ولكن أسوأشيءاقترافه هو التصعيد نحو مواجهة مع إيران والعالم الإسلامي من جهة، والغرب من جهة أخرى حيث قال وزير الخارجية الفرنسي:"إن هذا سيكون بمثابة صدام الحضارات الذي تقف فرنسا اليوم وحيدة بشكل عملي في محاولة تفاديه".

_ الموقف الروسي:

يعتبر الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية واحدا من الأدوار القليلة التي تميز فيها الدور الروسي الفاعلية والديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسية المثارة على الساحة الدولية، بل ربما جاز القول الدور الروسي في هذه الأزمة يعتبر الدور المحوري الأبرز على الإطلاق بحكم متانة علاقات روسيا مع جميع الأطراف، لاسيما مع إيران فضلا عن الحيوية التي اتسم بها هذا الدور من حيث اقتراح مبادرات محددة لتسوية الأزمة،فضلا عن اقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة. ولا ينفي أن الدور الروسي كان منطلقا بالأساس من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا السياسية والإقتصادية والإستراتيجية، بما يعني أن الموقف الروسي كان ينطلق من أن الأزمة تهدد مصالح سياسية واقتصادية حيوية لروسيا، مما دفعها للقيام بخطوات متعددة للحفاظ على مصالحها في سياق تطور تلك الأزمة.

هناك محددان أساسيان يحكمان الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية ويحددان خيارات روسيا بشأن هذه الأزمة، في كافة مراحل تطورها،سواء في مرحلة البحث عن حلول تفاوضية أو في مرحلة فرض عقوبات على إيران هما:

_ المحدد الأول :علاقات التعاون النووي والإقتصادي الوثيقة مع إيران،حيث تعتبر روسيا واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران،إذ يتعاون الجانبان في العديد من

المجالات بحيث تتراوح العلاقات بين الجانبين مابين التعاون في مجال إنشاء المفاعلات النووية ومشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري لمختلف أفرع القوات المسلحة الإيرانية وعلاقات التبادل التجاري على نطاق واسع مابين الجانبين في مختلف مجال الصناعات الثقيلة والمنسوجات ...وغيرها.

وقامت روسيا بالفعل بتنفيذ مشروع إنشاء المفاعل النووي الأول في محطة بوشهر النووية في جنوب إيران، وتعتزم البدء في إنشاء مفاعل ثان في المحطة ذاتها، وتعلن الحكومة الإيرانية عن خطط طموحة لبناء عدد من المفاعلات النووية لإنتاج ما يتراوح بين 25_30 ألف ميجاوات من الكهرباء، ويبدو أن إيران سوف تعتمد على روسيا بصفة أساسية في تنفيذ الخطط الطموحة.

_ المحدد الثاني :يتمثل في حرص لروسيا رغم مصالحها الوثيقة مع إيران ـ على ألا تستطيع إيران في نهاية المطاف امتلاك السلاح النووي حتى لا يتسبب ذلك في الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية من ناحية أخرى،لاسيما وأن امتلاك إيران السلاح النووي ربما يؤدي لتغيير موازين القوى والمعادلات الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوسيتراتيجي لروسيا.[1]

ولكن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران السلاح النووي لا يجعلها تقبل أتوماتيكيا بالشكوك والهواجس الهائلة التي تثيرها الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول الاتحاد الأوربي بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقويمها الخاص الخاص لهذه المسألة، وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد وحدود البرنامج المذكور، بحكم مشاركتها فيهبصورة أساسية حتى وإن كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران بعيدا عن إطار التعاون النووي مع روسيا.

وعندما اتجهت الولايات الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي إلى إعداد مشرع قرار لفرض عقوبات دولية على إيران، لامتناعها عن إيقاف أنشطة تخصيب

1_ حبيبة زلاقي، مرجع سابق الذكر، ص152.

اليورانيوم، والتي كان قد تم استصدار قرارات بشأنها من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الدولية ومجلس الأمن . لقي مشروع القرار معارضة شديدة من جانب روسيا، لاسيما فيما يتعلق بنقطتين رئيسيتين :

_ **الأولى**: تتمثل في رفض روسيا للمفهوم الذي يستند إليه مشروع القرار ذاته حيث تصر روسيا على أن الهدف الرئيسي للقرار ليس معاقبة إيران وإنما تشجيعها وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة المثيرة للشكوك، إزالة الغموض بشأن الجوانب الخفية في برنامجها النووي، والتي تثار علاقات استفهام واسعة بشأنها في التقارير الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إيران. ووفق هذا المفهوم، تعتقد روسيا أن العقوبات يمكن أن تدفع إيران للمزيد من التشدد، والقيام بإجراءات مضادة لتلك العقوبات بما يؤدي لتصعيد الأزمة، وهو ما يتطلب ألا تركز الإجراءات التي يتضمنها القرار على فرض عقوبات على إيران، بقدر ما يشتمل على مجموعة من الضغوط التي تعكس فقط قلق المجتمع الدولي من أنشطة إيران المثيرة للشكوك، بما يشجعها على التعاون بدرجة أكبر في المستقبل مع المطالب الدولية.

_ **الثانيـــــة** :تتمثل في رفض روسيا لما كان يتضمنه المشروع من فرض حظر شامل على البرنامج النووي الإيراني بالكامل وإصرار روسيا على أن يقتصر الحظر على الأنشطة النووية الإيرانية المثيرة للشكوك ولاسيما تلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل الماء الثقيل وكان الموقف الروسي هنا منطلقا بالأساس من أن تؤثر هذه النوعية من العقوبات على تعاونها النووي مع إيران في مجال إنشاء مفاعل بوشهر، وهو تعاون يسير في مسار بعيد تماما عن الاتهامات الموجهة لإيران من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.وقد نجحت روسيا بالفعل في تعديل مشروع القرار الأوروبي بشان هاتين المسالتين بحيث أصبح اخف حدة بكثير مما كان عليه في الأصل .[1]

_ موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

1_ حبيبة زلاقي، مرجع سابق الذكر، ص152.

لعبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدور المحوري في الأزمة النووية الإيرانية بحكم أنها الجهة المنوط بها بالتفتيش على البرنامج الإيراني وهي المكلفة بتجديدها إذا كانت انتهكت التزاماتها بموجب اتفاقية الضمانات النووية وليس هناك من شك في أن دور الوكالة في الملف الإيراني كان الأول من نوعه وزاد كثير من فاعلية دور الوكالة في التفاعلات الدولية المرتبطة بمنع الانتشار النووي، بدرجة تفوق كثيرا دورها أثناء عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، ويعود ذلك إلى الفارق الكبير في دور الوكالة فيما بين الحالتين، إذ كان دور الوكالة في الحالة العراقية مرتبطا بتنفيذ قرار مجلس الأمن687 الصادر في عام **1991**، والذي كلف الوكالة بالقيم بمهمة إزالة البرنامج النووي العراقي وكانت الوكالة بالتالي ترفع تقاريرها تطورات التعاون مع إيران بخصوص لإنهاء انتهاكاتها، أي أن التفاعلات الخاصة بالحالة الإيرانية كانت تتم داخل الوكالة بخلاف الحالة العراقية.

وتلخص موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من البرنامج النووي الإيراني بأن إيران ترفض الانصياع لشروط وأنظمة الوكالة الدولية حيث رفضت تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية كما ثبت قيامها بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم إضافة إلى عدم توقيعها البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية ، والذي يفرض عليها التوقف نهائيا عن أي نشاط لتخصيب اليورانيوم.

وبدأت الوكالة تولي اهتماما خاصا بالحالة الإيرانية منذ سبتمبر **2002** بينما كانت العلاقات بين الجانبين تقتصر قبل ذلك على عمليات التفتيش الروتينية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت النووية الإيرانية وفق نظام الضمانات المعمول به، والذي يجري تطبيقه بصورة نمطية على جميع الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي.

وكان العامل الرئيسي لنقل الحالة الإيرانية من فئة الحالات الروتينية إلى فئة الحالات الخاصة يتمثل في ورود معلومات إلى الوكالة بشأن قيام إيران بإقامة منشآت خاصة بدورة الوقود النووي، وقام المدير العام للوكالة في اجتماع مجلس أمناء الوكالة

في مارس **2003** بعرض تقرير خاص عن نتائج زيارته لإيران في الشهر السابق على الاجتماع ثم جرى تكليف المدير العام من قبل مجلس الأمناء في يونيو**2003** بتقديم تقرير دوري عن إيران .

ويشير رصد السلوك الإيراني في الأزمة إلى أن التحولات الجوهرية في التعاون بين إيران والوكالة كانت تحدث في الفترات التي تفرض فيها مهلة نهائية أو إنذار زمني محدد على إيران للكشف عن الغموض في برنامجها الزمني، باعتبار ذلك أعلى مستوى لتكثيف الضغوط على إيران مما كان يضطرها إلى تعزيز تعاونها مع الوكالة .حدث ذلك عقب المهلة التي وجهها مجلس أمناء الوكالة في 12سبتمبر2003 لإيران حتى آخر شهر أكتوبر**2003** وأيضا عقب المهلة التي حددها مجلس أمناء الوكالة في سبتمبر **2004** لإيران حتى نوفمبر **2004** لتوضيح موقفها بشأن الغموض المحيط بمسألتي التلوث الإشعاعي وأجهزة الطرد المركزي.[1]

فالمهلة الأولى الصادرة عن اجتماع سبتمبر **2003** والتي أمهلت إيران حتى أكتوبر التالي هي التي دفعت إيران نحو إعلان موافقتها على الانضمام للبرتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي.

ومع أن إيران قد رفضت هذه المهلة في بادئ الأمر واعتبرتها موقفا وقحا وغير مسؤول ويهدف إلى تدمير التعاون بينها وبين الوكالة، فإنها لم تكن ترفض من حيث المبدأ التوقيع على البروتوكول، ولكنها كانت تطرح عددا من المخاوف، أبرزها يتعلق بالخوف مما يمكن أن يؤدي إليه التوقيع على البروتوكول من المساس بسيادة إيران على أراضيها أو الخشية من أن تستغل عمليات التفتيش المفاجئ على المنشآت النووية الإيرانية كستار للتجسس على إيران وبالذات التجسس على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية وكانت إيران تطالب أيضًا بالحصول على مقابل للتوقيع على البروتوكول يتمثل في ضمان حقها في الحصول على التكنولوجيا النووية المتطورة الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإسقاط الولايات المتحدة للعقوبات المفروضة

1_ جاري سامور مواجهة التحدي النووي الإيراني، (أبوظبي: مركز دراسات والبحوث، 2006)، ص75.

عليها، ولكن الأمر انتهى بتوقيع إيران في **18 ديسمبر 2003** رسميا على البروتوكول في مقر المكالة في جنيف.

ولكن إيران استمرت بجهدها بجهودها لتخصيب اليورانيوم متجاهلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنظمتها مع رفض كل العروض الغربية لمساعدتها على تخصيب اليورانيوم خارج إيران مما أفضى إلى نفاد صبر المجتمع الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني استنادا إلى التقارير التي قدمتها الوكالة عن البرنامج النووي فجاء تقريرها الصادر في 2-2-2006 مؤكدا أن الوكالة غير قادرة على التأكد من الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني بعد ثلاث سنوات من العمل المكثف فكان هذا التقرير تمهيد لصدور قرار مجلس محافظي الوكالة في 5-2 - **2006**بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي على سبيل الإحاطة دون إتخاذ إجراءات عقابية وأمهلها حتى 6-3-2006 كي تعيد النظر في بناء المفاعل البحثي يعمل بالماء الثقيل،و الإسراع بالتصديق على بروتوكول الإضافي لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية و تنفيذ تدابير الشفافية حسب طلب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي 27-3-2006 صدر تقرير آخر عن الوكالة وأورد عددا من المسائل المتعلقة بشأن البرنامج النووي الإيراني بما في ذلك مواضيع قد تكون لها بعد عسكري وأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير قادرة على التوصل إلى استنتاج مؤكد بأنه لا توجد أي مواد و أنشطة نووية غير معلنة في إيران وأسفر هذا التقرير عن صدور بيان **29 مارس 2006** وأكد تقرير للوكالة أن إيران لم تتخذ الإجراءات التي سبق وطلبها مجلس المحافظين من طهران.

وقد تعارضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الأزمة لضغوط عديدة من طرفي الأزمة الرئيسيين، إيران والولايات المتحدة الأمريكية إذ جاء ذلك في سورة الإتهامات الإيرانية المتكررة للوكالة بالإنحياز وعدم الحياد الميل لوجهة النظر الأمريكية في إعداد التقارير الدورية عن إيران علاوة على الإتهامات الأمريكية للوكالة ومديرها العام بأنها لا يظهران الحزم الكافي إزاء إيران و أنهما و الأوروبيين يمنحون إيران الوقت الذي تحتاجه لمواصلة تطوير برنامجها الهادف إلى امتلاك السلاح النووي

،فضلا عن اتهامها بالإمتناع عن التجاوب مع المطلب الأمريكي بشأن نقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن لمعاقبتها على انتهاكها لمعاهدة منع الإنتشار النووي.[1]

_ موقف مجلس الأمن الدولي :

تعامل مجلس الأمن الدولي مع الملف النووي الإيراني على عدة مراحل بدأت بلفت الإنتباه وحث إيران على إحترام تعهدات والتعاون الكامل مع متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية و هذا الأسلوب كان محور البيان الرئاسي الذي صدر عن المجلس في التاسع والعشرين من عام2006 ،ثم تبعته المرحلة الثانية التي تمثلت بصدور إنذار محدد جاء عبر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1696 الصادر في 2006 والذي يمنح إيران مهلة شهر واحد للإستجابة لطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتمثل بالتعاون التام والتعهد بالتخلي كليا عن عمليات تخصيب اليورانيوم والنشاطات الأخرى المرتبطة بها وأعرب المجلس في الفقرة الثامنة من القرار عن نيته في حالة عدم امتثال إيران للقرار اتخاذ التدابير الملائمة بموجب المادة (41) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لإقناع إيران بالامتثال لهذا القرار ولمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويؤكد القرار أنه ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من القرارات في حالة نشوء الحاجة إلى اتخاذ مثل هذه التدابير الإضافية، ومع انتهاء المدة المحددة صدر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤكدًا على مواصلة إيران عمليات التخصيب ورفضها مطلب مجلس الأمن في هذا الإطار.

وشهدت نهاية العام **2006** فرض مجلس الأمن للمرة الأولى عقوبات على إيران بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث تأمرها بالإمتثال إلزاماً لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما فيها تعليق تخصيب اليورانيوم، وينذر القرار رقم (1737) الصادر في 23_12_2006م بأن مجلس الأمن سينظر في إجراءات عقابية إضافية ملائمة في قرار لاحق إذا كان ذلك ضرورياً في حال رفض إيران الإنصياع لهذا القرار ويعدها برفع العقوبات عنها امتثلت، ويمهلها ستين يوماً، إلى حين موعد تلقيه تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذها مطالب التعليق

1_ جاري سامور، مرجع نفسه، ص80_82.

الكامل والمستمر لجميع النشاطات ذات العلاقة بتخصيب اليورانيوم، وتضمن القرار لائحة أشخاص معنويين وطبيعيين إيرانيين تم تجميد موجوداتهم، وأصولهم المالية، ومراقبة محدودة لتحركاتهم في الخارج.

وجاء الرد الإيراني مباشرة على هذا القرار بما يؤكد عدم رغبة إيران لمجرد التفكير بالإنصياع له، حيث وصف الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد قرار مجلس الأمن بأنه ورقة ممزقة لا يمكن ان تحدث انقساماً في صفوف الشعب الإيراني وقال ان على الغرب أن يقبل بوجود إيران كدولة نووية، وأعلن أن طهران ستحتفل بإنجازاتها النووية في فبراير من كل عام، كما حذر مجلس الأمن فاقداً للشرعية بخضوعه لإرادة الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل.

ورغم انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن مع نهاية شباط 2007، إلا أن الواقع أثبت أن إيران اختارت المضي في برنامجها النووي، وبالتالي لن تلتزم لأن القرار (1737) قد صدر وفقاً للمادة(41) من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، فإن نوعية العقوبات التي ستفرض من جديد على إيران في حالة عدم إلتزامها بالقرار، ستكون ذات طابع غير عسكري، حيث ان هذه المادة لا تتحدث عن إجراءات مندرجة في نطاق العقوبات دن إستخدام عسكري، ولكن هذا لا يعني أن مجلس الأمن لا يستطيع أن يلجأ إلى استخدام القوة العسكرية لتنفيذ قراره، فقد حددت المادة (42) من الفصل السابق للميثاق بأنه: إذ قرر مجلس الأمن اعتبار أن الإجراءات التي جاءت بها المادة(41) ستكون غير كافية، أو أنها أثبتت عدم كفايتها، عندها يمكن أن يقوم مجلس الأمن بالقيام بتحرك عسكري جوي بحري، أو بإستخدام القوة البرية إذا ما اعتبر ذلك ضروريـــا من أجـــل المحافظـة أو إعادة تحقيق السلم والأمن الدوليين، فالخياران الإقتصادي والعسكري مطروحان أمام المجلس للنظر فيهما في حالة عدم التزام إيران بتنفيذ القرار(1737).[1]

1_ جاري سامور، مرجع نفسه، ص83.

خلاصـــــة الفصـل :

خلق الوجود الإسرائيلي في المنطقة وضعا جديدا هذا الوضع الجديد ساهم في صياغة مرتكزات لدى الدول العربية سادت لمدة سنوات عديدة وتصب كلها حول منظور موحد للأمن الذي شكلته القومية العربية.

وهذا ما جسدته الأحداث السائدة في تلك الفترة من خلال سعي الأنظمة العربية إلى التكتل والوحدة عبر خطوات كبيرة خطتها الدول العربية في صراع عربي إسرائيلي ومع تجمع الظروف الإقليمية والدولية إضافة إلى العوامل الداخلية تبلورت منذ فترة السبعينات وبرزت الدولة القطرية كمؤسسة قادرة على العمل باستقلالية وسيادة قادرة على تجاوز البعد القومي وهذا بدى جليا بعد تراجع الدور المصري في الصراع العربي الإسرائيلي جراء اتفاقية كامب ديفيد الأولى والثانية.

ففي الوقت الذي كانت تعرف فيه دول الطوق سباق تسلح محموم مع إسرائيل جاءت إتفاقية كامب ديفد الأولى والثانية كنوع من التسوية الجزئية للقضية بطرق دبلوماسية عبر خيارات سلمية كانت هذه هي النقطة الفاصلة في تنامي الأدوار في منطقة الشرق الأوسط كما تزامنت هذه الأحداث مع بناء إسرائيل لترسانتها النووية الأمر الذي حقق سياسة الردع في المنطقة وحققت هذه الأخيرة التفوق العسكري وبامتياز مما أفضى لها فرض املائتها على دول المنطقة وكسب الرهان في منطقة الشرق الأوسط.

بالمقابل عرفت منطقة الخليج العديد من التغيرات ونمت لدى هذه الدول الرغبة الذاتية في العمل على تطوير المجال العسكري وهذا كان نتيجة لما عرفته هذه المنطقة من أزمات من جهة ولتنامي أهمية هذه المنطقة حيث أصبحت محل أنظار كل العالم بل وذهبت بعض الدراسات للقول أن السيطرة على منطقة الخليج يعني الهيمنة على العالم.

عرفت منطقة الخليج ظاهرة سباق لا نظير له خاصة فيما تعلق بالتسلح التقليدي حيث سجلت هذه المنطقة معدلات إنفاق عالية بلغت أضعاف المناطق العربية الأخرى التي كانت تشهد هذه الظاهرة بوتيرة عالية.

كما يعد الملف التسلحي الإيراني بشقيه التقليدي وغير التقليدي من المواضيع الهامة والتي عرفت تجاذب كبير أثر على هذا البرنامج وعلى وتيرته ومساره بما يشكله هذا الملف من طموحات الزيادة الإقليمية والسعي إلى القوة والهيمنة الإقليمية واكتساب الامتيازات التي يقدمها السلاح النووي للدولة المالكة هذا من جهة ومن جهة أخرى ردود الفعل الإقليمية والدولية وأهم المواقف التي تأرجحت بين مؤيد ومعارض ووسط إصرار إيران الاستمرار في بناء مشروع نووي والتصريحات سواء من الجانب الإيراني أو الجانب المناهض لهذا المشروع ووسط صخب إعلامي ضخم من المشروع تارة وحقره تارة أخرى وفق سيناريوهات متعددة ومتباينة.

الخـــاتمة

بســـــــم الله الرحـــمن الرحيـــــم

قال الله تعالى: (**فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَه وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَه**).سورة الزلزلة .

ربط المولى عز وجل في هذه الآية من سورة الزلزلة بين الذرة والخير والذرة والشر فمتى استعمل هذا الجزء الصغير في الكون في الخير جلب الرخاء والازدهار للإنسان ومتى استعمل في الشر كان الدمار والفناء للحياة البشرية.

إنطلاقًا من الإشكالية المتضمنة في المقدمة والمتمثلة في انتشار السلاح النووي وانعكاساته على الأمن في منطقة الشرق الأوسط في ظل الاحتقان الذي عرفته المنطقة وتنامي التهديد النووي الإيراني و تباين المواقف الدولية والإقليمية بخصوص المشكلة النووية في المنطقة .

لقد أتيح لنا من خلال هذه الدراسة بيان البوادر الأولى لاكتشاف الطاقة النووية والمميزات التي تتميز بها هذه الطاقة في ظل الأزمة العالمية للطاقة المتسمة بقرب نضوب مصادر الطاقة الأحفورية والمشاكل البيئية المتولد عن استغلال المفرط لتلك الطاقة قمنا باستعراض الطاقة النووية وركزنا على الاستخدامات العسكرية لهذه الطاقة * **أسلحة الدمار الشامل*** السلاح النووي وسجلنا الإقبال والرغبة الدولية في امتلاك هذا السلاح مما سرع في انتشاره عبر العالم، مما استدعى ضرورة وضع آليات لضبط هذا الانتشار في العالم عبر مجموعة كبيرة من المعاهدات والاتفاقيات بالإضافة إلى أدوار هيئة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية كما تطرقنا إلى المشكلة النووية في الشرق الأوسط انطلاقا من الخلفية التاريخية للمنطقة المتمثلة في جملة الصراعات والنزاعات التي أفضت إلى سباق تسلح تقليدي ومنه إلى ظهور تطلعات إقليمية لامتلاك السلاح النووي الملف النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن في المنطقة الشرق أوسطية ومنطقة الخليج خاصتًا والمواقف الدولية والإقليمية تجاه هذا الملف وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى جملة من النتائج نحاول صياغتها كالآتي :

تعتبر الطاقة النووية مصدرا هاما للطاقة تمكنت من فرض مكانتها ضمن الخيارات البديلة المطروحة لتعويض النقص المتواصل في مصادر الطاقة الأحفورية.

أصبح الخيار النووي وإن كان ينطوي على مجموعة من الأخطار والتهديدات المتمثلة في الاستخدام العسكري والتصرف الغير مأمون في النفايات النووية وكيفية التخلص منها وخطورة الحوادث النووية يفرض نفسه كبديل متميز يساهم في التقليل من انبعاث الغازات والاحتباس الحراري ويساعد على رسم السياسات الطاقوية على المستوى الدولي ويعطي دفعا لجهود التنمية المستدامة.

كان الإعلان الأول عن الطاقة النووية عبر الاستخدامات العسكرية شكل هذا الإعلان ثورة في تكنولوجيا الصناعة العسكرية في صناعة سلاح فتاك ذو قدرة تدميره هائلة قد تصل إلى تدمير العالم بأسره.

تعددت المغريات التي قدمها هذا السلاح في الجانب العسكري إلى استعمالات أخرى كإستعمال هذا السلاح كوسيلة للردع بين الدول كما ساعدت الظروف الدولية في فترة الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة على انتشار السلاح النووي في العالم سواءًا بشكله العمودي أو الأفقي.

تمكن المجتمع الدولي على مدى ستون سنة الماضية من التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية بالإضافة إلى الأدوار التي لعبتها كل من هيئة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية كمنظمة متخصصة والتي نظمت مجالات الطاقة النووية والأخطار الملازمة لها.

تعتبر معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية لعام **1968**النموذج الأمثل للمعاهدات الدولية الغير متكافئة بالنظر للظروف الدولية التي أبرمت فيها وتعارض بعض نصوصها مع أهم مبادئ القانون الدولي، فقد ميزت هذه الإتفاقية بين الدول الخمس المالك للسلاح النووي وبين دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وبين بقية الدول الأعضاء بأن أجبرت الغالبية العظمى من الدول على عدم امتلاك السلاح النووي والخضوع إلى برامج التفتيش والرقابة وأستنت الدول الخمس من هذا الالتزام الأمر الذي أحدث فجوة كبيرة بين دول النادي النووي والدول الأخرى فلأولى مضت في تطوير الكمي والنوعي لترسانتها النووية والثانية نشأت عندها الرغبة في امتلاك

السلاح النووي كرد على سياسة الردع التي طبعت العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين.

شكلت ظروف التي شهدتها المنطقة الشرق أوسطية منذ التواجد الإسرائيلي فيها والحروب التي عرفتها المنطقة حتى الحرب العربية الإسرائيلية الأخيرة لعام **1973** سباق تسلح عنيف بين إسرائيل ودول الطوق وامتلاك إسرائيل للسلاح النووي لتكون اتفاقية كامب ديفيد الأولى والثانية نقطة بداية أخرى لسباق تسلح إحتلت منطقة الخليج الصدارة فيه من خلال تنامي أهمية المنطقة وتزايد معدلات الإنفاق العسكري فيها.

أنفقت دول الشرق الأوسط مبالغ مالية ضخمة في العتاد العسكري بل و قد أصبحت سوقا لمؤسسات صناعة السلاح الغربية بإمتياز الأمر الذي أدى الى تراجعها في قطاعات أخرى.

تفاوتت الطموحات التسلحية للدول في المنطقة الشرق الأوسط بين سباق تقليدي وآخر غير تقليدي بريادة إسرائيل وإيران ويعتبر الملفين من أهم الملفات النووية في المنطقة.

أدى تصاعد الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على العموم و منطقة الخليج من خلال محاولة إيران لكسر احتكار إسرائيل لسلاح النووي في المنطقة و انعكاسات وأبعاد التهديد النووي على استقرار وأمن المنطقة .

تعددت السيناريوهات والقراءات لهذا الملف بين مؤيد ومعارض ومنهم من ذهب إلى أبعد من ذلك إلى تحليل النظام السياسي في إيران واعتبارها دولة غير عقلانية وقد ينجر عن امتلاكها للسلاح النووي كارثة.

إتسمت أغلب المواقف الإقليمية والدولية برفض المشروع النووي الإيراني كما وبالمقابل كان الملف النووي الإسرائيلي عقب في وجه جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح.

وبناءا على هذه النتائج نعتقد أن استخدام الطاقة النووية كطاقة بديل مستدامة حق مكفول لكل الشعوب لتحقيق التنمية مراعاتًا للحاجيات الحاضرة والمستقبلية ولا يجب احتكار هذه التقنية وتكنولوجية بل على العكس لابد من التعاون في المجال النووي من

قبل الدول المالكة نحو الدول التي تتطلع إلى إمتلاك هذه الطاقة مع مراعات الجانب القانوني الذي يظبط هذا المجال والإشراف عليه وعدم تحريف استخدام هذه الطاقة .

كما وفي هذا الإطار الشق القانوني لابد من إعادة النظر في القصور الذي ميز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال:

الفصل في أحكام معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية بين الإستخدامات السلمية والغير السلمية للطاقة الذرية وهذا بإبرام معاهدة أخرى تترافق معها جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية و تعتمدها كل شعوب العالم نحو السعي مضيا لإكتساب وتطوير الطاقة النووية في خدمة البشرية .

لابد من وجود إرادة دولية حقيقية للحد من انتشار السلاح النووي تبدأ من الدول الكبرى الخمس المالك للسلاح النووي *دول النادي النووي* ومن تم بقية دول العالم.

يفرض تحدي الإرهابي ضرورة التعاون الدولي وخاصة في ما يتعلق بحماية المواد والمنشآت النووية ويتم هذا بتقوية إجراءات الأمن والأمان، وضمان الحماية المادية للمواد النووية مع احترام سيادة الدول والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي .

أما بخصوص المشكلة النووية في الشرق الأوسط فلابد من تدافر الجهود الدولية لحل هذه المشكلة وعدم العمل بسياسة الكيل بمكيالين أي النظر في الملف النووي الإسرائيلي والملف النووي الإيراني على حد سواء دون غض الطرف عن التسلح النووي الإسرائيلي وإعتباره تسلح يهدد المنطقة الشرق أوسطية بدرجة الأولى لخصوصية هذا الملف .

البرنامج النووي الإيراني كان رد فعل طبيعي للعبة الأدوار التي تعرفها المنطقة ولطبيعة دولة الإيرانية و تنامي أهمية منطقة الخليج.

لابد من حل المشكلة النووية في المنطقة بأطر دبلوماسية بعيدا عن الحل العسكري الذي لا يعود بالنفع على أي طرف.

قائمة المراجع

_ المصـــــــادر:

❖ القرآن الكريم.

_ الـــــمراجـــع:

1_ الكتب باللغة العربية:

_أبو بكر، خالد، نجاد أحمد. رجل إيران القوى (القاهرة: كنوز النشر والتوزيع، 2008).

_أنتوني، هـ_كوردسمان. بعد العاصفة التغيرات في التوازن العسكري في الشرق الأوسط ، (مصر: دار الهلال، 1994).

_أهارول، مارك. الشتاء النووي ثأثيرات الحرب النووية على الإنسان و البيئة، ترجمة عبد الله حيدر، (بيروت:دار الرقى 1986).

_البسكتي، نصرة عبد الله. أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003).

_بنونة، محمود خيري. القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية، (القاهرة: مؤسسة دار الشعب، ط2، 1971).

_تشوبير، شهرام. طموحات إيران النووية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2007).

_تقية، راي . إيران الخفية، ترجمة أيهم الصباغ، (الرياض، العبيكات، 2010).

_جعفر ضياء، جعفر النعمان، سعد الدين النعيمي. الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووي العراقي، (بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية ماي 2005).

_جغبير، ماضي توفيق. الأشعة والحياة، (الأردن:منشورات جامعة الأردنية، 1987) .

_الجندي، غسان. الوضع القانوني للأسلحة النووية، (عمان: دار وائل للنشر، ط1، 2000).

_حسن، ديب علي. الولايات المتحدة الأمريكية من الخيبة إلى الإمبراطورية، (دمشق، دار الأوائل 2004).

_حسين، عدنان السيد. عصر التسوية: سياسة كامبا ديفيد وأبعادها الدولية والإقليمية، (لبنان: دار النفائس، 1990).

_حمامصي، علي كامل . **الإنسان والطاقة**، (القاهرة: دار المعارف، 1974).

_خاتمي، محمد. التنمية السياسية والتنمية الإقتصادية والأمن (سوريا: دار الفكر، 2002).

_الخالدي، أحمد سيح، وآخرون. قضايا الخليج العربي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982).

_رجب، يحى حلمي. الخليج العربي والصراعات الدولي المعاصر، (الكويت: دار العروبة، 1989).

_زهير، شكر . السياسة الأمريكية في الخليج العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982).

_الساكت، منيب. صباريني غالب، جغبير ماضي. أسلحة الدمار الشامل البيولوجية–الكيماوية–النووية، (الأردن: دار الزهران للنشر و التوزيع، ط1، 2010).

_سلهب، عبد العظيم وآخرون. علم السموم الحديث، (عمان:دار المستقبل1990).

_سميث، بيلز وستيف. **عولمة الثانية العالمية،** ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث ط1،2001).

_سويد، ياسين. الوجود العسكري الأجنبي والخليج واقع وخيارات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

_شحات، حسن أحمد. **تلوث بيئي ومخاطر الطاقة،** (القاهرة: دار العربية للكتاب، ط2، 2003).

_الشرع، صادق. حروبنا مع إسرائيل 1947_1973، معارك خسارة وانتصارات ضائعة، (الأردن: دار الشرق للنشر والتوزيع، 1997).

_شوقي، عرجون، المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إستقرار (المنطقة رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007).

_الطحاوي، عبد الحكيم عافر. العلاقات السعودية– الإيرانية وأثرها على دول الخليج، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004).

_العافي، مصطفى. **مبادرة إعلان منطقة الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل الواقع والمبررات،** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006).

_عتريسي، طلال. **الجمهورية الصعبة،** (بيروت: دار الساقي، 2006).

_العساف، سوسن. إستراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، (بيروت: دار الأبحاث و النشر 20006).

_عطايا، أمين محمود. الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات، 1998).

_عطية، ممدوح حامدة. أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بين الشك واليقين، (القاهرة: دار الثقافية للنشر، ط1، 2004).

_غالوا، بيير. إستراتيجية العصر النووي، ترجمة سعيد السيد، (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر ط1، 1984).

_الفارسي، عبد الرزاق. السلاح والخبر: الإنفاق العسكري العربي 1970_1990، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1993).

_الفاعوري، وائل . الحرب والبيئة أبيض وأسود، (عمان : دار الخليج2009).

_فوزي، طارق. إسرائيل دولة الدمار الشامل الخطر والمواجهة، (القاهرة دار الأحمدي للنشر، ط1،2003).

_الفيل، محمد، رشيد الفيل. الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، (كويت، دار السلاسل، 988).

_القاسمي، خالد محمد. الخليج العربي في السياسة الدولية قضايا ومشكلات، (الكويت: دار الشرع، 1987).

_القاسمي، خالد محمد، وآخرون. الإستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، (كويت: مؤسسة دار الكتاب الحديث للطباع والترجمة والنشر، 1992).

_القباع، عبد الله مسعود. السياسية الخارجية السعودية، (رياض: مطابع الفرزدق، 1986).

_القحطاني، شيخة غانم. توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي، (الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعي، 1997).

_قريقوريك، مير سلاف. الأمن النووي، (الرياض: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007).

_القصاب، عبد الوهاب. أهم سمات وإعادة تنظيم القوات الأمريكية، (بغداد: مجلة الحكمة، عدد 8، 2002).

_كحالة، راتب. الأشعة، (دمشق: المطبعة الجامعية1976).

_الكعكي، عجمي أحمد. الشرق الأوسط والصراع الدولي، (بيروت، دار النهضة العربية).

_مارك هيلر، ودوف تماري، وزيف أيتان، التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ترجمة نبيه الجزائري، (عمان: دار الجليل للنشر، 1984).

_مانع، جمال عبد الناصر. التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع).

_المجالي، عصام نايل. تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012).

_محمودي، عبد القادر. النزاعات العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1945–1985، (الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال، 2002).

_المخادمي، القادر رزيق. سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000).

_المخادمي، عبد القادر رزيق. الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، (دمشق: دار الفكر،ط1،2004).

_مرهون، عبد الجليل، المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية– الإيرانية، (مجلة شؤون الأوسط: العدد7، 1996).

_مسعد، نيفين عبد المنعم. صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

_مشابقة، أمين. شلبي، سعد شاكر. التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط(مرحلة ما بعد الحرب الباردة) (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012).

_مقلد، إسماعيل صبري. أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، (كويت: شركة الربيعات للنشر والتوزيع، 1984).

_ممدوح، عبد الغفور حسن. **الأسلحة النووية وعهدت عدم إنتشارها** (القاهرة: الشركة العربية للنشر والتوزيع، 1995).

_ممدوح، عطية بدوي، عبد الفتاح. نزع أسلحة الدمار الشامل،(باريس: دار الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي، 1991).

_نزار، عبد القادر. **إيران والقنبلة النووية الطموحات الإمبراطورية**(بيروت: المكتبة الدولية، 2008).

_نعيمي، عبد الرحمن. الصراع على الخليج العربي، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1994).

_النهي، غالب. السياسية النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط (بيروت: دار العلوم الأكاديمية، 2006).

_نيكسون، ريتشارد. 1999 نصر بلا حرب ترجعه عبر الخليج أبو غزال (القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر ،الطبعة 1، 1988).

_وهيم، طالب محمد. التنافس البريطاني–الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج من 1928_1939 (بغداد، دار الرسيد، 1982).

2_ الكتب باللغة الأجنبية:

_Lenzowski, G, The Middle East In World Affairs, (New York: Connell University Pres, 1982).

François Massoulie, Les conflicts Du Proche Orient 2eme sciecle, (Italie: Giunti Gruppo Edition, 1994).(

ب_معاجم و القواميس:

_عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية ج3(سباق التسلح)، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993).

_هيثم الأيوبي، الموسوعة العسكرية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980).

ج_ المجـــــــلات :

حرب، أسامة الغزالي. الأمن والصراع في الخليج العربي مجلة السياسية الدولية (العدد 62، سنة1980).

حرب، أسامة الغزالي. **التطورات في السياسة الأمريكية إزاء الخليج في ظل الإدارات الجديدة** مجلة السياسية الدولية، (العدد 97جويلية 1989).

عشقي، أنور بن ماجد. أمن الخليج وسبل تحقيقه مجلة آراء الخليج، العدد 26، (نوفمبر 2006).

السرجاني، خالد زكريا. **صفقة الصواريخ والتهديد الإسرائيلي للسعودية،** (السياسية الدولية، عدد 93جويلية 1988).

الزيات، محمد صفوت. **الولايات المتحدة وأمن الخليج طموحات المصالح وحدود القوة،** (مجلة آراء حول الخليج عدد 16 يناير 2006).

د_ المذكـــــــرات:

زلاقي، حبيبة. تأثير التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة على السياحة الخارجية الإيرانية مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010).

ركاب فضيلة، شافعي خيرة. **الحرب الباردة وتأثيرها على المشرق العربي (فلسطين، مصر والعراق)،** مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ (جامعة خميس مليانة: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2014).

زايدي، وردية. استخدام الطاقة الذرية الأغراض عسكرية وسلمية، مذكرة ماجستير في القانون (جامعة تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012).

الطيب، سويد محمد. رواص البشير، **انتشار الأسلحة النووية في البلدان الصغيرة (باكستان نموذج)**مذكرة ليسانس في العلوم السياسية،(جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

لوصيف، عبد الوهاب. دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

العدواني، عبد الناصر. **أعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي:** مقتربات جديدة، (رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، عمان، 2004).

فوزي، حسين. الاتفاقيات الدولية النووية فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون (جامعة الجزائر كلية حقوق 2002).

مراشفي شافية. مسار انتشار الأسلحة النووية في العالم دراسة حالة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية).

الملاحـــق

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة2373 (الدورة 22) المؤرخ في 12 جزيران/يونيه في 1968 جرى توقيعها في لندن وموسكو وواشنطن في1 تموز/يوليه 1968.

إن الدول العاقدة لهذه المعاهدة والمشار إليها فيما يلي بتعبير **"أطراف المعاهدة"**إذ تدرك الدمار الذي تنزله الحرب النووية بالبشرية قاطبة، وضرورة القيامن وبالتالي يبذل جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر مثل تلك الحرب وباتخاذ التدابير اللازمة لحفظ امن الشعوب.

وإذ تعتقد إن انتشار الأسلحة النووية يزيد كثيرا من خطر الحرب النووية، ومراعاة منها لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تدعو إلى عقد اتفاق بشأن منع زيادة انتشار الأسلحة النووية.

واذ تتعهد للجهود البحثية والإستحداثية وغيرها من الجهود الرامية إلى تعزيز التطبيق اللازم، في إطار نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لمبدأ الضمان الفعال لتدفق الخامات والمواد الانشطارية الخاصة باستعمال الأدوات والوسائل التقنية الأخرى في بعض المناطق الإستراتيجية.

وإذ تؤكد المبدأ القاضي بان تتاح للأغراض السلمية، لجميع الدول الأطراف في المعاهدة سواء منها الدول الحائزة للأسلحة النووية أو الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فوائد التطبيقات السلمية النووية، بما في ذلك أية منتجات فرعية قد تحصل عليها الدول الحائزة للأسلحة النووية، من استحداث الأجهزة المتفجرة النووية، واقتناعا منها بأنه يحق لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، تطبيقا لهذا المبدأ، وان تشترك في أتم تبادل ممكن للمعلومات العلمية لتعزيز إنماء تطبيقات الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وأن تسهم في ذلك التعزيز استقلالا أو بالاشتراك مع الدول الأخرى.

وإذ تعلن انتواءها تحقيق وقف سباق التسلح في اقرب وقت ممكن، واتخاذ التدابير الفعالة اللازمة في سبيل نزع السلاح النووي.وإذ تحث جميع الدول الأعضاء على التعاون لبلوغ هذا الهدف.

وإذ تذكر إن الدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء، الموقعة في عام **1963**، أبدت في ديباجة المعاهدة عزمها على تحقيق الوقف الأبدي لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وعلى مواصلة المفاوضات لهذه الغاية.

وإذ تود زايدت تخفيف التوتر الدولي وزيادة توطيد الثقة بين الدول، تسهيلا لوقف صنع الأسلحة النووية، ولتصفية جميع مخزوناتها المجودة، ولإزالة الأسلحة النووية ووسائل إيصالها من اعتدتها القومية تنفيذا لمعاهدة بشان نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة.

وإذ تذكر أن الدول ملزمة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة بالامتناع في علاقاتها الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة أو ضد استقلالها السياسي أو وجه الخصوص مناف لمقاصد الأمم المتحدة وغن تعزيز إقامة وصيانة السلم والأمن الدوليين ينبغي أن يجري بأقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية إلى الأسلحة.

قد اتفقت على ما يلي:

المـــادة الاولى:

تتعهد الدولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكون طرفا في هذه المعاهدة بعدم نقلها إلى أي مكان لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة، أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو أية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة، وبعدم القيام إطلاقا بمساعدة أو تشجيع أو حفز أية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة نووية أخرى أو اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بأية طريقة أخرى.

المادة الثانية:

تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفًا في هذه المعاهدة بعدم قبولها من أي ناقل كان لا مباشرة غير مباشرة، أي نقل لأية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو لأية سيطرة على مثل تلك الأسلحة والأجهزة، وبعدم

صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة أخرى أو اقتنائها بأية طريقة آخرين وبعدم التماس أو تلقي أي مساعدة في صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة أخرى.

المـــادة الثالثة:

1_ تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفا في هذه المعاهدة بقبول الضمانات المنصوص عليها في اتفاق يجرى التفاوض عليه وعقده مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لنظام الوكالة الأساسي ونظام ضماناتها، وتكون الغاية الوحيدة من ذلك تحري تنفيذ تلك الدولة الالتزامات المترتبة عليها بموجب هذه المعاهدة منعًا لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية غلى الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ويراعى في إجراءات تنفيذ الضمانات المنصوص عليها في هذه المادة، تطبيقها على الخدمات أو المواد الانشطارية الخاصة سواء كان يجر إنتاجها أو تحضيرها أو استخدامها في أي مرفق نووي رئيسي أو كانت موجودة خارج ذلك المرفق، ويراع تطبيق الضمانات المطلوبة في هذه المادة على جميع الخدمات او المواد الانشطارية الهامة في جميع النشاطات النووية السلمية المباشرة داخل إقليم تلك الدولة، تحت ولايتها، أو المباشرة تحت مراقبتها في أي مكان آخر.

2_ تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بعدم توفير (أ) أية خامات أو موارد انشطارية خاصة، (ب) أو أية معدات أو مواد معدة أو مهيأة خاصة لتحضير أو استخدام أو إنتاج المواد انشطارية الخاصة، لأية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لأغراض السلمية، إلا إذ كانت تلك الخامات أو المواد الانشطارية الخاصة خاضعة للضمانات المطلوبة في هذه المادة.

3_ يراعي في تنفيذ الضمانات المطلوية في هذه المادة التزام أحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة وتفاد عرقلة نماء الأطراف الاقتصادي أو التقني أو التعاون الدولي في ميدان النشاطات النووية السلمية، بما في ذلك التبادل الدولي للمواد والمعدات النووية بغية تحضير أو استخدام أو إنتاج المواد النووية للأغراض السلمية وفقاً للأحكام هذه المادة ومبدأ الضمان المنصوص عليه في ديباجة المعاهدة.

4_ تقوم الدول غير الحائزة لأسلحة النووية، والتي تكون أطرافا في هذه المعاهدة بعقد اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإستفياء الشروط المطلوبة في هذه المادة، وتفعل ذلك إما استقرر أو بالاشتراك مع الدول الأخرى وفقا للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويبدأ التفاوض على عقد تلك الاتفاقات في غضون 180 يوم من بعد نفاذ هذه المعاهدة، ويبدأ التفاوض بالنسبة إلى الدول التي تودع وثائق تصديقها او انضمامها بعد فترة 180 يوما، في موعد لا يتجاوز تاريخ ذلك الإيداع وتنفيذ تلك الاتفاقات في موعد لا يتجاوز ثمانية عشر شهرا من بعد بدء المفاوضات.

المـــادة الرابعة:

1_ يحظر تفسير أي حكم من أحكام هذه المعاهدة بما يفيد إخلاله بالحقوق غير القابلة للتصرف التي تملكها جميع الدول الأطراف في المعاهدة في إنماء بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض فالسلمية دون أي تمييز وفقا للمادتين الأولى ولا ثانية من هذه المعاهدة.

2_ تتعهد جميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة بتسيير أتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ويكون لها الحق في الاشتراك في ذلك التبادل، وتراعي كذلك الدول الأطراف في المعاهدة، والقادرة على ذلك، التعاون في الإسهام استقلالا أو بالاشتراك مع الدول الأخرى أو المنظمات الدولية، فبزيادة إنماء تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية ولا سيما في أقاليم الدول غير الحائزة لأسلحة النووية التي تكون أطرافا في هذه المعاهدة، مع إبلاء المراعاة الحق لحاجات مناطق العالم المتنامية.

المـــادة الخامسة:

تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة باتخاذ التدابير المناسبة لتامين تزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تكون أطرافا في هذه المعاهدة بالفوائد التي يمكن جنيها من أية تطبيقات سلمية للتفجيرات النووية، وذلك على أساس التمييز وقفا لأحكام هذه المعاهدة وفي ظل المراتب الدولية المناسبة وعن طريق الإجراءات الدولية المناسبة، ولتأمين عدم تحميل تلك الدول الأطراف عن الأجهزة المتفجرة

المستعملة إلا أقل نفقة ممكنة وعدم تضمين تلك النفقة أية مصاريف من مصاريف البحث والاستحداث ويكون للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تكون طرافًا في هذه المعاهدة مكنة الحصول على تلك الفوائد، بموجب واحد أو أكثر، الاتفاقات الدولية الخاصة، عن طريق هيئة دولية مختصة بتوفر فيها التمثيل الكافي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ويبدأ إجراء المفاوضات بشأن هذا الموضوع بعد نفاذ المعاهدة بأقرب وقت ممكن، ويجوز أيضا، للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تكون أطرافا في هذه المعاهدة، أن تحصل علت تلك الفوائد، إن رغبت ذلك، بموجب اتفاقية ثنائية.

المـــــادة السادسة

تتعهد كل دول من الدول الأطراف في المعاهدة مواصلة إجراء المفاوضات اللازمة، بحسن النية، عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي، وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة.

المـــــادة السابعة:

لا تتضمن هذه المعاهدة أي حكم يخل بحق أية مجموعة من الدول في عقد معاهدات إقليمية تستهدف تأمين عدم وجود أية أسلحة نووية إطلاقا في أقاليمها المختلفة.

المـــــادة الثامنة:

1_ يجوز لأية دول من دول الأطراف في المعاهدة اقتراح إدخال أية تعديلات عليها ويقدم عليها أي تعديل مقترح إلى الحكومات الوديعة التي تتولى إبلاغه غلى جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وتقوم الحكومات الوديعة بعد، إذا طلب إليها ذلك ثلث الدول الأطراف في المعاهدة أو أكثر بعقد مؤتمر للنظر في ذلك التعديل تدعو غليه جميع الدول الأطراف.

2_ يقتضي إقرار أي تعديل نيله أغلبية أصوات جميع الدول الأطراف في المعاهدة، بما فيها أصوات جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تكون أطرافا في المعاهدة، وجميع الدول الأطراف الأخرى التي تكون عند إنهاء التعديل، أعضاء في المجلس

التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وينفذ التعديل، بالنسبة لكل دولة من الدول الأطراف تودع وثيقة تصديقها عليها، بإيداع وثائق أغلبية جميع الدول الأطراف بما فيها وثائق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تكون أطرافا في المعاهدة وجميع الأطراف الأخرى تكون عند إنهاء التعديل، أعضاء في المجلس التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وينفذ التعديل بعد ذلك، بالنسبة إلى دولة طرف أخرى، بإيداع هذه الدولة الطرف لوثيقة تصديقها عليه.

3_ يعقد الدول الأطراف في المعاهدة بعد خمس سنوات من نفاذها، مؤتمر في جنيف بسويسرا لاستعراض سير المعاهدة بغية التأكيد من أنه يجري تحقيق أهداف الديباجة وإعمال أحكام المعاهدة، ويجوز بعد ذلك على فترات خمس سنوات، باقتراح يقدم لذلك من أغلبية الدول الأطراف في المعاهدة إلى الحكومات الوديعة، تأمين عقد مؤتمرات مماثلة الغرض لاستعراض سير المعاهدة.

المـــــادة التاسعة:

1_ تعرض هذه المعاهدة لتوقيع جميع الدول، ويجوز الانضمام إليها في أي وقت لأية دولة لم توقعها قبل نفاذها وفقا للفقرة 3 من هذه المادة.

2_ تخضع هذه المعاهدة لتصديق الدول الموقعة لها وتودع وثائق الانضمام لدى حكومات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، المعنية بحكم هذه المعاهدة باعتبارها الحكومات الوديعة.

3_ تنفذ هذه المعاهدة بإيداع وثائق تصديق الدول المعنية حكوماتها بحكم هذه المعاهدة باعتبارها الحكومة الوديعة وأربعين دول أخرى من الدول الموقعة لهذه المعاهدة، ويقصد في هذه المعاهدة بتعبير الدولة الحائزة لأسلحة النووية كل دولة صنعت أو فجرت أي سلاح نووي او أي جهاز متفجر نووي أخر قبل 1 كانون الثاني(يناير) **1967**.

4_ تنفيذ هذه المعاهدة بالنسبة الى الدول التي تكون قد أودعت وثائق تصديقها عليها او انضمامها إليها بعد نفاذها ابتداء من تاريخ إيداع تلك الدول لوثائق تصديقها أو انضمامها.

5_تبلغ الحكومات الوديعة، على وجه السرعة، إلى جميع الدول الموقعة لهذه المعاهدة أو المنضمة إليها، تاريخ كل توقيع، وتاريخ كل وثيقة تصديق عليها أو الانضمام إليها، وتاريخ نفاذها وتاريخ ورود أية طلبات لعقد أي مؤتمر، وأية إعلانات أخرى.

6_ تقوم الحكومات الوديعة بتسجيل هذه المعاهدة وفقا للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

المـــــادة العشـــرة:

1_ يكون لكل دولة من الدول الأطراف، ممارسة منها لسيادتها القومية، حق الانسحاب من المعاهدة إذا قررت ان ثمة إحداثا استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد أضرت بمصالحها القومية العليا، ويجب عليها إعلان ذلك الانسحاب قبل ثلاثة أشهر من حصوله إلى جميع الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة والى مجلس الأمم المتحدة.

2_ يصار بعد خمسة وعشرين من نفاذ مؤتمر لتقرير استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل مسمى أو فترات جديدة. ويكون اتخاذ هذا القرار بأغلبية الدول الأطراف في المعاهدة.

المادة الحـــــادية عشر:

قررت هذه المعاهدة بخمس لغات رسمية هي الاسبانية والانجليزية والروسية والصينية والفرنسية، وتودع في محفوظات الحكومات الوديعة بإرسال صور مصدقة عنا إلى حكومات الدول الموقعة لها أو المنضمة إليها.

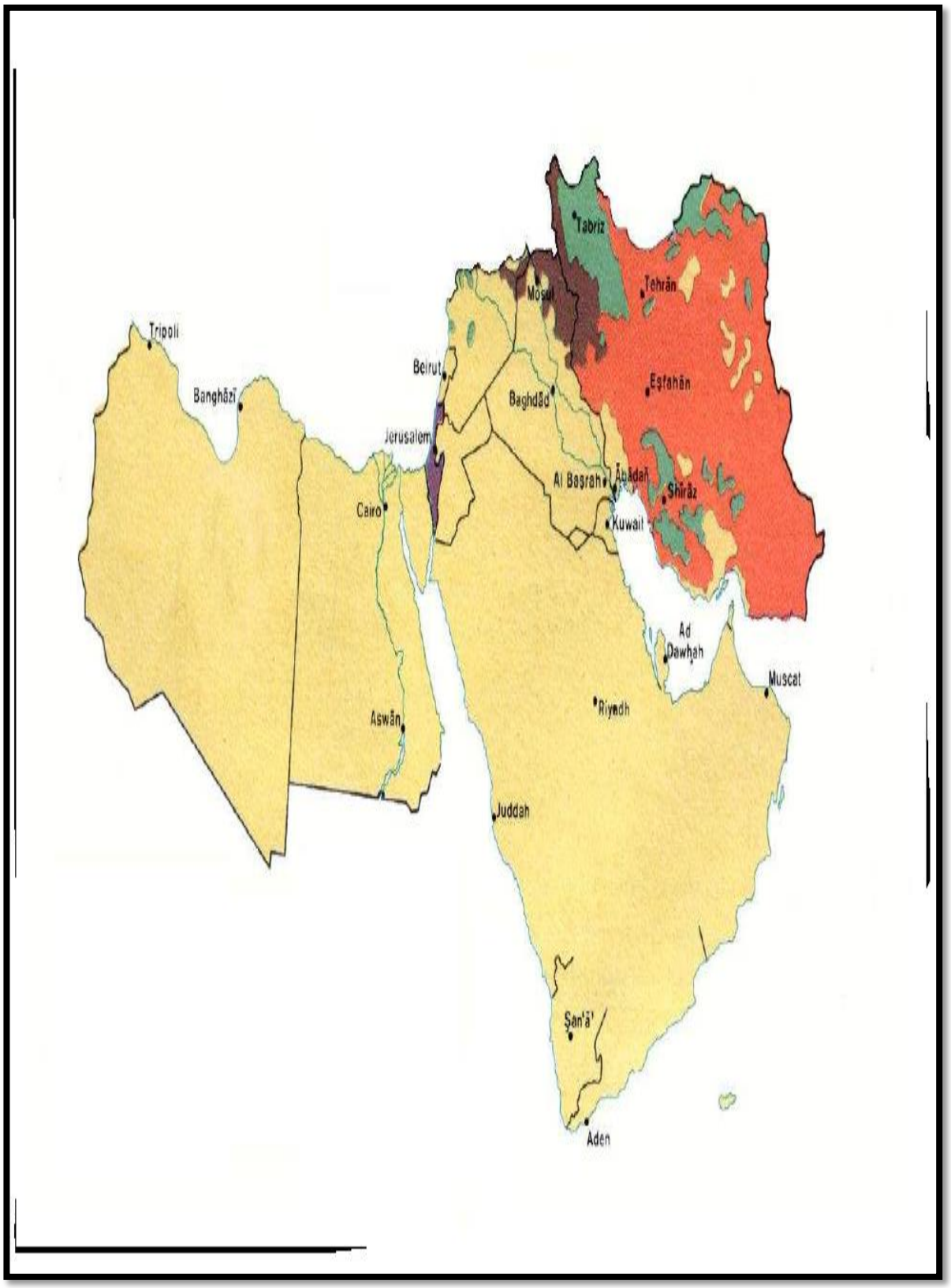

خريـــطة الشرق الأوســـط

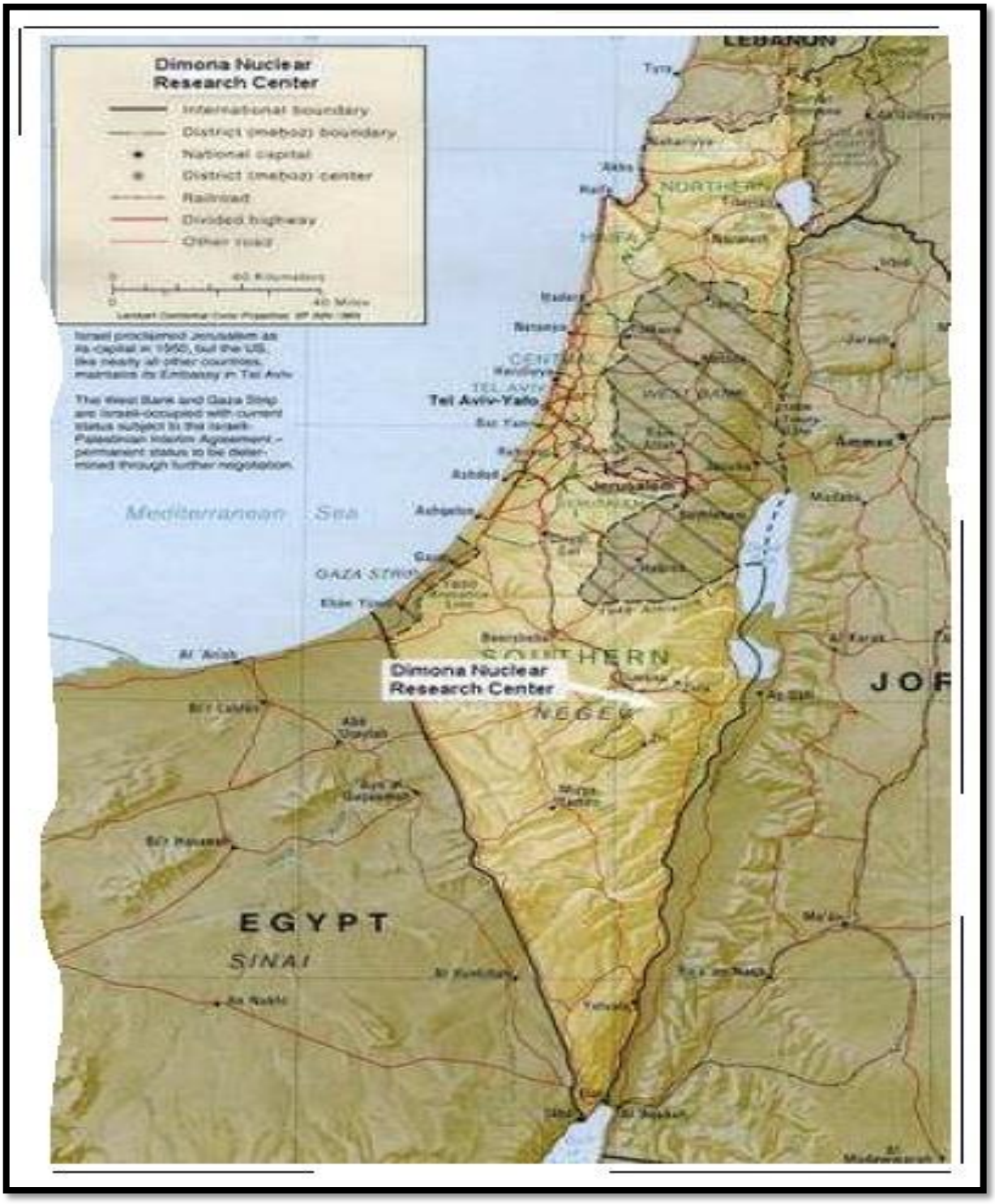

موقع مفاعل النووي الإسرائيلي

خريطة المفاعل النووي الإيراني

الفهـــرس

الفهـــــــــــرس	الصـــفـــحة
بســملة	
دعــاء	
تشـــكرات	
إهـــــداء	
المقـــــــــــدمة	**أ_ن**
تمـــهيد	1
الفصل الأول: دراسة نظرية لمفهوم التخطيط الإستراتيجي	
المبحـــث الأول: أهمية التخطيط الاستراتيجي ومبرراته	2
المطلب الأول: مفهوم التخطـــيط الإستراتيجي	21_4
تعريــف الطاقة	6
مصـــادر الطاقة	7
الطاقـــة النوويــة	8
ترسيـــب الـــذرة في المـــادة	8
التفـــاعل النـــووي	9
الإحـــتراق النووي	10
التفـــاعل المتـــسلسل في اليورانيوم	12
المطلـــب الثاني: أهمية وفوائد التخطيط الإستراتيجي	37_22
أسلحة الدمار الشامل	23
الأسلحة الكيمياوية	24
الأسلحة البيولوجية	25
الخصائص النبسبية للأسلحة الكيمياوية والبيولوجية	25
الأسلحة النووية	26
أنواع الأسلحة النووية	27

الخصائص النسبية للأسلحة النووية	28
أنظمة إطلاق الصواريخ	29
نواتج وآثار السلاح النووي	32
تأثيرات الناجمة على الإنفجار	32
الإشعاع الحراري	34
التأثيرات الإشعاعية الناجمة عن السلاح النووي	35
المبحث الثاني: انتشار السلاح النووي في العالم	37
المـــطلب الأول: فحص الكرونولوجي لإنتشار السلاح النووي في العالم	40
مفهوم الإنتشار النووي	40
الإنتشار النووي العمودي	40
الإنتشار النووي الأفقي	40
الإستراتيجية النووية الأمريكية خلال و بعد الحرب الباردة	49
حيازة الإتحاد السوفياتي لسلاح النووي	54
الأسلحة النووية البريطانية	56
الأسلحة النووية الفرنسية	56
البرنامـــج النووي الصيني	57
المطلب الثاني: آليات منظمة لإنتشار النووي في العالم	59
مفهوم الأمن النووي	60
الوكالة الدولية لطاقة الذرية	60
مهام الوكالة الدولية لطاعة الذرية	61
إبرام معاهدة موسكو	63
أهداف إتفاقية موسكو	64
معاهدة منع إنتشار السلاح النووي	65
تقييم معاهدة إنتشار السلاح النووي	72
إسهامات الجمعية العامة في المجال طاقة النووية	75

حضر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية	76
حضر الأسلحة النووية في المحيط الهادي	76
حضر الأسلحة النووية في أفريقيا الجنوبية	76
حضر الأسلحة النووية في شرق آسيا	76
معاهدة حضر تجارب النووية في القطب الجنوبي	77
معاهدة الحضر الشامل للتجارب النووية	77
خلاصـــــة الفـــصل	79
الفصـل الثـــــانـــي: القضايا المحورية لتسلح النووي في الشرق الأوسط	83_
تمهيـــد	83
المبحث الأول: سباق التسلح التقليدي في منطقة الشرق الأوسط	85
المطلب الأول: خلفية عن سباق التسلح في الشرق الأوسط	87
مصطلح الشرق الأوسط	88
مرحلة الأولى من 1948_1973	88
مرحلة ما بعد حرب العربية الإسرائيلية 1973م	88
دور الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط	96
دور الإتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط	98
دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط	99
دور العامل الإقتصادي	101
المطلب الثاني: سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط	102
ظاهرة سباق التسلح	103
أهمية إستراتيجية لدول الخليج	104
تطور الأمن الإقليمي الخليجي	108
سباق التسلح في منطقة الخليج	118
حرب العراقية الإيرانية وتصاعد سباق التسلح في الخليج	122
إستمرارية سباق التسلح في القرن الجديد	126

سباق التسلح في دول الطوق	128
مقارنة بين التسلح في دول الطوق ودول الخليج العربي وإسرائيل	131
المبحث الثاني: طموحات النووية الإيرانية وإنعاكساتها على الأمن في منطقة الشرق الأوسط	133
المطلب الأول: البرنامج النووية الإيرانية وإنعاكساتها على الأمن في منطقة الشرق الأوسط	135
خصوصية البناء السياسي للنظام الإيراني	136
سلطات الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)	138
تطوير القدرات العسكرية التقليدية	140
تطويـــر القوة البحرية الإيرانـــية	144
تطويـــر القوة الجوية الإيرانـــية	145
صفقات التسلح الخارجي	146
الأبعاد التاريخية والإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني	148
خلفية تاريخية للبرنامج النووي الإسرائيلي	150
تطوير القدرات النوويـــــة الإيرانـــية	151
الجهود النووية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية	154
إحياء البرنامج النووي الإيراني	158
الطريق إلى النادي النووي وأزمة البرنامج النووي الإيراني	166
انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط	170
الآثار المحتملة للبرنامج النووي الإيراني على المنطقة الشرق أوسطية	180
المطلب الثاني:المواقف الإقليمية والدولية من الملف النووي الإيراني	182
المواقف الإقليمية	182
الموقف المصري من البرنامج النووي الإيراني	190
الموقف السوري من البرنامج النووي الإيراني	191
الموقف الإسرائيلي	191

المواقف الدولية من برنامج النووي الإيراني	194
موقف الولايات المتحـــدة الأمريكـــية	194
موقف الترويكا الأجنبية	200
الموقف الروســـــي	208
موقف الوكالة للطاقة الذريـــة	209
موقف مجلس الأمن الـــــدولي	213
خلاصـــة الفـــــصل	217
الخـــــاتـــــــمة	224_220
قائـــــمة المصـــــــادر والمراجـــــــع	235_226
قائـــــــمة الملاحـــــــق	239_237
الفـــــهـــــــرس	